THE LIBRARIES

COLUMBIA UNIVERSITY

INTERNATIONAL

AFFAIRS

LIBRARY

الثورة الصناعية في العراق

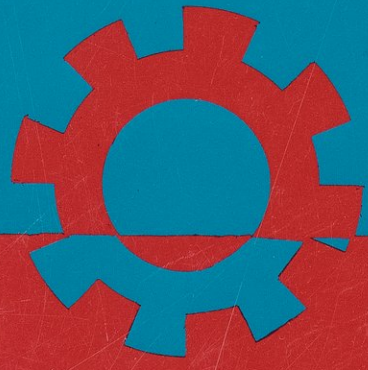

مكتبة المركز
جامعة بغداد

الثورة الصناعية في العراق

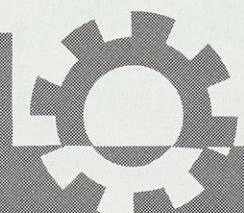

Turk. Aff.
HC
497
.I7
T45

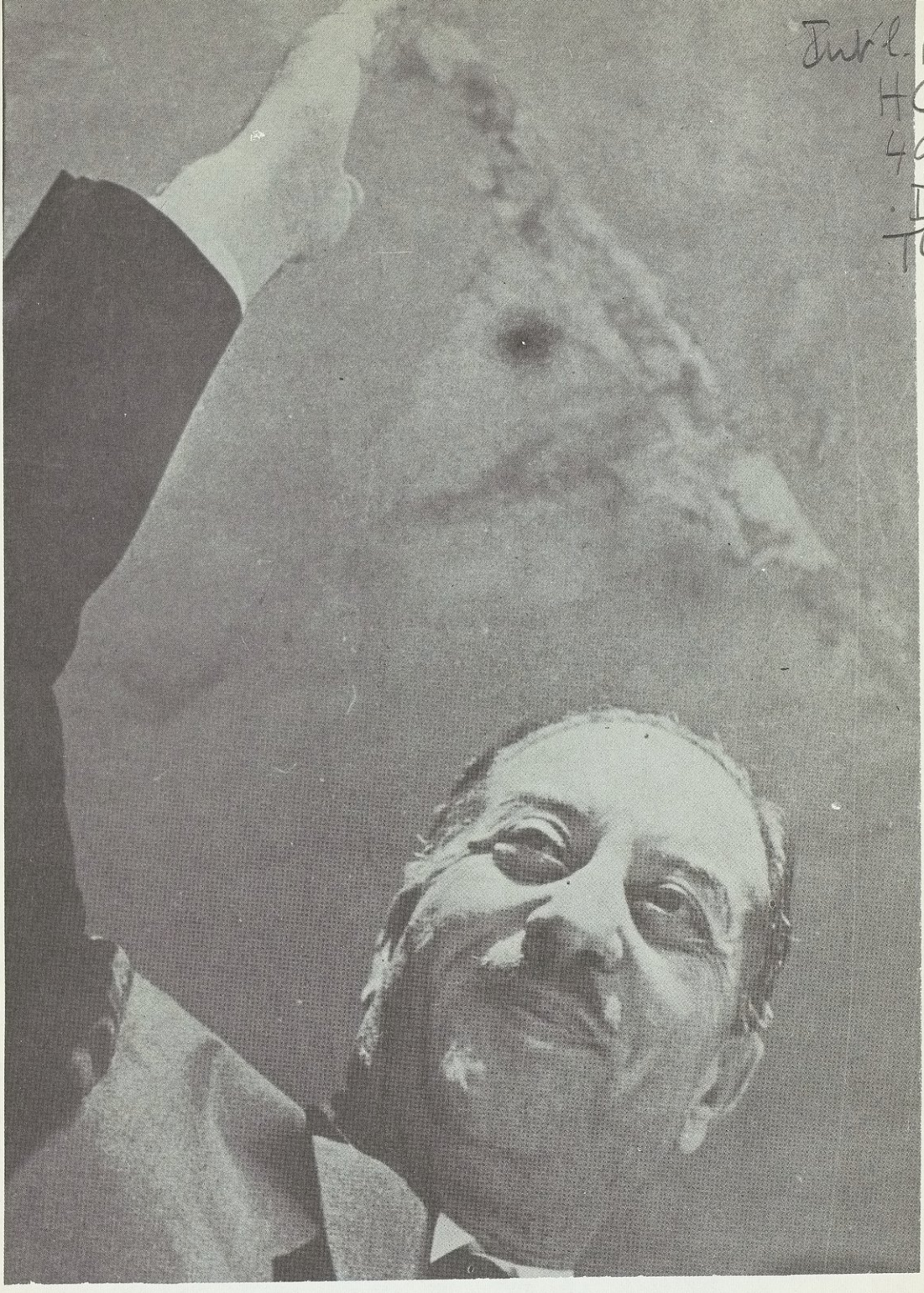

الرئيس القائد

المهيب احمد حسن البكر

رئيس الجمهورية العراقية

MAY 10 1974 Excl.

هذا الكتاب

من البديهي القول ان الاستقلال السياسي لا يكون متينا وراسخا بدون استقلال اقتصادي ·

هذا ما اكدته التجارب ، وبصورة خاصة تجارب الدول النامية التي سرعان ما تبين لها بعد نيلها الاستقلال السياسي ان هذا الاستقلال في أشد الحاجة الى قاعدة اقتصادية صلبة لكي تتامن له اسباب الاستقرار والاستمرار والمناعة ضد كل محاولات الاستغلال الاستعماري ·

وهذه القاعدة الاقتصادية الصلبة لا تبنى بدون تصنيع ، ولذلك كان هم الدوائر الاستعمارية والدوائر الرجعية المرتبطة بها حمل الدول النامية ، بطريقة او أخرى ، على اهمال التصنيع واعتبار الصناعة قطاعا ثانويا لا يستحق الاهتمام !

وعندما قامت ثورة ١٧ تموز عام ١٩٦٨ في القطر العراقي بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي اولت القطاع الصناعي اهتماما كبيرا ، مؤكدة بذلك عزمها على بناء اقتصادي وطني متين ·

وفي هذا الكتاب عرض لمختلف جوانب النهضة الصناعية الحديثة في العراق ، وهي نهضة تشير منطلقاتها وركائزها الاساسية الى أن هذا القطر العربي قد دخل مرحلة الثورة الصناعية ·

بيان الرئيس البكر

لتشجيع استثمارات القطاع الخاص

في المجال الصناعي

وجه السيد الرئيس احمد حسن البكر مساء السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٧٠ بيانا هاما حول تشجيع استثمارات القطاع الخاص في المجال الصناعي وفيما يلي نص البيان :

ايها المواطنون
ايها الصناعيون
ايها المستثمرون في القطاع الخاص

ان الثورة المؤمنة باسلوب التخطيط الشامل كوسيلة علمية وعملية وانسانية لحسن استغلال الموارد والتعجيل بعملية التنمية الاقتصادية قد اقامت خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٠ – ١٩٧٤ على اساس افراد دور متميز للقطاع الخاص يسهم بموجبه في تحقيق اهداف الخطة جنبا الى جنب مع القطاع العام ٠

وبهذه الروح عملت الثورةعلى خلقالمناخ الملائم لتشجيع اسهام رأس المال الوطني في عملية التنمية وامتدادا للروح التي صدرت بموجبها القواعد المسيرة لمنح اجازات الاستيراد للمشاريع الصناعية في القطاع الخاص بقصد توفير مستلزمات الانتاج لها وسد احتياجاتها ٠ وكذا الاجراءات التي اعادت النظر في دور المصرف الصناعي بما يضمن قيامه بالدور الرائد في توجيه القطاع الخاص ومشاركته واقراضه واعداد الدراسات الضرورية لاقتصادياتالمشروعات التي يمكن ان يسهم فيها القطاع الخاص ضمن اهداف خطة التنمية القومية امتدادا لكل ذلك وانطلاقا من ايمان حكومة الثورة في ضرورة تطوير الصناعة بقطاعيها العام والخاص وزيادة مساهمتها في عملية التنمية ومراحل التطور الاقتصادي ٠ فقد قرر مجلس التخطيط بقراره المرقم ١٤ المتخذ في الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٠–١١–١٩٧٠ المقترن بموافقة مجلس قيادة الثورة ما يلي :

الموافقة على برنامج للمشروعات الصناعية التي تركت للقطاع الخاص والمقترح القيام بها خلال السنوات الخمسالقادمة والتي يبلغ عددها ٨٢٠ مشروعا من مشاريع الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج وصناعاتالبلاستيك والجلودوالصناعات الكيمياوية وصناعات المواد الانشائية والصناعات المعدنية وصناعات اخرى ٠

ومن بين هذه المشاريع :

٤٥ مشروعا في محافظة اربيل
٣٣ مشروعا في محافظة الانبار
٤٧ مشروعا في محافظة بابل
٧٧ مشروعا في محافظة البصرة
١١٩ مشروعا في محافظة بغداد
٣٣ مشروعا في محافظة دهوك

٣٤ مشروعا في محافظة ديالي
٣٦ مشروعا في محافظة ذي قار
٦٢ مشروعا في محافظة السليمانية
٤٤ مشروعا في محافظة القادسية
٤٥ مشروعا في محافظة كربلاء
٤٩ مشروعا في محافظةكركوك
٣٤ مشروعا في محافظة المثنى
٣٤ مشروعا في محافظة ميسان
٧٨ مشروعا في محافظة نينوى
٥٠ مشروعا في محافظة واسط ٠

ايها المواطنون :

لقد تم توزيع هذه المشروعات بينمحافظات القطر المختلفة استنادا الى معايير علمية دقيقة اهمها ما يلي :

اولا ـ ايجاد توازناقليمي بين المناطق المختلفة من القطر وزيادة التركيز على المحافظات التي تفتقر الى المشاريع الصناعية ٠

ثانيا ـ الاخذ بنظر الاعتبار تصنيع المنطقة الشمالية وتطوير الموارد الموجودة فيها نحو نشاطات وفعاليات ملائمة لرفعمستوى هذه المنطقة انطلاقا من اهداف حكومة الثورة في بيان الحاديعشر من اذار سنة ١٩٧٠ ٠

ثالثا ـ توفير المواد الاولية لغرض تقليل تكاليف النقل وبالتالي خفض التكاليف ورفع الكفاءة الانتاجية على المستوى القومي ٠

رابعا ـ تنشيط الصناعات المحلية للاستفادة القصوى من الخبرة والتوجيه المتوفرة في المنطقة ٠

خامسا ـ الاستفادة من الامكانات المالية والفنية والادارية المتوفرة في المنطقة لتنميتها وتوجيه المدخرات الضرورية نحو النشاطات الانتاجية ٠

سادسا ـ الاستفادة من الصناعات القائمة في تطوير الصناعات الجديدة ٠

سابعا ـ توزيع الصناعات ذات الطبيعة الاستهلاكية حسب مناطق الاستهلاك ومستوى السوق لسد الاحتياجات المحليةللمنطقة في المنتجات وايصال المنتجات الى المستهلك بصورة مباشرةباسعار معقولة ٠

ثامنا ـ الاستفادة من الموارد الزراعية لتنمية الصناعات الزراعية ٠

ايها الصناعيون ٠٠

لقد بلغت اجازات تاسيس المشروعات الصناعية الممنوحة

للقطاع الخاص خلال الفترة من ١-٤-١٩٧٠ ولغاية ٢٦-٦-١٩٧٠ «٩١» مشروعا موزعة على مختلف محافظات القطر حسب الترتيب التالي :

بغداد ٦٤ مشروعا
واسط ٣ مشاريع
السليمانية ٥ مشاريع
القادسية ٣ مشاريع
بابل وكركوك ونينوى وميسان وذي قار واربيل والمثنى مشروعا واحدا في كل محافظة ٠
كربلاء ٤ مشاريع
الانبار مشروعين صناعيين
البصرة ٣ مشاريع

ايها الصناعيون

ان الثورة التي تقدم لكم الان هذه المجالات الواسعة في الاستثمار المنتج لجادة في استكمال المزيد من الاجراءات الميسرة لعملكم وتطبيقا لذلك فقد قرر مجلس التخطيط تاليف لجنة على مستوى عال لاعادة النظر في قانون التنمية الصناعية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٤ بغرض تعديله بما ينسجم واتجاه الثورة في زيادة دعم ونمو القطاع الخاص في المجال الصناعي المثمر وادخال مبدأ الحوافز المتفاوتة على اساس التوزيع الجغرافي اضافة الى الاسس النوعية لطبيعة الصناعات المختلفة وذلك باعطاء حوافز اكبر وتسهيلات اوسع للمشروعات التي تقام في المحافظات المتخلفة صناعيا ٠ وبناء عليه فان الجهات المسؤولة مستعدة الان لقبول طلبات المستثمرين الراغبين باقامة المشروعات الصناعية الجديدة بعد توفر الشروط المطلوبة والمتعلقة بطلبات منح اجازات التاسيس ٠

ايها المواطنون ٠٠

ان حكومة الثورة على ثقة تامة بان التعاون المثمر بين القطاع الخاص والجهات المسؤولة عن التصنيع سوف يساعد على تحقيق هذا البرنامج ويساهم في تطوير القطاع الصناعي وزيادة مساهمته الفعالة في عملية التنمية ورفع المستوى المعاشي للشعب العراقي ٠

والسلام عليكم ٠

احمد حسن البكر
رئيس الجمهورية

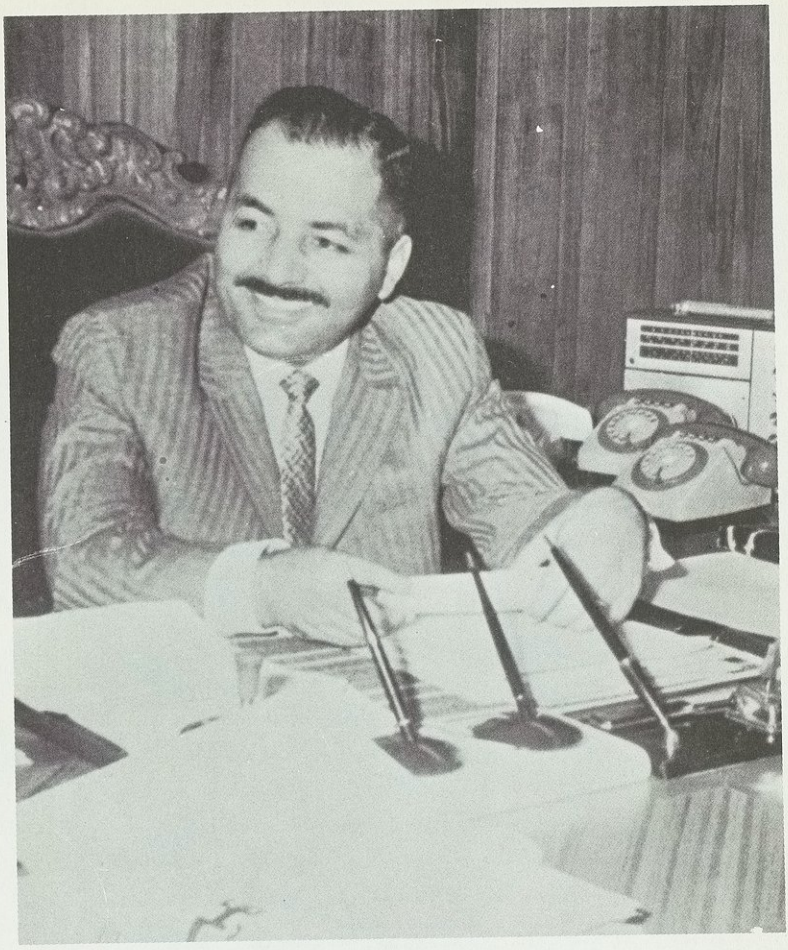

يصفونه في بغداد بانه الوزير الذي لا يرتاح ابدا ..
غارق في العمل لدرجة يبدو معها وكأن العمل هوايته المفضلة.
المهمة ،دون شك، معقدة وشاقة .. فالصناعة في العراق وفي اي بلد خاصة اذا كان بلدا ناميا، تتطلب رجلا مسؤولا لا يتعب ، قادرا على مواصلة العمل المرهق دون كلل او ملل ..
وقد يكون من حسن حظ الصناعة في العراق ان يكون طـــه الجزراوي بالذات وزيرا للصناعة .. فالرجل يعمل بدافع الشعور العميق بالمسؤولية ، ونتيجة حبل للعمل ايضا .
وتبقى الحقيقة الاساسية الكبـــرى وهي ان ثورة ١٧ تموز وحزبها القائد حزب البعث العربي الاشتراكي هي التي تقف وراء كل الانجازات العظيمة التي تحققت للعراق خلال السنوات الثـلاث المنصرمة ، سواء في الحقل الصناعي ام في الحقول الاخرى ..

دور القطاعين
الخاص والمختلط
في التنمية القومية

بدعوة من اتحاد الصناعات ارتجل وزير الصناعة وعضو مجلس قيادة الثورة الاستاذ طه الجزراوي محاضرة تحدث فيها باسهاب عن دور القطاع الصناعي الخاص والمختلط في التنمية القومية ، ثم اجاب على اسئلة عدد كبير من الصناعيين.

وفي ما يلي اهم ما تضمنته هذه المحاضرة :

هذا الموضوع يحتاج الى اكثر من لقاء ومناقشة بين الجهات المعنية : الاجهزة المخططة منها ، والاجهزة المنفذة للوصول الى السبل الكفيلة بتمكين القطاعات الصناعية المختلفة من تنفيذ دورها المرسوم خلال هذه المرحلة ، ولا سيما بعد الذي عانته هذه القطاعات من اهمال وعدم وضوح الخطة المرسومة لها، وتحديد مجالات نشاطها . ونعتقد ان القطاع العام لم يكن احسن حظا من القطاعين الخاص والمختلط في مجال الخطط العلمية والبرامج المعدة لنشاطه .

لذلك فاننا نرى ان هناك كل الفائدة من الاجتماعات واللقاءات وابداء وجهات النظر للوصول الى صيغ ايجابية تهدف الى استثمار اقصى ما يمكن استثماره في القطاعات الثلاثة : العام ، والخاص ، والمختلط .

وقبل الحديث عن دور القطاعين الخاص والمختلط في مجال التنمية القومية في قطرنا ، وعن العوامل التي تسهل وتمهد ، لتمكن هذين القطاعين من تنفيذ برامجهما المعدة ضمن اطار التنمية القومية بشكل عام ، قبل الحديث عن هذا كله نود ان نذكر بعض الملاحظات حول موضوع التنمية القومية واهميتها .

ان ابرز ما تواجهه الدول النامية هو بناء اقتصاد وطني متين والغرض من ذلك تحقيق استقلال اقتصادي تبعا للاستقلال السياسي الذي حققته تلك الدول ، ومنها قطرنا العراق . وتزداد اهمية تطوير الوضع الاقتصادي وبنائه بالنسبة للدول والاقطار التي حددت لنفسها هدفا معلوما وسبيلا مرسوما للوصول الى ذلك الهدف ، واعني الاقطار والدول التي انتهجت التحول الاشتراكي سبيلا لها ، والاشتراكية هدفا تسعى

دور القطاعين الخاص والمختلط في التنمية القومية

تابع

لبلوغه · لذلك نلاحظ ان بناء الاقتصاد وتطويره في بلدنا له اهمية كبيرة واساسية يجب ان توضع في مقدمة مهام الثورة اذا ما ارادت الوصول الى الغايات المثلى التي امنت بها·

ولقطرنا ان يسلك ـ من اجل تحقيق بناء اقتصاد وطني وطيد ـ السبيل البعيد عن التأثيرات الخارجية ، وعدم التأثر بالسياسات التي من شأنها ان تنتقص من حرية العمل في هذا المجال · لذلك، فقطرنا احوج مايكون الى تنشيط وتشجيع القطاعات جميعا ، بدون اعتماد احدها على حساب القطاع الاخر · فلا بد من تمهيد السبيل لتمكين القطاعات الثلاثة معا من العمل على تحقيق اقتصاد وطيد وتنمية قومية شاملة ·

واذا ما عدنا وبحثنا عن المصادر الرئيسية ، والسبل المؤدية لتحقيق اقتصاد وطني متين نلاحظ ان التصنيع هو العمود الفقري والمنبع الرئيسي لتحقيق هذا الاقتصاد ، على ان يسير جنبا الى جنب مع المصادر الاخرى كالنشاط الزراعي وغيره ·· ولكن النشاط الصناعي يعتبر ـ بالاضافة الى كونه العمود الفقري لتحقيق اقتصاد وطني متين ـ العنوان البارز والنموذج الحي في الصور المثلى للدول المتقدمة · وما دمنا متفقين على ان التصنيع هو الاساس في تحقيق اقتصاد وطني راسخ ، فلا بد من التعرف على الوسائل والاسس المتبعة في تمكين الصناعة ـ بجميع قطاعاتها ـ من تحقيق الهدف المطلوب من هذا القطاع ·

ونعتقد ان الاسس الرئيسية التي يجب ان نعتمدها لتمكين القطاعات الثلاثة من العمل والتقدم والازدهار تتلخص في ثلاث نقاط :

١ ـ ضرورة وجود خطة عامة توضح نشاط القطاع الصناعي بصورة عامة ، وبجميع مجالاته ، وتحدد بشكل واضح ومدروس كذلك الاطار العام لكل قطاع من القطاعات الثلاثة ·

٢ ـ تهيئة كل الوسائل التي من شأنها ان تمكن هذه القطاعات من تحقيق ما رسم لها ضمن الخطة الموضوعة · وفي الحقيقة ان الوسائل عديدة وكثيرة ، وعلى الجهات المركزية ، وعلى الدولة تهيئتها ، ومنها الاجهزة الادارية المسؤولة عن تنفيذ نشاطات

القطاعات الثلاثة ، والتي لها علاقة مباشرة بها · وكذلك تهيئة كل الوسائل التي من شأنها ان تزيل كل اعاقة وتأخير ، واتباع اقـــوم السبل لتمكين هذه القطاعات من تحقيق ما يرسم لها ·

وهناك جوانب عديدة من تهيئة الكادر الفني ومن تهيئة الحماية والتصدير والنوعية ، وكل الامور التي من شأنها ان تهيء الفرص اللازمة للقطاعات الثلاثة من تحقيق ما رسم لها ·

٣ ـ والنقطة الثالثة التي يجب ان تعتمد ، هي وضـــوح التنسيق والتعاون والتكامل بين القطاعات الصناعية الثلاثة ·وفي الحقيقة كنا نلاحظ سابقا ـ واضافة الى عدم وجود خطة تشمـــل نشاطات القطاعات الثلاثة بحيث تكون متكاملة تؤدي غرضا واحدا هو تنمية البلد ـ اقول اضافة الى عدم وجود هذه الخطة كنا نلاحظ في مرحلة التنفيذ عدم وجود التعاون ، بل قل وجود التباعـــد والتنافس غير المشروع وغير المجدي بين القطاعات الثلاثة ·وكثيرا ما ادت هذه الظاهرة الى ضياع وضعف احد هذه القطاعات على حساب قطاع اخر · واستمرار هذه الظاهرة الخطيـــرة سيؤدي بالتاكيد الى ضعف واضمحلال القطاع الذي هو اقل امكانية واقـل قدرة · ونحن نميل الى الاعتقاد بان هذه النتيجة ستكون من نصيب القطاع الخاص ، لذلك فاني اعتقد بان اعتماد التنسيق والتعـــاون والتكامل بين القطاعات الثلاثة في مرحلة التنفيذ والانتاج والنمـو يجب ان يسود بشكل مخطط ، ولا بد من وجود اشراف ومتابعة لمثل هذا الجانب ·

هذه الاسس الثلاثـــة الرئيسية بشـــكل مختصـــر ، لا بد منها لتمكين القطاع الصناعي ـ بشكل عام ـ من تحقيق الهدف المرسوم له وتمكينه من ان يلعب الدور الكبير والاساسي في التنمية القومية ، وبالتالي في بناء اقتصاد وطني متين ·

وبعد التعرف على الاسس الرئيسية الواجب اتباعها لتمكين القطاع الصناعي من مزاولة نشاطه بصورة كاملة ، نعود فنبحـث العوامل التي تمكن القطاعين الخاص والمختلط من ان يلعبا دورهما الحقيقي في هذا المضمار لتمكين العراق من تحقيق نمو سريـــع لمواجهة التحديات المرسومة ضده ، والتي تزداد وتستشـــــرى

دور القطاعين الخاص والمختلط في التنمية القومية

تابع

يوما بعد يوم وكلما توضحت سياسة الثورة ومسيرتها من خلال الممارسة اليومية للثورة في هذا القطر ، لذلك يجب ان تسرع الثورة في تحقيق هذا النمو الاقتصادي باسرع وقت ، وتمكين كل القطاعات من ان تساهم وتلعب دورها في هذا المجال للافادة من الزمن ولمواجهة كل ما هو مرسوم في الخفاء ضد هذه الثورة · والمراحل السابقة التي مرت وعدم الوضوح والتركيز على نشاط القطاعين الخاص والمختلط كل ذلك يستدعي الشرح والتوضيح باستمرار، وكذلك لا بد من الزام الجهات المعنية بالسير وفق ما يتفق عليه لتحقيق الغاية المرجوة وطلبي الى الجميع ان تنتهي مرحلة الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التي تصل الى توصيات توضع على الرف ··

وقد عانى العراق من هذه المسالة بالذات · وانا لنسمع بصورة مستمرة الشكوى ترتفع لعدم وجود الدراسات ، وعدم وضوح الخطط والعوامل المؤدية الى تحقيق تقدم ملموس في هذا البلد · ويرد بعضهم سبب ذلك الى قلة الكفاءات والكوادر والعقليات التي تستطيع ان ترعى الاسس في هذا الجانب ، ولكني اعتقد ان هناك الوفير من التصورات العملية ، والكثير من الاقتراحات والتوصيات الجيدة التي اقرت في مؤتمرات سابقة لوضع اسس علمية لبناء هذا البلد في جميع المجالات سواء ما كان منها في المجال الصناعي او في اي مجال اخر ، ولكن الذي كان يعقب هذه المقررات والتوصيات هو الاهمال وعدم وضوح الجهة المسؤولة عن تنفيذها · فيجب ان تنتهي هذه المرحلة ولا بد من اعتماد الاسس والقرارات التي يتم الوصول اليها بشكل كامل ، ولا بد من حث الجهات المعنية على الافادة جهد الامكان من غالبية هذه التوصيات والقرارات التي تم التوصل اليها من خلال الاجتماعات والنقاشات العلمية · وعلينا ان يكون الحديث بشأن هذا الجانب علميا وعمليا بعيدا عن الخيال واللاتطبيق ، كما يجب ان نكون عند مسؤوليتنا ،اي ان نذكر الاشياء التي تؤدي الى نتائج ايجابية من جهة ، والتي نتمكن من تنفيذ النسبة العالية منها من جهة اخرى ،ولا نضيع الوقت في الكلام اللامسؤول والذي ينتهي مفعوله

ومردوده بعد الانتهاء من مثل هذه الاجتماعات ٠

وعلى هذا فنحن مطالبون جميعا بالتعاون للعمل بموجب ما سيرد في كلامنا هنا ، وطبعا نحن على اتم الاستعداد لتقبل كل اقتراح ودراسة من خلال اللقاء والتدارس في سبيل تنفيذه ، وبمحين الجهات المعنية من ممارسته ٠

ولهذه الاسباب ، وللاجواء السلبية التي عاشها كل من القطاعين الخاص والمختلط في مجال نشاطه لا بد من متابعة هذا الموضوع والتاكيد على الاسس التي يجب ان نعتمدها مجددا من اجل تنشيط هذين القطاعين ٠

هناك اسس رئيسية ثلاثة ايضا، وهي لا تختلف عن الاسس الثلاثة التي ذكرناها ، والتي تعتبر رئيسية في مجال القطاع الصناعي بشكل عام ، وهذه الاسس الثلاثة هي نقاط رئيسية يجب ان تعتمد في مجال القطاعين الخاص والمختلط ٠

● النقطة الاولى هي احداث خطة تكون جزءا من الخطة العامة ومتممة لها تحدد نشاط القطاعين الخاص والمختلط اسوة بالقطاع العام ٠

● والنقطة الثانية هي تهيئة كل الوسائل التي من شانها ان تمكن هذين القطاعين من تنفيذ البرنامج المرسوم لهما ضمن الخطة العامة ٠

● اما النقطة الاخيرة والتي نعتقد انها تختلف بعض الاختلاف عن النقاط الثلاث التي ذكرناها سابقا بالنسبة للقطاع الصناعي والتي نرى ان القطاعين الخاص والمختلط هما احوج اليها من القطاع الاخر ، فهي خلق جو من الثقة في مستقبل هذين القطاعين ٠ لقد توفر نوع من الارتياح والاستعداد النفسي المبدئي للدخول في النشاط الصناعي في مجال القطاع الخاص والقطاع المختلط ٠ لكن الثقةالكاملة لا تزال غير متوفرة في مستقبل هذين القطاعين ، فلا بد من تهيئة مستلزمات هذه الثقة وخلقها في نفس الصناعي الذي استطعنا ان نحقق لهذه الثقة لكي يدخل هذا المجال ، وعلينا ان نحقق له الثقة ايضا في مستقبل هذين القطاعين ٠ وبالطبع فان هذا المستقبل يتحقق من

دور القطاعين الخاص والمختلط في التنمية القومية

تابع

خلال ممارسات وتشريعات يقوم بها المسؤولون ·

طبعا لا تزال هناك شائعات وثغرات تمكن اعداء الثورة واعداء النمو الصناعي والنمو الاقتصادي من ان يشككوا في مستقبل هذين القطاعين في هذا القطر لذا فلا بد من اتخاذ بعض التدابير واتباع بعض الطرق التي ذكرناها ، بالاضافة الى اي مقترح اخر يتقدم به الاخوان لنتمكن من خلق الثقة في نفس الصناعي بمستقبل الصناعة في القطاعين الخاص والمختلط ·

ورغم التشابه بين القطاعين الخاص والمختلط هناك اختلاف في بعض جوانب القطاع الخاص عنه في القطاع المختلط ، وهناك بعض الوسائل التفصيلية الضرورية في القطاع الخاص غير ضرورية في بعض الاحيان او غير واردة اصلا في القطاع المختلط لذلك سنذكر ، اولا ، ما هي الوسائل الضرورية الواجب اتباعها في القطاع الخاص لتمكينه من تنفيذ دوره المرسوم في مجال التنمية القومية :

١ ـ ما ذكرناه من الاسس الرئيسية هو وضوح الخطة لمشاريع القطاع الخاص لا مجرد وضعها فحسب ، وذلك لقطع الطريق امام الاجتهادا تو**المبادرات الشخصية من قبل الصناعيين** او من قبل **الاداريين المعنيين · وطبعا يجب ان توضح الخطة** عدد المشاريع ومقدار المال المستثمر في كل مشروع ، ثم المجالات التي ينشط فيها القطاع الخاص ، اعني هل ينشط القطاع الخاص في الصناعات الانشائية ام الهندسية ام الغذائية ؟ هذه كلها يجب ان تحدد ، لانها ستلعب دورها في الاستقرار ، وتعطي نوعا من الاطمئنان للمواطن الصناعي ، وكذلك تقطع الطريق امام الاجتهادات والمبادرات التي تبرز دائما وخاصة في المجال الاداري ·

٢ ـ دعم الاجهزة الادارية المعنية والمسؤولة عن ادارة القطاع الصناعي الخاص وتسهيل مهمته ·والحقيقة ان هذا المبدأ من المفروض ان يكون معتمدا في جميع المجالات الصناعيةفي بلدنا،وفي كل بلد نام تلعب الاجهزة الادارية الدور السلبي في مجال التنمية ·

لدى جميع الدول النامية ، هناك تخلف اداري واسلوب اداري يساهم بشكل كبير جدا في تخلف التنمية وليس في

تقدمها وتطويرها ٠

ونحن لا نستطيع ان نستثني اي بلد نام في هذا المجال، وكثيرا ما لعبت الدول المستغلة ، قبل الاستقلال السياسي ، دورها في احداث مثل هذه الانظمة الادارية التي كان هدف الجهات الاجنبية منها ، بالتأكيد وضع نوع من الحواجز امام تطور هذا البلد وتقدمه٠

ومن الملاحظ ان الدول النامية تبقى سنوات بعد التحرر السياسي تعتمد نفس هذا الاسلوب الاداري٠

لذلك فان الاجهزة الادارية المعنية في القطر بشكل عام والمسؤولة منها عن القطاع الصناعي بشكل خاص يجب ان تولى اهتماما خاصا لدعمها وتطويرها وجعلها قادرة على ان تلعب دورها المعين ـ لا العائق ـ في مجال تسيير الامور الصناعية٠ وبالنظر لحساسية القطاع الخاص لا بد كما ذكرنا ، من اتباع السبل الكفيلة بازالة هذه الحساسية ،والوقوف امام الشائعات التي تفتعلها وتروجها الجهات المعادية ٠

لذلك فدعم الاجهزة الادارية وكذلك الفنية التي لها تماس بالقطاع الخاص امر ضروري وحتمي وهذا بالتأكيد سيسهل مهمة القطاع الخاص ، ويصبح بوسعنا ان نحاسبه في المستقبل في مدى قدرته على تحقيق الخطة المرسومة له ضمن خطة التنمية بشكل عام ٠

٣ ـ النقطة الثالثة التي اعتقد انها مهمة في تمكين القطاع الخاص من ممارسة نشاطه بشكل علمي مدروس هي تهيئة الدراسات الاولية لمشاريع القطاع الخاص من قبل الجهات المعنية بحيث تكون دليلا وقاعدة واساسا لنشاط القطاع الخاص ولفتح الطريق لمزيد من الاخوة لدخول هذا القطاع ٠٠

ولا نذهب الى القول ان اتحاد الصناعات وحده يستطيع ان يهيء مثل هذه الدراسات لانه لا يمثل جهة فنية ، ولكن باستطاعة اتحاد الصناعات ان يكون احدى الجهات التي تستشار والتي توخذ وجهة نظرها في مثل هذه الدراسات ٠

٤ ـ والنقطة الرابعة التي نعتقد انها ضرورية لتمكين القطاع الخاص من تحقيق دوره المرسوم وتنفيذ برنامجه بشكل كامل هي

دور القطاعين الخاص والمختلط في التنمية القوميّة

تابع

تهيئة كل ما من شأنه دعم القطاع الصناعي الخاص فنيا وتمكينه من تطوير وزيادة الانتاج ٠هذه الناحية ايضا غير واضحةومبهمة، نحن نطالب القطاع الخاص او معملا معينا بان انتاجه الفلانـــي لا يتحسن ولا يتطور ، مع انه ليس هناك شيء مرسوم لتمكين هـذا القطاع من تطوير وتحسين هذا الانتاج ٠ في القطاع العام موجودة ولكنها في القطاع الخاص غير موجودة بل تتوقف على المبـادرات ووضع المصنع ونوعية الصناعي ٠٠ ولكن ليس ثمة شيئا مركزيا يدفع القطاع الخاص الى ان يقع ضمن اطار التطور وتحسين الانتـاج اسوة بالقطاعات الاخرى وهذا القطاع اذا واجه تخلفا في عمليـة التطور فسيتخلف هو ايضا عن ان يقوم بواجبه في مجال التنمية ٠

وكما نطالب القطاع العام بزيادةالانتاج يجب انطالب القطاع الخاص بهذه الزيادة لان زيادة الانتاج في القطاع الخاص ستنعكس على مجال التنمية اسوة بالقطاع العام ٠

اذن فموضوعنا هو : ما هي الطريقة التي نستطيع بها الزام القطاع الخاص بان يسير وفق التطور الصناعي في تطوير الانتـاج، وبالتاليفي زيادته ٠هذه النقطة بالذات ستكون مجال البحث لـدى الجهات الرسمية في وزارة الصناعة للخروج بنتيجة ايجابية٠

٥ ـ والنقطة الخامسة التي تمكن هذا القطاع من مواصلـة عمله باضطراد هو تسهيل مهمة الزمالات والدورات الفنية والاداريـة لهذا القطاع وهذا ما يشكل احد العوامل التي ستؤدي الى تحسين وتطوير الانتاج ولنقل بصراحة اننا عندما ندخل بعض مصانـع القطاع الخاص فاننا لا نستطيع ان نقول ان هناك صناعة الا مـن خلال وجود الماكنات لان العمل الصناعي الصحيح والخـطوط والبرامج الصناعية غير موجودة ، ونستطيع عندئذ ان نصف الامر بان تجاري ، وطغيان الطابع التجاري على هذا القطاع الصناعيهو العامل الاساسي والرئيسي الذي يعيق هذا القطاع ولا يمكنه مـن مواكبة التطور ٠

وعندما نقول الجو التجاري ، فان ذلك يعني الربح ، ولكـن بعقلية متخلفة ٠٠ وعندما نحقق التطور والتقدم في المجال الصناعي،

فان ذلك سيؤدي الى التقدم في مجال الربح ولكن هذا الربح يأتي نتيجة للتطور · ولكن بعضهم يحاول الظفر بالربح بأقصر الطرق : ينصب المكائن ، ويأتي لها بفنيين غير اكفاء وبأدنى الرواتب ، ولا يجري لهم دورات ، ولا يستعين بخبير او يبحث عن وسائل التطور الجديدة لزعمه ان هذه المبالغ تنفق سدى في مثل هذه الامور ، وهو لا يدري ان هذه المبالغ لا تنفق سدى ، وانها ستعود بعد فترة بمردود لم يتصرف هكذا ؟ لانه يريد مردودا سريعا وهذا في الحقيقة اسلوب خاسر ولا يعود بالفائدة بالنسبة لمستقبل الصناعي في بلدنا ، هذه المسألة واسعة الجوانب ولكننا نلاحظ ان اتباع الاسلوب الفني والحديث في مجال القطاع الخاص قليل ومحدود، وباستطاعتنا ان نعدد ، وبالاسماء، المصانع التي تعتمد الاسلوب الحديث في القطاع الخاص من بين الاف المصانع ·

٦ ـ والنقطة السادسة في مجال تهيئة الظروف في القطاع الخاص هي التكامل والتنسيق في مجال الانتاج بين القطاعات الثلاثة وبخاصة بين القطاع الخاص من جهة والقطاع العام من جهة اخرى ، باعتبار ان القطاع العام ضمن المرحلة الحالية ، مرحلة التحول الاشتراكي يعتبر القطاع القائد في المجال الصناعي ، ولاجل عدم تمكين القطاع القائد من الطغيان على انتاج القطاع الخاص ، لا بد من وضع برنامج واجراء تنسيق متكامل بين هذين القطاعين ، كما يجب ان تقوم المشاريع المحدثة في هذين القطاعين على اساس التكامل ، ومن المحتمل ان نسبة كبيرة من انتاج القطاع الخاص تعتمدها مصانع القطاع العام في تصنيعها · ففي هذه الحالة يمكن خلق جو من اللقاء والتنسيق ، وخلق جو من الاطمئنان والضمانة لمستقبل القطاع الخاص ·

ونحن نلاحظ في بعض الاحيان ضياع التنسيق في الدوائر العامة والمسؤولة · فالدوائر التجارية تحاول نتيجة للتعليمات غير المباشرة، ان تفضل انتاج القطاع العام على انتاج القطاع الخاص حتى ولو كان الانتاج من نوع واحد ·وهذه المسألة قد لا تؤدي الى مردود سلبي في بعض الاحيان ، ولكنها تخلق جوا من السلبية في نفس الصناعي

دور القطاعين الخاص والمختلط في التنمية القومية

تابع

في القطاع الخاص عندما يشعر بهذا التمييز وهذا التفضيل حتى انها تؤدي في بعض الاحيان الى مردود سلبي فعلا ، فلاجل القضاء على هذه الظاهرة وخلق اجواء ايجابية لمستقبل القطاع الخاص يجب ان يكون هناك تنسيق وتكامل في مجال الانتاج بين القطاعين الخاص والعام ٠

٧ ـ والنقطة السابعة التي يجب اعتمادها في مجال القطاع الخاص هي دعم وتطوير الهيئة الممثلة للقطاع الصناعي الخاص والمتمثلة بالهيئة الادارية لاتحاد الصناعات ٠

ونحن نعتقد ان الاسلوب السابق في عمل اتحاد الصناعات والروحية النقابية البحتة التي كانت سائدة لدى هذا الاتحاد لا يخلق الاجواء الايجابية ولا النتائج المرجوة في مجال نشاط القطاع الخاص ٠ ولقد مر بظروف كان فيها الصناعي الخاص يطمئن الى ان اتحاد الصناعات يلتزم قضاياه في كل الاحوال ويعتقد ان الالتزام الكلي بالقواعد التي يطرحها الصناعي في القطاع الخاص هي الطريقة الوحيدة للاطمئنان ، ولذلك نرى ـ بمرور الزمن ـ حدوث نوع من الفجوة الواسعة بين القطاعين العام والخاص ، وكان لاتحاد الصناعات دور في خلق هذه الفجوة الواسعة بين القطاعين العام والخاص وهذا امر لا تتحمل تبعته الهيئات الادارية لانه لم تكن هناك خطة مرسومة تسير بموجبها ٠ انما كان دور اتحاد الصناعات ان يرفع المظالم فقط وهذا كما اعتقد ليس صحيحا ٠

فاتحاد الصناعات يجب ان يلعب دور المنسق ودور الموجه ودور التوحيد بين القطاع الواسع الذي هو مسؤول عنه وبين القطاع الاخر ، ومعرفة الوسائل التي من شأنها ان تهيء للقطاع الخاص ان يكون في محله الطبيعي لا ان يقتصر على رفع المظالم فقط سواء اكانت هذه المظالم صحيحة ام لا ٠٠

هذه القضية لها جانبان :

جانب الروحية السائدة سابقا وجانب الاجهزة الحكومية فالدولة نفسها لم تكن ترسم صورة عامة لهذا لقطاع وما هي مهامه بل انها كانت غير مهتمة بشؤونه ٠٠ وقد لعب هذا الامر دورا كبيرا ، لان

اتحاد الصناعات اذا لم يلق الدعم والعون سيصبح حبيس طلبات القطاع الخاص نفسه ، ويكون بعيدا عن المصلحة العامة وعن توجيه الدولة بصورة عامة. فلا يظفر – والحالة هذه بأي نوع من التقبل والاستجابة من الجهات الرسمية ايضا .

ففي هذا الصدد ، ولتمكين القطاع الخاص من ان يقوم بدوره وزيادة اللقاء بينه وبين القطاعات الاخرى يجب ان يكون هناك دعم لاتحاد الصناعات، وهذا الدعم يكون بمزيد من الصلاحيات في الاتصال بالدوائر المعنية، ومزيد من اللقاءات بين اتحاد الصناعات والجهات الرسمية المسؤولة عن القطاع العام ، وتمكين اتحاد الصناعات من عقد الندوات التوجيهية المستمرة للقطاع الخاص ، لان الفترة السابقة والاجواء السلبية التي عاشها هذا القطاع تتطلب منا ان نتعاون جميعا ، وتكون المهمة الرئيسية على عاتق اتحاد الصناعات لكي يتولى عملية التوجيه المستمر والمراقبة الايجابية في هذا المجال، وعلينا ان نعزل عن القطاع الصناعي الدخلاء عليه والذين نعتقد انهم لا ينسجمون مع هذا النشاط بعد ان اصبح قاعدة واساسا لنمو هذا البلد .

وغير خاف انه اذا ما ساد التعاون بين اتحاد الصناعات والجهات الرسمية المسؤولة عن الصناعة من جهة ، وبين اتحاد الصناعات والصناعيين من جهة اخرى فسيكون هناك قدرة على عزل هؤلاء الدخلاء وكشفهم وتسليط الاضواء عليهم والذي نرجوه – وهذا هام جدا – ان يسود التعاون بين الهيئة الادارية لاتحاد الصناعات والادارة من جهة ، وبين الاتحاد والصناعيين من جهة اخرى لتسليط الاضواء على هؤلاء الدخلاء وكشفهم وابعادهم ، لاننا نعتقد ان استمرار بقاء هذه الفئة من الصناعيين سيدفع الجهات المعنية والجهات الرسمية الى ان تتخذ وسائل غير مريحة لدى الصناعيين وسيكون مردودها غير مرغوب فيه، ولكننا مضطرون لحماية هذا القطاع واذا تولى المسؤولون عن هذا القطاع القيام بهذا الدور ، فسيكون ذلك افضل واكثر ايجابية وتقبلا من قبل الصناعيين انفسهم .

دور القطاعين الخاص والمختلط في التنمية القومية

تابع

٨ ـ والنقطة الثامنة وهي ان الجهات الرسمية بعد ان وضعت خطة وبرنامجا وحددت نشاط القطاع الخاص ، اصبح من واجبها ان تهيء له مستلزمات تنفيذ هذا البرنامج · ومن القضايا الرئيسية في تنفيذ مستلزمات هذا البرنامج المسؤول عن القطاع الخاص الناحية المالية ، ففي هذه الحالة يجب دعم المصرف الصناعي او اية جهة مصرفية تكون مسؤولة عن دعم هذا القطاع من الناحية المالية لئلا يبقى نشاط هذا القطاع عرضة لظروف مالية طارئة ، ولتمكين هذا القطاع من تنفيذ برامجه ·

ومن خلال الممارسة وتنفيذ هذه النقاط الواردة في مجال القطاع الخاص ، ستبرز بالتأكيد جوانب اخرى ، ان لم تكن اساسية الا انها تعتبر هامة ، وسيكون من السهولة بمكان تطبيقها وتنفيذها ·

هذا بشأن النقاط الرئيسية في مجال دعم القطاع الصناعي الخاص وتطويره وتمكينه من ان يؤدي دوره في مجال التنمية القومية · اما بالنسبة للقطاع المختلط فالملاحظات والنقاط التي سنذكرها هي اقل مما ذكرناه بالنسبة للقطاع الخاص ، وقسم منها شبيه بتلك النقاط ، وهي ايضا تحتاج الى دراسة واعداد وهي ممكنة التطبيق وفي هذه المرحلة بالذات اذا ما بذلت الجهود لاعدادها وتنفيذها ·

ومن اهم النقاط التي اعتقد انها ضرورية في مجال القطاع المختلط هي :

النقطة الاولى والتي تعتمدها كل القطاعات هي وجود خطة ومنهج يوضح نشاطات هذا القطاع ، نعني خطة للمشاريع التي تنفذ خلال خطة التنمية بحيث تكون بقدر معين يدخل ضمن خطة التنمية العامة لا ان تترك للصدف ، اي ما هي المجالات الصناعية التي يمكن ان ينشط بها هذا القطاع · والمفروض طبعا ضمن هذه النقطة ، وضمن نشاطات القطاعات الصناعية في مجال الصناعات النوعية ان تكون هناك خطة واضحة تحددليس فقط عدد المشاريع ، بل توضح ان في القطاع العام مثلا صناعات معينة محصورة في هذا القطاع ·هذا

التحديد ليس معناه الحجز بل على العكس انه توضيح يجعل الصناعي يعرف اين طريقه ، لا ان يأتي احدهم صدفة ومعه بعض المال ويقول اريد انانشيء معملحديد مثلا ، فترفض الدولة طلبه، فيسأل لماذا ترفضون وانتم الذين تقولون تعالوا واستثمروا ؟

فعندما نوضح له مسبقا ان انشاء معمل حديد ليس من حقه، يتجه عندئذ الى المشاريع المحددة له · والقطاع المختلط ، ولو انه قطاع وسطي بين القطاعين العام والخاص ، واسلوب المعاملة فيه يعتبر جديدا بالنسبة لنا فاننا نعتبره هاما وحيويا وضروريا لا سيما في هذه المرحلة ، مرحلة التحول الاشتراكي ، وتمكين الثورة من استثمار اكبر واوسع نسبةمن رأس المال الوطني ، ولذلك لا بد ان يكون هناك برنامج واضح لنشاط القطاع المختلط ·

والنقطة الثانية هي ان يكون هناك تهيئة للدراسات اللازمة لمشاريع القطاع المختلط ، وفيالحقيقة اننا نقول الان عندنا قطاع مختلط ، ونعدد المشاريع بحدود ١٢ مشروعا، ولو رجعنا الى تاريخ هذه المشاريع فلا بد لنا ان نقر ان قسما منها هو غير ناجح لما يعانيه من الاتعاب والمشاكل ، وان اغلب هذه المشاريع لم يوضع على اساس ، بل جاء صدفة ·

ثالثا ـ لا بد من وجود قاعدة ثابتة لمساهمة القطاع العام او الدولة في مجال القطاع المختلط ·

فحينما تكون عندنا مشاريع ثابتة في الخطة تقع ضمن نشاط القطاع المختلط ، فيجب ان نحدد اولا كم تكلف ، وعلى المصرف الصناعي ان يهيء المال اللازم لها خلال وضع الخطةاي ان المال يجب ان يكون مرصودا مسبقا مثلما ترصد المبالغ لمشاريع القطاع العام في الخطة ·

والغرض الاساسي من تثبيت حصة الدولة في مشاريع القطاع المختلط ورصد المبالغ اللازمة مسبقا هو تمكين القطاع المختلط من تنفيذ المشاريع المعدة لا ان يبقى عرضة للظروف غير المدروسة ، يحدد المشروع تهيأ الدراسات وتقدر الكلفة ثم يعرض هذا المشروع وتعقد ندوات لشرحه في موضع تنفيذه حتى

دور القطاعين الخاص والمختلط في التنمية القومية

تابع

يعرف الناس ما هو هذا المشروع ومامردوده لتشجيعهم على المساهمة به وبذلك نخلق الاجواء الصالحة لتامين مساهمة القطاع الخاص في المشروع .

والنقطة الرابعة لتمكين القطاع المختلط من ممارسة دوره هي توزيع نشاطات القطاع المختلط على اساس جغرافي وليس قصدي من هذا ان يعتمد المشروع الاساس الجغرافي على حساب الاساس الاقتصادي ، بل نحاول تبني مشاريع بحيث هي تعتمد على التوزيع الجغرافي اعتمادا على اقتصادية المشروع ضمن الخطة وضمن هذه المرحلة وهذا يعني الا نحاول تنفيذ اكثر من مشروع في محافظة واحدة ، فيفسح بذلك المجال لمساهمة اكبر نسبة من المواطنين في استثمار رؤوس اموالهم في مجال القطاع المختلط .

هذه هي اهم النقاط الاساسية ، تضاف اليها طبعا النقاط الاخرى التي ذكرناها في مجال القطاع الخاص وهي نقاط رئيسية تهم القطاع المختلط .

هذه هي وجهة نظرنا في الاساليب الواجب اتباعها لتمكين القطاعين الخاص والمختلط من تنفيذ البرنامج المرسوم في خطة التنمية القومية التي اعتبرناها الاساس او القاعدة الرئيسية في تحقيق اقتصاد وطني متين .

الصّنـاعة
واثرها في دعـم الاقتصاد
الوطـني

الصناعة
واثرها في دعم الاقتصاد
الوطني

من الواضح ان المعيار الحقيقي لقياس اي تقدم اقتصاديهو المقدار الذي يحققه الاقتصاد القومي للانسان من رفاهية وحياة كريمة ٠٠ والرفاهية الانسانية انما تقاس موضوعيا بمدى التحسن الذي يطرأ على المستوى المعيشي ٠٠ ومستوى معيشة اي انسان انما يقاس موضوعيا بمستوى دخله ٠

من الامور الثابتة ان العراق بلد غني بثرواته الطبيعية والبشرية التي تصلح ان تكون اساسا لقيام نهضة صناعية فيه٠٠ غير ان واقع الحال يبين بأن العراق بقي متخلفا والى مدى بعيد عناستغلال طاقاته وخيراته هذه ٠

ان التوصل الي الاسباب الحقيقية لهذا التخلف لا يمكن تحقيقه الا عن طريق الدراسة الموضوعية لطبيعة العلاقات الانتاجية التي كانت سائدة في العراق وبالتالي دراسة اثارها المباشرة وغير المباشرة على حركةالتصنيع، فقد سادت العراق خلال النصفالاول من هذا القرن علاقات انتاجية موغلة في الرجعية ، علاقات شبه استعمارية ، شبهاقطاعية، لعبت دورها في عرقلة تطور القوى المنتجة الطبيعية والبشرية وحالت دون اضطراد تطور مصادر تراكم رأس المال الوطنيبشكل عامورأس المال الصناعي بشكل خاص ٠

ولو نظرنا تاريخيا وبشكل عام الى سير عملية التصنيع لوجدنا انه توجد من حيث الاساس طريقتان للتصنيع : الاولى – الطريقة الرأسمالية ، والثانية الطريقة الاشتراكية للتصنيع ٠٠٠ وفي الوقت الحاضر تحاول الدول المتحررة ان تشق لها طريقا جديدا في التصنيع وهي تنطلق في محاولاتها هذه من اخذ خصائص بلدانها الوطنية والقومية والاقتصادية بنظر الاعتبار كما انتصنيع هذه البلدان يجري عمليا بمستوى واستقامة نضالها من اجل تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي ويرتبط به ارتباطا عضويا ٠٠ ان ميزان القوىفي العالم وضرورة اخذ كل بلد مكانه اللائقبه في تقسيم العمل الدولي ، حرر مجموعة الدول الناميةمن التمسك الجامد بتطبيق المقولة التي تؤكد ضرورة الانطلاق او

البدء في الصناعات الثقيلة ، واصبح امام هذه الدول مجال اوسع للاختيار والتفضيل استنادا الى خصائص كل بلد على حـــدة وامكانيات وضرورات التصنيع فيه ٠

لقدكانتمشاريعوزارة الصناعةالعراقيةقبل بدايةهذهالفترة تسير سيرا بطيئا وتتخبط في مشاكلها وتواجه شتى العراقيل والعقبـات ومن هذه المشاريع ما كان في طريقه الى التدهور والبعض الاخـر منها كان عاجزا تماما عن شق طريقه امام هذه العراقيل والعقبات الا انه برعاية وزير الصناعة وعضو مجلس قيادة الثورة الاستاذ طه الجزراو ياخذت الصناعة العراقية تتلمس طريقها للتطـورمع الاتجاه الحديث وما خطته الدول النامية في هذا المضمار فقد لمس المسؤولون في الاونةالاخيرة وفي شتى القطاعات الاهمية الملقاة على عاتق القطاع الصناعي بصفة عامة في دعم الاقتصاد الوطنـــي وبالتالي رفع المستوى المعيشي لافراد الشعب عامة وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وذلك بالسير قدما نحو التصنيع ٠٠ وقد اتجهت سياسة التصنيع في هذا البلد نحو انتاج المنتجات التـــي يكثر استهلاكها محليا ومزاحمة ما يستورد منها من الخـــارج ٠ ولاجل زيادة الاهتمام في التصنيع وتركيز التخصص فيه تشكلـت المؤسسات الانتاجية الجديدة التي انبثقت عن المؤسسة العامـــة للصناعة(سابقا)٠٠وبموجب القانونرقم (٩٠) لسنة ١٩٧٠ ، بدأت مرحلة صناعية وتجربة جديدة على الصعيد التنظيمي وطـــوت الصناعة في العراق مرحلة من حياتها وفتحت صفحة جديدة فـــي افاق التطور الصناعي العام وقد كانت ولادة المؤسسات الانتاجية الخمس ولادة طبيعية تحمل معها بذور التطور والانسجام لانهـــا جاءت استجابة طبيعية لمتطلبات مواصلة ثورة السابع عشر مـــن تموز معركتها الشاقة على الصعيد الاقتصادي بتوفير الضمانـات والدعامات الاساسية في سبيل العمل المستمر والصمود وتحويـل الكثير من الاهداف الى اجراءات وانجازات عملية ملموسـة ٠٠ وستبقى هذه الانجازات بمثابة شواهد حية في قيادة الصناعـــة الوطنية بعزيمة اشد وبوعي اعمق وبثقة عالية وبحتمية انتصار

الصناعة وأثرها في دعم الاقتصاد الوطني

تابع

الجماهير في معركة الانتاج والتصنيع ، حيث ان ثورة السابع عشر من تموز قد انطلقت في معالجتها للقضايا الصناعية من الحقيقة التي تقول بان رفع مستوى معيشة الشعب يشترط زيادة الانتاج ليتمكن من تلبية حاجاته المتزايدة ٠٠ وهذا هو الشرط الاول الذي بموجبه تم انشاء المؤسسات النوعية ٠

لقد بذلت وزارة الصناعة جهودا كبيرة لتدعيم مسيرة التصنيع ودفع عجلتها في كافة المجالات ٠

ففي مجال المشاريع المتأخرة تمكنت الوزارة خلال هذه الفترة من تذليل كافة الصعوبات التي كانت السبب في عدم اكمال هذه المشاريع وبذلت اقصى جهدها في سبيل دفع هذه المشاريع الى الامام ٠

وقد لجأت الوزارة والمؤسسات التابعة لها الى تطبيق اسلوب العمل الشعبي فحققت تجربة انتاجية رائدة ساهمت فيها سواعد العمال والاجهزة الفنية والادارية في سبيل زيادة الانتاج وتوفيرا للوقت والمصاريف التي تنعكس اثارها على ربحية المشاريع الانتاجية التي تعود فوائدها على عامة الشعب ٠

كما لا ينكر دور الوزارة في اسناد القطاع الصناعي الخاص والمختلط وتوسيع رقعة التعاون بين كافة القطاعات الصناعية ٠

ومن المؤمل ان يزداد التقدم الصناعي في العراق خلال الفترات الزمنية القادمة في ظل ثورة السابع عشر من تموز المباركة ٠

لمحة تاريخية
عن
وزارة الصّناعة

نظام وزارة الصّناعة

التشكيلات الاداريّة

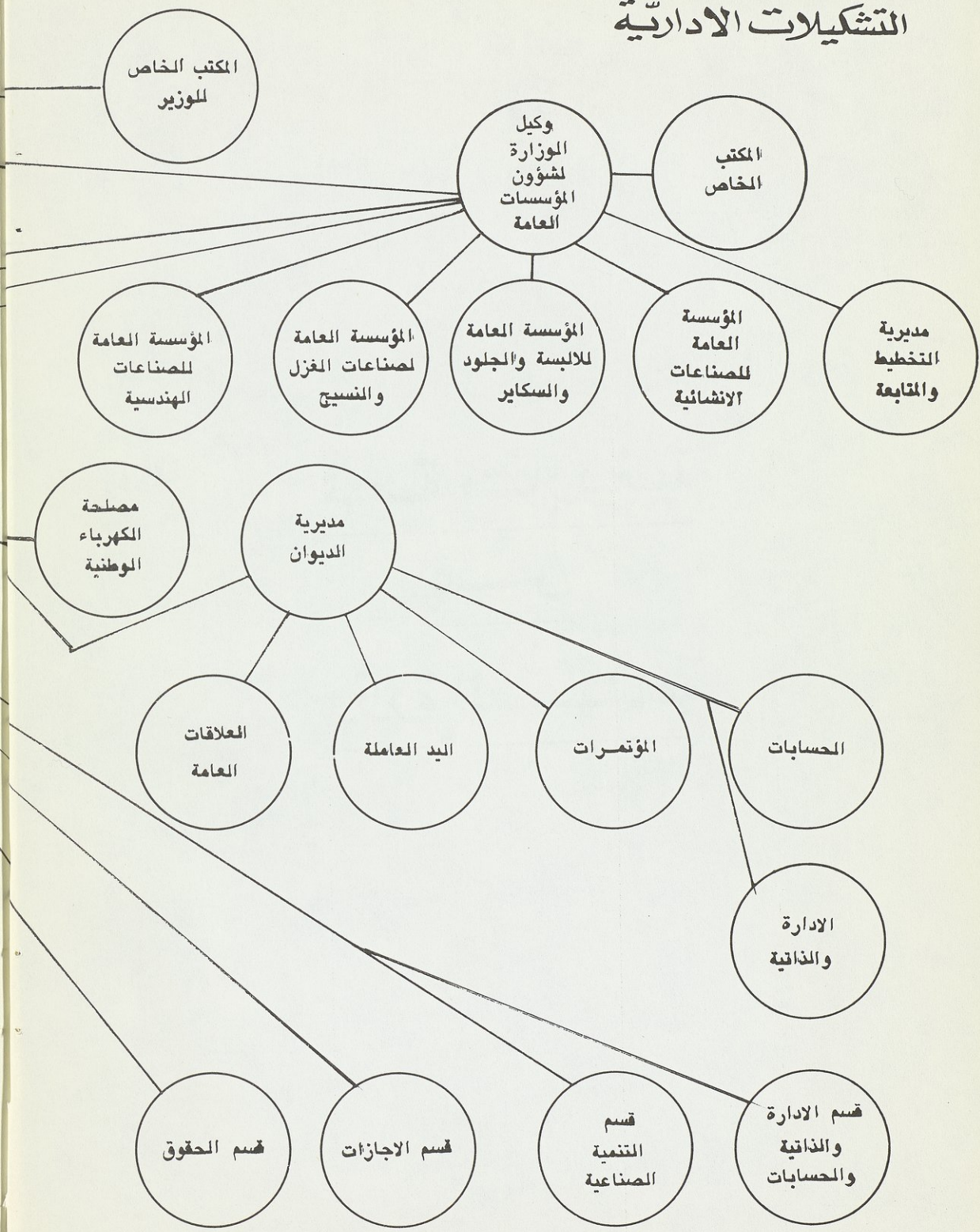

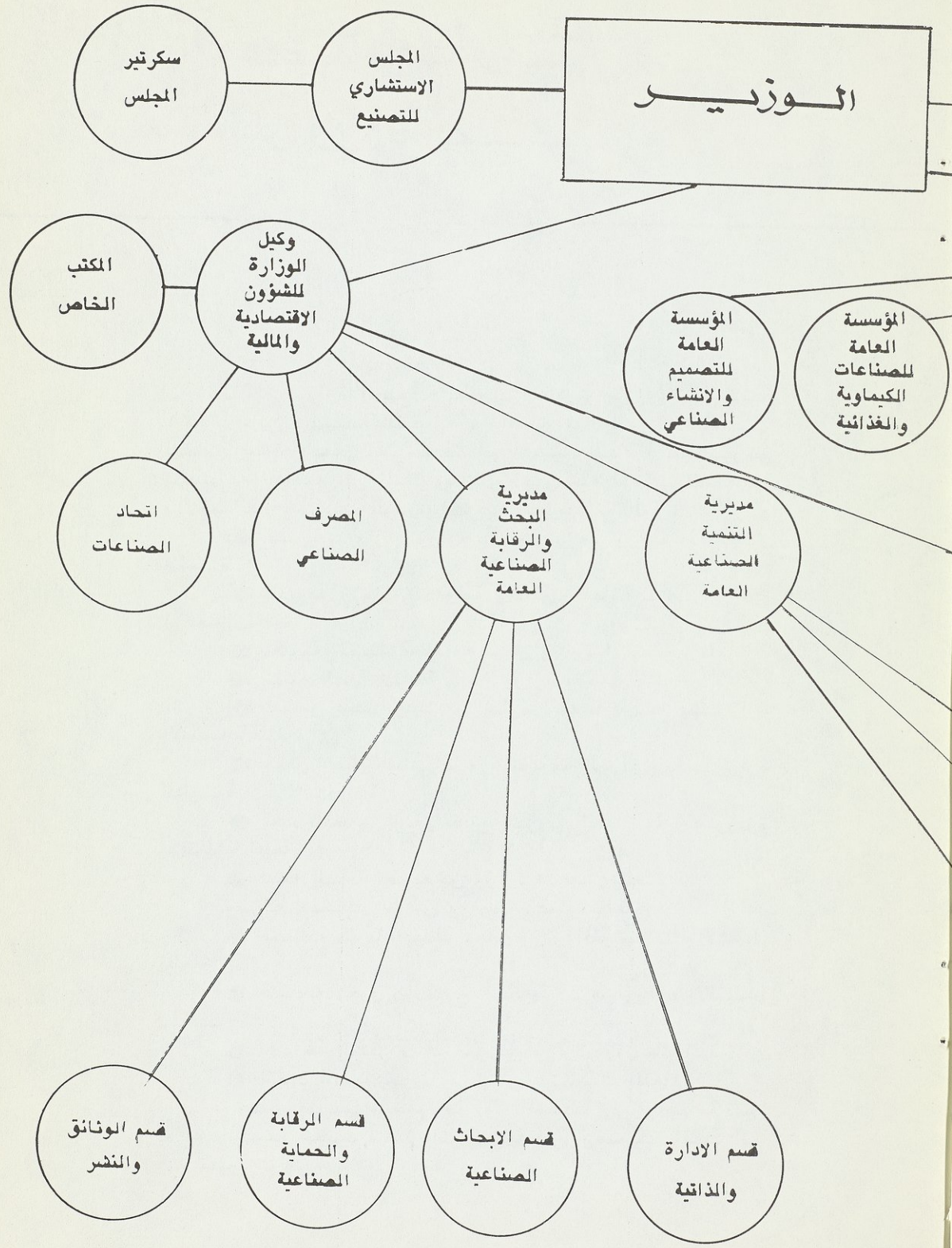
الـــوزيـــر
سكرتير المجلس
المجلس الاستشاري للتصنيع
وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية والمالية
المكتب الخاص
المؤسسة العامة للتصميم والانشاء الصناعي
المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية والغذائية
اتحاد الصناعات
المصرف الصناعي
مديرية البحث والرقابة الصناعية العامة
مديرية التنمية الصناعية العامة
قسم الوثائق والنشر
قسم الرقابة والحماية الصناعية
قسم الابحاث الصناعية
قسم الادارة والذاتية

لمحة تاريخية
عن وزارة الصناعة

تابع

تشكلت وزارة الصناعة بموجب القانون رقم (٧٤) لسنة ١٩٥٩ (قانون السلطة التنفيذية) واصبح لها الدور الاساسي للقيام بجميع الاعمال التي تهدف الى تصنيع البلاد والنهوض بالصناعة الوطنية الى المستوى الذي تحقق فيه اهدافها الاقتصادية والاجتماعية ، وكانت قد ارتبطت بها المديريات التالية :

- مديرية ديوان الوزارة العامة ـ من وزارة الاعمار الملغاة ٠
- مديرية الامور الحقوقية والعقود العامة ـ من وزارة الاعمار الملغاة ٠
- مديرية الصناعة العامة ـ من وزارة الاقتصاد الملغاة ٠
- الهيئة الفنية الثالثة ـ من وزارة الاعمار الملغاة
- معامل السكاير ـ من ادارة انحصار التبغ بوزارة الاقتصاد الملغاة ٠
- معمل القطن الطبي ـ من المصرف الزراعي بوزارة المالية ٠
- قسم التعدين ـ من مديرية شؤون النفط العامة بوزارة الاقتصاد الملغاة ٠
- لجنة الطاقة الذرية من وزارة الاعمار الملغاة

المصرف الصناعي ـ من وزارة الاعمار الملغاة ٠

- مصلحة كهرباء بغداد ـ من وزارة المواصلات والاشغال الملغاة ٠
- مصلحة الغزل والنسيج الحكومي ـ من وزارة الاقتصاد الملغاة ٠
- مصلحة السكر في الموصل من وزارة الاقتصاد الملغاة
- اتحاد الصناعات ـ من وزارة الاقتصاد الملغاة ٠

ثم صدر بعد ذلك النظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٥٩ واهم ما تميز به هو التقسيم الجديد للمديريات التابعة للوزارة حيث قلصت الى عدة مديريات هي :

- المكتب الخاص
- ديوان الوزارة
- مديرية التخطيط الصناعي العامة
- مديرية التصميم والانشاء الصناعي العامة
- مديرية تنمية الصناعات الاهلية
- المصرف الصناعي
- اتحاد الصناعات
- لجنة الطاقة الذرية
- مديرية ادارة المشاريع الصناعية الحكومية العامة

وقد الحقت بهذه المديرية المصانع التي كانت مرتبطة بوزارة الصناعة اضافة الى مصلحة الكهرباء الوطنية وتولت هذه المديرية مهمة التوجيه والاشراف على هذه المصانع وقد خضع هذا النظام لعدة تعديلات ٠

وفي عام ١٩٦٤ جرى تأميم بعض المنشات الصناعية في القطاع الخاص وتشمل :

- شركة استخراج الزيوت النباتية
- شركة منتوجات بذور القطن
- شركة الرافدين لصناعة المنظفات
- شركة المطاحن الفنية العراقية
- شركة طحن حبوب الشمال
- شركة تجارة وطحن الحبوب العراقية في البصرة
- شركة الغزل والنسيج العراقية
- شركة فتاح باشا للغزل والنسيج
- شركة السجاد العراقية
- شركة السمنت العراقية
- شركة سمنت الموصل
- شركة الصناعات العراقية
- شركة صناعة الاسبست

لمحة تاريخية عن وزارة الصناعة

تابع

- شركة صناعة الجلود الوطنية
- شركة باتا العراقية
- شركة الكبريت المتحدة
- شركة اتحاد مصانع الورق العراقية

وبذلك اصبح هذا القطاع من الضخامة بحيث لا بد منوجود جهاز حازم للاشراف عليه وتنسيق اعماله فولدت (المؤسسة الاقتصادية الملغاة) بموجب القانون (رقم ٩٨ لسنة١٩٦٤) وتضمن هذا القانون في المادة الرابعةمنه تشكيل (المؤسسة العامةللصناعة) كأحد اجهزة المؤسسة الاقتصادية وفي ذلك التاريخ تمت اجراءات ربط هذا القطاع بالمؤسسة المذكورة وقد لوحظ عند التطبيقوالعمل ضرورة اجراء تعديل على تشكيلات المؤسسة لتكون اكثر فاعلية وحرية في ممارسة اختصاصاتها فشرعقانون المؤسسات رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٥ وبموجبه حصلت المؤسسة العامة للصناعة على استقلالها الذاتي في ممارسة نشاطها على ان ترتبط بوزارةالصناعة في مجال رسم السياسة العامة للتصنيع ويتم هذا بالمصادقاتعلى قرارات مجلس ادارتها من قبل الوزير مباشرة ٠

وان نظام وزارة الصناعة (رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٧) قد جاء مؤكدا اهمية هذه المؤسسة في الاشراف والتوجيه للقطاعالصناعي٠

كما الحقت بالوزارة بموجب هذا النظام هيئة المواصفات والمقاييس ومركز تطوير الادارة الصناعية ٠

وفي عام ١٩٧٠ صدر النظام (رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٠) ٠

حيث جاء هذا النظام كخطوة ايجابية املتها ظروف العملفي القطاع الصناعي لغرض التنسيق بين مختلف مجالاته بما يكفل بناء صناعة قوية راسخة تكون الركن الاساسي في عملية التنمية الاقتصادية ودفع عجلتها للامام ٠

واهم ما تميز به هذاالنظام هو التشكيل الجديد لدوائر ديوان الوزارة ومديرياتها وبموجب النظام الجديد ارتبطت بوزارة الصناعة الدوائر والمؤسسات التالية :

١ ـ المجلس الاستشاري للتصنيع :

استحدث هذا المجلس بموجب النظام الاخير ويرأسه :وزير الصناعة وعضوية وكلاء الوزارة ورؤساء المؤسسات العامة وعدد من الخبراء ويتولى مهام رسم السياسة الاقتصادية والماليةللدوائر والمؤسسات المرتبطة بها وتنسيق العمل بينها وتنظيم تنسيق حاجة اية مؤسسة او منشاة لمنتجات مؤسسة اخرى كما يقوم بتنظيم استثمار رؤوس الاموال الناشئة من قبل اية مؤسسة اخرى.

أ ـ المكتب الخاص للوزير ويتولى اعماله رئيس ملاحظين ويرتبط بالوزير ويكون مسؤولا عن تنظيم محاضر ومخابراترئاسة ديوان رئاسة الجمهورية وعن اعمال القلم السري ويعاونه عدد من الموظفين والمستخدمين .

ب ـ المكتب الخاص لوكيل الوزارة ويتولى اعماله رئيس ملاحظين ويرتبط بوكيل الوزارة ويكون مسؤولا عن تنظيم وحفظ مخابرات الوكيل ويعاونه عدد من الموظفين .

مديرية الديوان :

يرأسها موظف بدرجة مدير يرتبط بوكيل الوزارة للشؤون الادارية والاقتصادية وهو الرئيس المباشر لموظفي المكاتب الخاصة والاقسام التالية :

قسم الادارة والذاتية :

يرأسهاموظف بدرجة رئيس ملاحظين ويكون مسؤولا عن الامور الذاتية لموظفي ومستخدمي مديرية الديوان ويتولى التنظيم والاشراف على حفظ جميع اوراق واضابير مديرية الديوان وتلحق به شعبة الاوراق والطابعة والترجمة ويعاونه عدد من الموظفين والمستخدمين .

قسم الحسابات :

يرأسه موظف بدرجةمحاسب ويكون مسؤولا عن صرف رواتب الوزير ووكلاء الوزارة وموظفي ومستخدميمديرية الديوان ومسك السجلات وتطبيق قواعد الصرف الخاصة بذلك وفقا

لمحة تاريخية
عن وزارة الصناعة

تابع

للانظمة والتعليمات ٠

قسم المؤتمرات :

يرأسه موظف بدرجة رئيس ملاحظين ويكون مسؤولا عن اتخاذ جميع الاجراءات الخاصة بالمؤتمرات التي تشارك فيها او تعد لها الوزارة ويعاونه عدد من الموظفين والمستخدمين ٠

قسم اليد العاملة :

يرأسه موظف بدرجة مدير ومن حملة الشهادات الجامعية ويتولى جميع المعلومات الاحصائية من كافة المصالح والمؤسسات التابعة لوزارة الصناعة وتنسيقها واعداد الدراسات العلمية والبحوث الفنية اللازمة لاعداد الكوادر الفنية للصناعة للمدى القصير والبعيد واصدار المطبوعات المهنية ٠ ويكون مسؤولا عن الاجازات الدراسية والبعثات وتنظيم عقودها ومتابعة سير الدراسة فيها ويعاونه عدد من الموظفين والمستخدمين ٠

قسم العلاقات العامة :

استحدث هذا القسم بموجب الامر الوزارى المرقم ١٧٤٧ ٢٤ـ١٢ـ١٩٧٠ ويرتبط هذا القسم بمديرية الديوان فيهذه الوزارة وقد انيطت به مجموعة من الواجبات منها اصدار مجلة عن وزارة الصناعة لتوضيح فعالياتها ومنجزاتها اضافة الى تخطيط البرامج التي تهدف الى عرض وتعريف الوزارة ومؤسساتها للشعب عن طريق مختلف وسائل الاعلام المتوفرة في هذا المجال ٠

مديرية التخطيط والمتابعه :

يرأسها موظف بدرجة مدير يرتبط بوكيل الوزارة لشؤون المؤسسات ويكون مسؤولا عن متابعة تنفيذ خطة التنمية القومية واجراء الدراسات وتقديم البيانات والاحصاءات اللازمة لاعداد خطط التنميةوالمناهج الاستشارية بالقدر المتعلق باختصاصاتها ونشاطها مع الاخذ بنظر الاعتبار النشاط المقابل في القطاع الخاص ويعاونه عدد من الموظفين والمستخدمين ٠

مديرية البحث والرقابة :

تدار هذه المديرية من قبلموظف بدرجة مدير عام ويتولى جملة من المهام الاساسية التالية :

ـ الرقابة على المنتجات الصناعية فيما يتعلق بالنوعية

والكميـة ٠

- القيام بالدراسات الفنية التي تتطلبها حماية الصناعة الوطنية
- اجراء البحوث المختبرية والعلمية على المواد الاولية المحلية ٠

مديرية التنمية الصناعية العامة :

يرأسها موظف بدرجة مدير عام يعاونه عدد من الاختصاصيين وتتولى هذه المديرية المهام التالية :

- وضع الدراسات الاولية والتفصيلية للمشاريع الصناعية في القطاع الخاص والمختلط ٠
- تشجيع الاستثمار وتنفيذ خطط حماية الصناعة الوطنية والقومية من المزاحمة الاجنبية ٠
- منح اجازات تأسيس المشاريع الصناعية وتطويرهـا وتوسيعها على مختلف مناطق القطر ٠
- منح اجازات بالمواد المستوردة للمشاريع الصناعيـة للقطاع الخاص والمختلط واللازمة للتشغيل والتأسيس ٠

- المديرية العامة لمصلحة الكهرباء الوطنية
- المديرية العامة للمصرف الصناعي
- اتحاد الصناعات ٠

المؤسسات العامـة

- المؤسسة العامة لصناعات الغزل والنسيج ٠
- المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية والغذائية ٠
- المؤسسة العامة للصناعات الهندسية
- المؤسسة العامة للصناعات الانشائية
- المؤسسة العامة لصناعات الالبسة والجلود والسكاير ٠
- المؤسسة العامة للتصميم والانشاء الصناعي ٠

وقد استحدثت هذه المؤسسات بموجب القانون رقـم ٩٠ لسنة ١٩٧٠ وكان ذلك بمثابة الانطلاق نحو تركيز الصناعة الوطنية وارسائها على اسس علمية مدروسة بعيدة عن التعقيد والروتيـن اضافة الى فسح المجال امامها لاستيعاب كل المشاكل التي تنشأ في مجال الصناعة الواحدة والعمل على ايجاد الحلول المباشرة لها وقد تم هذا التقسيم على اساس ربط الصناعات المتقاربة والمتجانسة بمؤسسة واحدة للاشراف عليها وتوجيهها وقد برزت ايضا المؤسسة العامة للتصميم والانشاء والتي تكونت نتيجة الغاء مديرية المباني الصناعية العامة ومديرية التصميم والانشاء الصناعي العامـة لتلعب الدور في تهيئة الكادر الفني للتصنيع والقيام بالاشـراف والتوجيه في انشاء المشاريع الصناعية ٠

ومما تميز به القانون الجديد ايضا هو تسهيل مهمة الادارات والغاء مجالس ادارات المنشات التابعة للمؤسسات واحلال الهيئات الاستشارية محلها ٠ كذلك فقد اصبح المدراء العامون في المنشات اعضاء في مجالس ادارة مؤسساتهم اضافة الى تمثيل العمال فيها بعضوين ومما يجدر ذكره ان هذا القانون بمزاياه هذه قد ادى الى تسهيل المهام الادارية للمؤسسات واختصار الروتين في العمـل بالشكل الذي يؤدي الى انجاز مختلف الاعمال على الوجه الاتم ٠

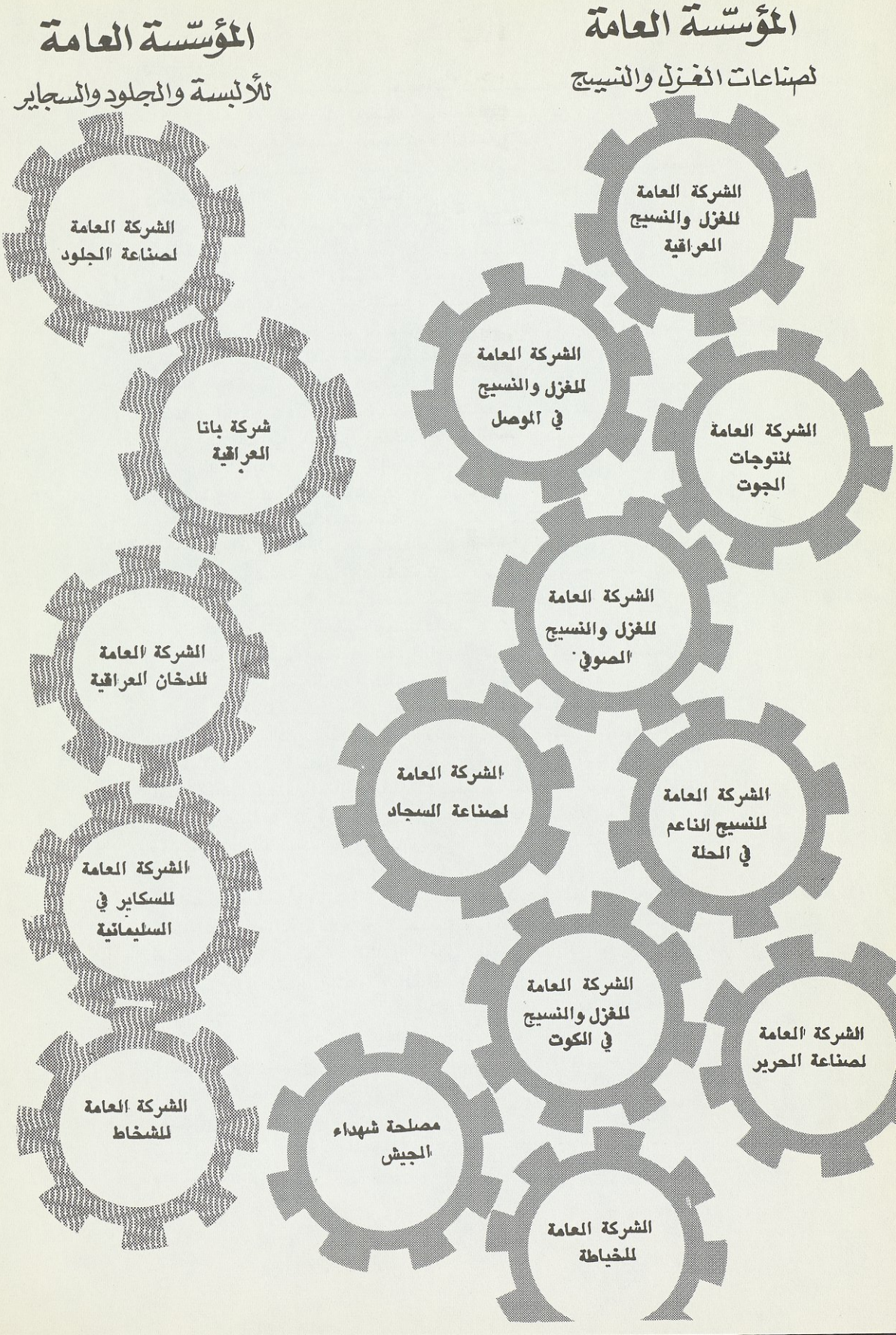
المؤسّسة العامة
لصناعات الغزل والنسيج
الشركة العامة للغزل والنسيج العراقية
الشركة العامة للغزل والنسيج في الموصل
الشركة العامة لمنتوجات الجوت
الشركة العامة للغزل والنسيج الصوفي
الشركة العامة لصناعة السجاد
الشركة العامة للنسيج الناعم في الحلة
الشركة العامة للغزل والنسيج في الكوت
الشركة العامة لصناعة الحرير
مصلحة شهداء الجيش
الشركة العامة للخياطة
المؤسّسة العامة
للألبسة والجلود والسجاير
الشركة العامة لصناعة الجلود
شركة باتا العراقية
الشركة العامة للدخان العراقية
الشركة العامة للسكاير في السليمانية
الشركة العامة للشخاط

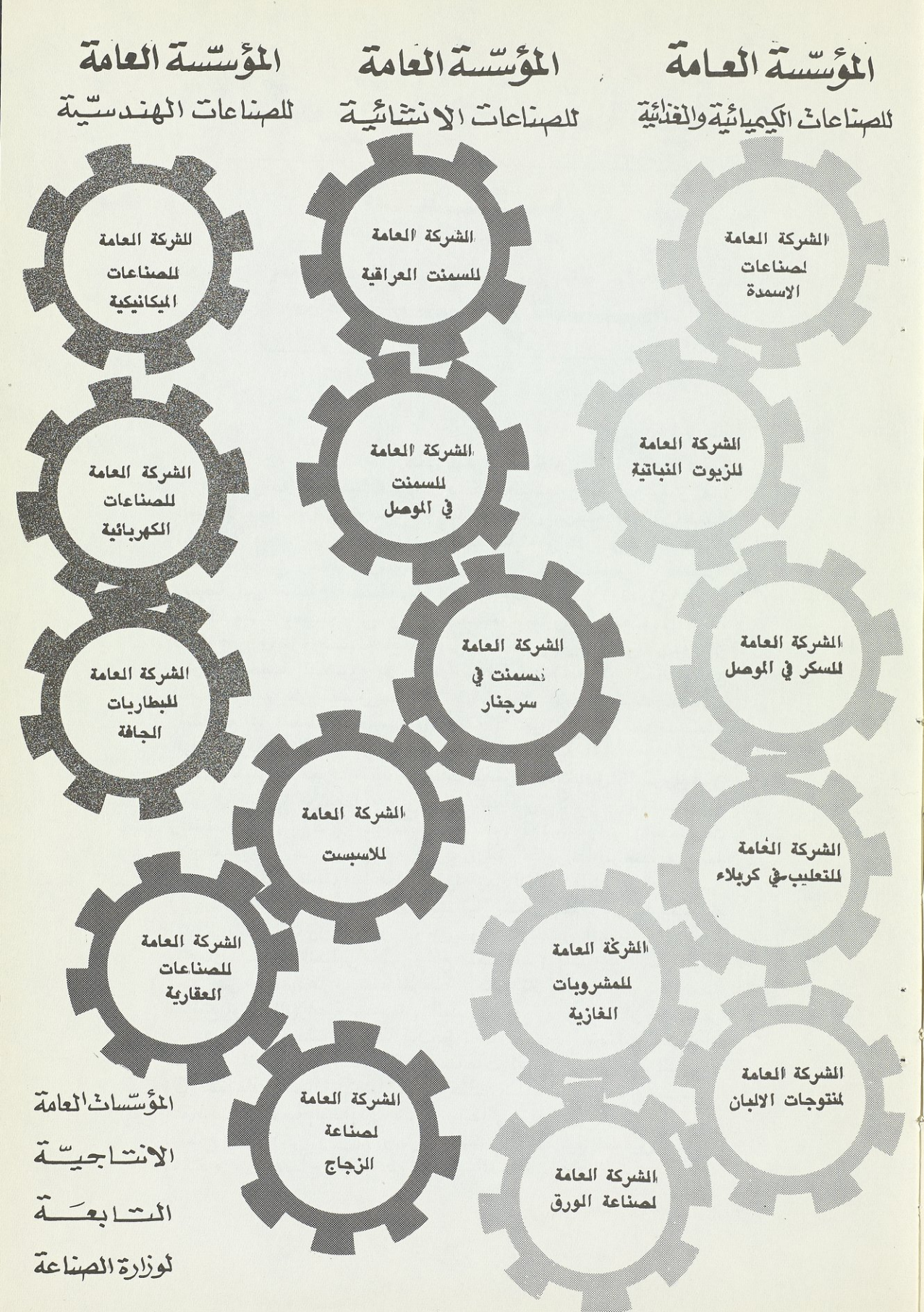
المؤسّسة العامة
للصناعات الكيميائية والغذائية
المؤسّسة العامة
للصناعات الانشائية
المؤسّسة العامة
للصناعات الهندسيّة
الشركة العامة لصناعات الاسمدة
الشركة العامة للزيوت النباتية
الشركة العامة للسكر في الموصل
الشركة العامة للتعليب في كربلاء
الشركة العامة للمشروبات الغازية
الشركة العامة لمنتوجات الالبان
الشركة العامة لصناعة الورق
الشركة العامة للسمنت العراقية
الشركة العامة للسمنت في الموصل
الشركة العامة لسمنت في سرجنار
الشركة العامة للاسبست
الشركة العامة لصناعة الزجاج
الشركة العامة للصناعات العقارية
الشركة العامة للصناعات الكهربائية
الشركة العامة للبطاريات الجافة
الشركة العامة للصناعات الميكانيكية
المؤسّسات العامة الانتاجيّة التابعة لوزارة الصناعة

الثورة الصّناعية في العراق

هل دخل العراق مرحلة الثورة الصناعية ؟

الجواب على هذا السؤال بشكل طبيعي : نعم ٠٠ ولكن هذا الجواب بحاجة الى توضيح ، فالتحول من مرحلة الى مرحلة اخرى لا بد له من بداية تعتمد اسسا ثابتة واطارا واضحا في العمل اليومي وهدفا مرسوما لفترة زمنية طويلة نسبيا ، فنظرة بسيطة الى القطاع الصناعي في العراق قبل ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨، وكذلك نظرة بسيطة الى واقع الاجهزة المسؤولة والمنفذة في هذا القطاع ، ونظرة بسيطة ايضا الى الخطط القومية الموضوعة قبل الثورة وحصة التصنيع في هذه الخطط ، نلاحظ ان القطاع الصناعي لم يكن احسن حظا من القطاعات الاخرى حيث كانت المشاريع في الخطط الخمسية السابقة لا تقر في ضوء حاجة البلاد ووفرة المواد الاولية وفي ضوء اقتصادية المشروع ، بل كانت المشاريع مجرد تنفيذ لرغبات بعض الاشخاص المسؤولين حتى في تحديد مواقعها ، ولو ادى ذلك الى الاضرار بالمشروع واقتصادياته ، وكان الاعتماد كليا على الاستشارات والخبرات الاجنبية بعيدا عن اية وجهة نظر من قبل الخبرات الوطنية المخلصة التي مهما كان مستواها فانه يبقى لرأيها التأثير الكبير والايجابي في واقع المنشات الصناعية والانشائية بشكل عام ٠ وكنا نلاحظ اهمالا متعمدا لدور الخبير الوطني ودور الخبير العربي وكان لهذا الاهمال التأثير السلبي على واقع الكثير من المشاريع الصناعية التي بدىء بتنفيذها في تلك المرحلة ، فكنا نلاحظ ابتعادا كليا عن تصنيع المواد الزراعية رغم ان البلد زراعي ، وبالامكان توفير المواد الاولية محليا ، وكنا نلاحظ تجنبا متعمدا لتصنيع المواد المعدنية المتوفرة في القطر في الصناعات البتروكيمياوية والكبريتية وفي صناعات المواد الانشائية ، وكذلك كنا نلاحظ عدم وجود الخطط الواضحة لتحقيق الاكتفاء الذاتي ولو بنوع معين في القطاع الصناعي ، رغم وجود الامكانات الكافية لتحقيق هذا الاكتفاء من الانتاج الصناعي لبعض الصناعات في القطر ٠ وهناك

ايضا القدرة على تحقيق التصدير اضافة الى الاستهلاك المحلي في بعض الصناعات ، ولكن شيئا من ذلك لم يتحقق نتيجة للاسلوب التخريبي الذي كان البلد يواجهه في جميع قطاعاته ٠

اما بعد ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ فقد تغير الوضع بشكل جذري ،فالخط السياسي العام للثورة يقضي باعتماد اقتصاد وطني متين بعيد عن التأثيرات السياسية ، وبالتالي بناء القاعدة الاساسية في مواجهة الاحتكارات الامبريالية التي تواجه الثورة ٠ وضمن هذا الاطار السياسي للثورة كان واضحا جدا انه من الاسس التي يجب اعتمادها في تحقيق الهدف المشار اليه ، هو بناء صناعة وطنية متحررة متطورة تعتمد الاسس العلميةفي برنامجها وتسير وفق خطة مرسومة وهدف محدد خلال المرحلة القادمة باعتبار القطاع الصناعي هو العمود الفقري والاساس في تحقيق اقتصاد وطني متين ٠

ان نظرة سريعة الى اول خطةقوميةوضعت بعد الثورة وهي الخطة الخمسية للسنوات ٧٠ـ٧٤ نلاحظ ان الثورة اعتمدت جميع الاسس التي اشرنا اليها ٠

ويمكننا القول انه في الصناعات الانشائية مثلا ، وبعد الانتهاء من الخطة الخمسية ٧٠ ـ ١٩٧٤ وتنفيذ المشاريع المقررة فيها ، ستصل صادرات العراق من المواد الانشائية لما يقرب من ٤ ملايين دينار سنويا اضافة الى تحقيق الاكتفاء ، وتعتمد هذه الصناعة كما هو معروف ، على ما يقرب من ٩٠ بالمئة من المواد الاولية المحلية وكذلك تعتمد الخبرات الوطنية المحلية ٠

ونلاحظ ايضا ، وفق ما هو مرسوم في الخطة ، ان العراق سيحقق اكتفاء ذاتيا في مصنوعات الغزل والنسيج ، والمصنوعات الجاهزة وتصدير بعض الانواع بنسبة محدودة ويزيد استيراد العراق من هذه المصنوعات في الوقت الحاضر عن ١٤ مليون دينار ، وتعتمد هذه الصناعة على مواد اولية محلية تزيدعلى ٨٠ بالمئة وتعتمد على الخبرات المحلية العربية بشكل خاص ونسبة من خبرات الدول الصديقة ٠

الثورة الصناعية في العراق

تابع

وضمن هذا التوسع هناك خطة لاعداد الكادر الوطني العربي لتمكينه من مواجهة التوسع في هذا المجال ٠

ونظرة سريعة ايضا للخطة نلاحظ ان هناك جدية في تصنيع المواد البترولية والمسماة بالصناعات البتروكمياوية وهناك جهود حثيثة واتصالات مستمرة بالشركات الصديقة في هذا المجال ٠

ورغم الانتهاء من معمل الاسمدة الكيماوية في البصرة والذي افتتح رسميا في اعياد تموز لهذه السنة فان الخطة اقرت اجراء توسع في هذا المصنع وبنسبة ٢٠٠ بالمئة ٠

وبالنسبة لمصنع الورق في البصرة والذي يعتبر اكبر مصنع للورق في المنطقة العربية والذي سيبدأ انتاجه في ايلول القادم فقد تقرر اجراء توسعات فيه بنسبة ٥٠ بالمئة لتحقيق انتاج الورق بانواعه المختلفة للقطر بحيث يتحقق الاكتفاء الذاتي ٠

وضمن هذه الصورة الموجزة نلاحظ ان هناك بداية ايجابية لدخول مرحلة الثورة الصناعية في العراق وسيكون عام ١٩٧٤ صورة واضحة لدخول العراق هذه المرحلة ، ومن الطبيعي ان تكون خطة عام ٧٤ ـ ٧٩ صورة جديدة تنقل العراق الى مرحلة جديدة تدفعه لكي يحتل موقعا في مصاف الدول الصناعية المتطورة ٠

ماذا تمثل الصناعة بالنسبة للاقتصاد العراقي ؟

كانت اقتصاديات العراق في السابق تعتمد على موارد البترول وكان لهذا الاعتماد الكلي على البترول تأثيره السلبي في اكثر الاحيان ، في فرض نوع من الاستغلال والقيود التي لم تكن تخدم البلد مطلقا ٠ وكان لا بد للبلد من ان يقبل هذه القيود او الشروط لفقدان القاعدة الاقتصادية الحقيقية ، ونستطيع ان نصف وضع البلد في ذلك الحين بانه كان بلد موظفين ، وعندما اقرت الثورة انه لا بد من الانتهاء من هذه المرحلة كانت الطريق الوحيدة امامها هي اعتماد عنصرين اساسيين في البلد هما : العنصر الزراعي والعنصر الصناعي ٠

واهتمام الثورة بتطوير القطاع الزراعي امر طبيعي يحتمه

واقع البلد الزراعي وخصب التربة والمياه الوافرة ، وتاريخ العراق معروف في هذا المجال ٠

واعتماد الثورة التصنيع كأساس رئيسي ايضاء لبناء الاقتصاد يتطلب عدم ترك العراق «مزرعة خام» للمواد الاولية تزود بها البلدان الصناعية ، بل العمل على تصنيع المواد الزراعية وكذلك المواد النفطية والمعدنية ٠

والثورة تبذل اليوم كل جهدها لدعم هذين القطاعين بشكل متساو وبالقدر الذي يستوعبه كل قطاع بناء على الامكانات والكوادر المعنية من كل جانب ٠

ونستطيع القول ان القطاع الصناعي سيحقق ، وفي اقرب فرصة ، ما يطمح اليه قادة الثورة من ان يلعب هذا القطاع الدور الرئيسي في بناء اقتصاد وطني متين ٠

ما هي نسبة المواد الصناعية المستوردة ؟

المواد المستوردة نوعان : اولية تدخل في صناعات قائمة في العراق ، ومواد مصنعة جاهزة تستورد للاستهلاك المحلي ، ومنهج الاستيراد لعام ٧١ـ٧٢ ، يوضح نسبة حجم الاستيراد الذي تجاوز الـ ٢٠٠ مليون دينار ٠

والخطة الخمسية لعام ٧٠ـ٧٤ ستلعب دورها في تحقيق غرضين اساسيين :

تخفيض نسبة الاستيراد من جهة ،وزيادة صادرات منتجات صناعية في القطر من جهة اخرى ٠

ولا نستطيع القول بان العراق سيصل في يوم من الايام او خلال فترة معينة الى جعل رصيد استيراداته صفرا، فهذا الامر لا يمكن تحقيقه في اكثر الدول تقدما في المجال الصناعي ، ولكننا نستطيع القول ان العراق سيصل الى تحقيق التوازن في الميزان التجاري للبلد ، اي ان تصبح نسبة الصادرات معادلة او تزيد عن نسبة الاستيرادات ، لانه سيبقى يستورد بعض المواد التي لا يعتبر تصنيعها محليا اقتصاديا ، وكذلك بعض المواد التي يأمل ان يكون فيها التكامل الزاميا في المنطقة العربية بشكل خاص ٠

العراق يشهد تحركاً في النموّ الصناعي يتجاوز النسب العالمية المعروفة

من اهم اهداف ثورة ١٧ تموز بناء اقتصاد وطني متين يعتمد الاستقلالية في جميع نشاطاته الداخلية والخارجية وذلك لتمكين الثورة من مواجهة التحديات التي تتعرض لها ولفترة طويلة. وحتى ١٧ تموز كان النفط الخام المستخرج من قبل الشركات الاجنبية المصدر الوحيد لدعم الاقتصاد العراقي وتمويله . اما القطاع الزراعي فكان ايضا يعاني من التخلف والاهمال ،على الرغم من النغمة التي كان يروج لها البعض والقائلة بان العراق هو بلد زراعي وليس صناعيا .. وكنا نلاحظ تحكما في سير الامور الخارجية بشكل خاص لعدم قدرة الحكومات السابقة في العراق على مواجهة التحديات أو اتخاذ اي موقف ايجابي يخدم المصلحة القومية ، ولذلك كان في طليعة مهام ثورة السابع عشر من تموز ، انسجاما مع البرنامج الاقتصادي لمقررات مؤتمرات حزب البعث العربي الاشتراكي ، بناء اقتصاد متين يعتمد مصادر جديدة غير البترول الخام ولا يخضع للتأثيرات الخارجية . وقد كان شعار الثورة منذ ايامها الاولى الدعم والاسناد المنقطع النظير للقطاعين الصناعي والزراعي .

وعلى الرغم من مشكلة الوضع المالي التي واجهت الثورة منذ ايامها الاولى فقد اعتمدت الثورة برنامجا واسعا في القطاع الصناعي وتركت المجال مفتوحا لايجاد مصادر لتمويل المشاريع الصناعية وتطويرها . واعدت الثورة اول خطة خمسية في عام ١٩٧٠ اي بعد مرور سنة ونصف على قيامها وهي في وضع مالي لا تحسد عليه.

وايمانا من الثورة باهمية هذا القطاع فقد اكدت على اتاحة الفرصة للجهات المعنية للحصول على موارد عن طريق القروض من الدول الصديقة، وكذلك العمل على اضافة مبالغ جديدة خلال سني الخطة حال توفر ذلك . وهكذا لم يقف الوضع المالي المتردي في حينه امام طموح الثورة في تطوير القطاع الصناعي وقد قام العراق بالاتصال بالدول الصديقة التي تستطيع دعمه في هذا المجال وحصل على بعض القروض . وقد خصص ما يزيد على ١٠ ملايين دينار من

القرض الالماني البالغ ٣٠ مليون دينار للقطاع الصناعي ٠وبوشر في استثمار جزء كبير من هذا المبلغ وبالفعل وصلت الماكنات والمعدات الصناعية وبدأ قسم منها يعمل مع انه لم تمر على الاتفاق اكثر من سنة ٠

وافادت وزارة الصناعة من القرض البلغاري ايضا البالغ ١٢ مليون دينار وقد استثمر اكثر من نصف هذا القرض في القطاع الصناعي خلال عام ونصف ، وبدأ العمل لبناء اربعة مصانع لمعجون الطماطا وتم نصب المعمل الاول في النعمانية الذي بدأ انتاجه، والجهود مستمرة لاتمام بناء المعامل الثلاثة الباقية في اعياد تموز ١٩٧٢ ٠ كما تم التوقيع مؤخرا على اقامة مصنع للطابوق الفني بطاقة ٣٠ مليون طابوقة في اليوم ، ويعتبر احدث معامل الطابوق في المنطقة وكلفته ٩٠٠ الف دينار ، والوزارة الان بصدد الاتفاق مع الجانب البلغاري على اقامة معمل اخر للطابوق الفني بنفس الشروط والطاقة ٠ وقد تم الاتفاق على استيراد عدد كبير من الرافعات الشوكية والناقلات التي تحتاجها المصانع ووصل قسم منها ٠ ولا تزال الاتصالات مع الجانب البلغاري لاقامة مشاريع اخرى محسوبة على القرض المشار اليه ٠

هذا مثال على الاستفادة من القروض التي حصل عليها العراق من الدول الصديقة ، وقد سعت وزارة الصناعة للحصول على قروض داخلية ايضا من المصالح والمؤسسات والبنوك العراقية وذلك لمتابعة اعمال التصنيع وتنفيذ برنامج الثورة ٠ فمثلا تم استقراض ما يقارب ٦ ملايين دينار من مؤسسة الضمان الاجتماعي لاقامة بعض المصانع واجراء توسعات في مصانع قائمة ٠

وخلال هذه الفترة التي تتميز بالتحسن المالي الملحوظ كانت الثورة عند وعدها ، فاضافت مبالغ جديدة الى الخطة محسوبة على القطاع الصناعي ٠ ونود ان نذكر بهذه المناسبة ان المبلغ القطعي الذي اضيف للخطة الصناعية هو ١٣٢ مليون دينار اي بمعدل ٤٠ مليون دينار لكل عام ، ولذلك نستطيع القول ان العراق سيشهد

العراق يشهد تحركا في النمو الصناعي يتجاوز النسب العالمية المعروفة

تابع

تحركا صناعيا ملحوظا يتجاوز النسب المعروفة في النمو الصناعي والتي يبلغ حدها الاعلى ١٢ بالمئة ، واذا ما تم تنفيذ البرامج المخطط لها خلال اعوام ٧٠ـ٧٤ فان نسبة النمو السنوية ستكون ٣٠ بالمئة تقريبا · فمثلا : تقرر ان تكون نسبة النمو في قطاع الغزل والنسيج لاعوام ٧٠ـ٧٤ مئة بالمئة · ونسبة النمو في مجال الصناعات الانشائية ١١٠ بالمئة على الرغم من سعة هذه الصناعة في العراق وضخامة المشاريع القائمة · ونسبة النمو في الصناعات الكيماوية والغذائية ١٥٠ بالمئة مع العلم ان المشاريع التي تقع ضمن هذا النمو قد بديء باعداد الدراسات لها وبوشر بتنفيذ قسم منها ·

وفي قطاع الغزل والنسيج وضعت مشاريع التوسع قيد التنفيذ وذلك في شركه فتاح باشا للنسيج الصوفي ، ومصلحة شهداء الجيش للنسيج الصوفي ، وشركة الجوت الصوفي وشركة السجاد، وشركة النسيج القطني · وستنتهي الدراسات قريبا لانشاء مصنعين كبيرين احدهما للنسيج الصوفي والاخر للنسيج القطني ·والتوسعات في الشركة العامة للخياطة مستمرة ومعظمها تم انجازه في اعياد تموز الماضية · ونتيجة لهذه التوسعات ارتفع عدد العمال والعاملات في هذه الشركة الى ٢٤٠٠ عامل عاملة ·

وبعد مرور اكثر من عام واحد على الخطة ، هناك شعور بالتفاؤل بالنسبة لتنفيذ البرنامج المرسوم وذلك نتيجة التزام الجهات المسؤولة في دوائر وزارة الصناعة بالمناهج المقررة والمواعيد المتفق عليها لتنفيذ المشاريع الصناعية ·

والجدير بالذكر ان المبالغ الجديدة التي اضيفت للخطة ليست هي المبالغ النهائية، فهناك امكانية اضافة مشاريع جديدة خلال سني الخطة اذا ما توفر المال والقدرات لتنفيذ المشاريع الصناعية ·

ماهي العقبات التي تعترض
تحقيق هذه النهضة الصناعية وماذا
فعلت وزارة الصناعة لتذليلها ؟·

بالاضافة الى العقبات المالية ، كانت هناك عقبات ادارية وفنية واجهت عملية التخطيط والتنفيذ ··

كان هناك روتين قاتل في اجهزة الوزارات ، وكان هناك تأخر ملحوظ في سير الامور اليومية بشكل يتعارض مع العمل الصناعي ،

ولذلك تم اصدار نظام الوزارة الجديد في ٦ـ٥ـ١٩٧٠ وهوالنظام الذى استحدثت بموجبه خمس مؤسسات نوعية بدل المؤسسةالعامة للصناعة الوحيدة ، ومؤسسة فنية باسم المؤسسة العامة للتصميم والانشاء الصناعي التي تقوم بانشاء الكادر والدراساتوالاشراف على المشاريع وادخال الاساليب الحديثة الى ادارة المؤسسات والشركات والغاء كل ما يشكل عائقا امام تنفيذ المشاريع باسرع وقت ممكن ، وكذلك منح الصلاحيات للمسؤولين حسب التسلسل واعتماد مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ في العمل ٠ وبخصوص الجانب الفني اي ضعف الكادر في القطاع الصناعي وعدم قدرته على مواكبة التوسع الكبير المنوي تحقيقه في هذا القطاع ، فقد استعانت وزارة الصناعة باصحاب الكفاءات فيداخل القطر وخارجه وقامت بارسال الدورات والزمالات الى الخارج وقد بلغت الزيادة في ارسالالدورات والزمالات معدل ٢٨٠ بالمئة بالنسبة للماضي ٠

كما قررت الزام الشركات الاجنبية التي تتعاقد معها لبناء المصانع بان تقوم بتدريب الفنيين العراقيين في بلادها ٠

ويمكن القول ان وزارة الصناعة استطاعت ان تواجه هذه المشكلة الفنية بنجاح على الرغم من ان النقص في الجانب الفني كبير ويحتاج الى وقت لمعالجته بشكل كامل ٠ ونعتقد بانالبرنامج التربوي الجديد في العراق وتوسيع الكليات والدراسات العلميةعلى حساب الدراسات الانسانية في هذه المرحلة بالذات سيؤدي فيالنهاية الىتوفير العدد الكبير من الخبرات الوطنية ٠

ما هي سياسة وزارة الصناعة تجاه القطاع الصناعي الخاص ؟

الحقيقة ان سياسة وزارة الصناعة تجاه هذا القطاع مرتبطة بسياسة الثورة وخطة التنمية القومية التي اقرها مجلس قيادة الثورة ونستطيع القول ان خطة التنمية هذه قد وضعت ، ولاول مرة في حياة العراق ، القطاع الصناعي الخاص فيمحله الطبيعي ٠فلاول مرة نلاحظ ان هناك منهجا خاصا لهذا القطاع يحدد المشاريع التي سمح له بتنفيذها والمواقع التي تقام عليها ونسبة رأس المال الذي

العراق يشهد تحركاً في النمو الصناعي يتجاوز النسب العالمية المعروفة

تابع

يستثمر فيها · وقد ورد كل ذلك بشكل واضح فيبيان السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٧ تشرين ١٩٧٠ ، واصبح هذا البيان التاريخي منهجا تعتمده دوائر وزارة الصناعة · وقد بدأت الوزارة بالفعل منذ صدور البيان في دعم وتطوير الجهاز الاداري المسؤول عن ذلك ونعني مديرية التنمية الصناعية العامة لتمكينها من تنفيذ البرنامج المرسوم · والدليل على توفر الاجواء الايجابية المناسبة للقطاع الخاص في مجال التنميةهو ان نسبة المشاريع المقدمة من قبلالقطاع الخاص لهذا العام قد حققت ارتفاعا كبيرا اذ بلغت المبالغالمخصصة لاستثمار هذه المشاريع حوالي ١٥ مليون دينار بينما لم يتجاوز المبلغ المستثمر في القطاعالخاص طيلة السنوات الخمس الماضية ١٣ مليون دينار ·

ولاول مرة يسمح بتوسيع مصانع القطاع الخاص القائمبينما كان هناك منع واضح في مجال التوسيع ·

وبالاضافة الى ذلك ،هناكجملة توصيات واوامر وزاريةلدعم اتحاد الصناعات الممثل للقطاع الخاص ، وتخويله صلاحيات الاتصال بالجهات الرسمية لتسهيل مهمة القطاع الخاص ، كما تم تطبيق مبدأ التسعير والحماية والتصدير لمنتجات هذا القطاع اسوة بمنتجات القطاع العام · والوزارة الان بصدد اجراءات اخرى في سبيل تطوير هذا القطاع ووضعه في خدمة البلد للعمل جنبا الى جنب مع القطاعين المختلط والعام لتنفيذ برنامج الثورة في دعم وتطوير الاقتصاد القومي ·

التخطيط الصناعي

التخطيط الصناعي

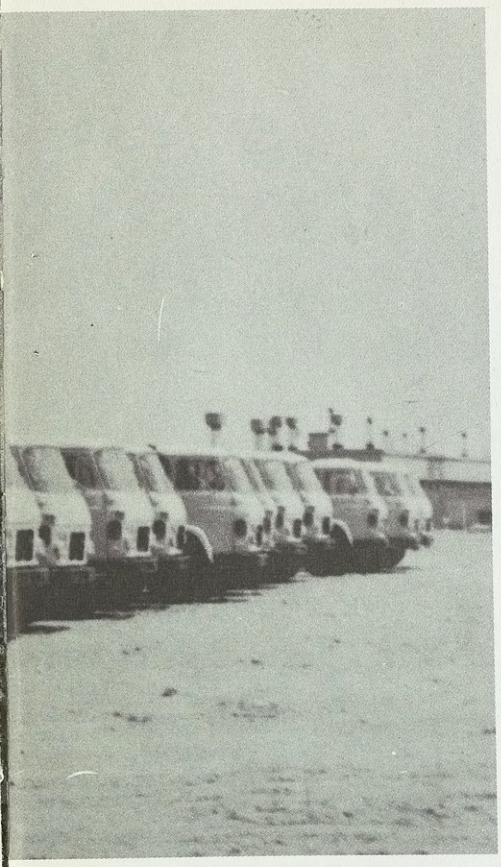

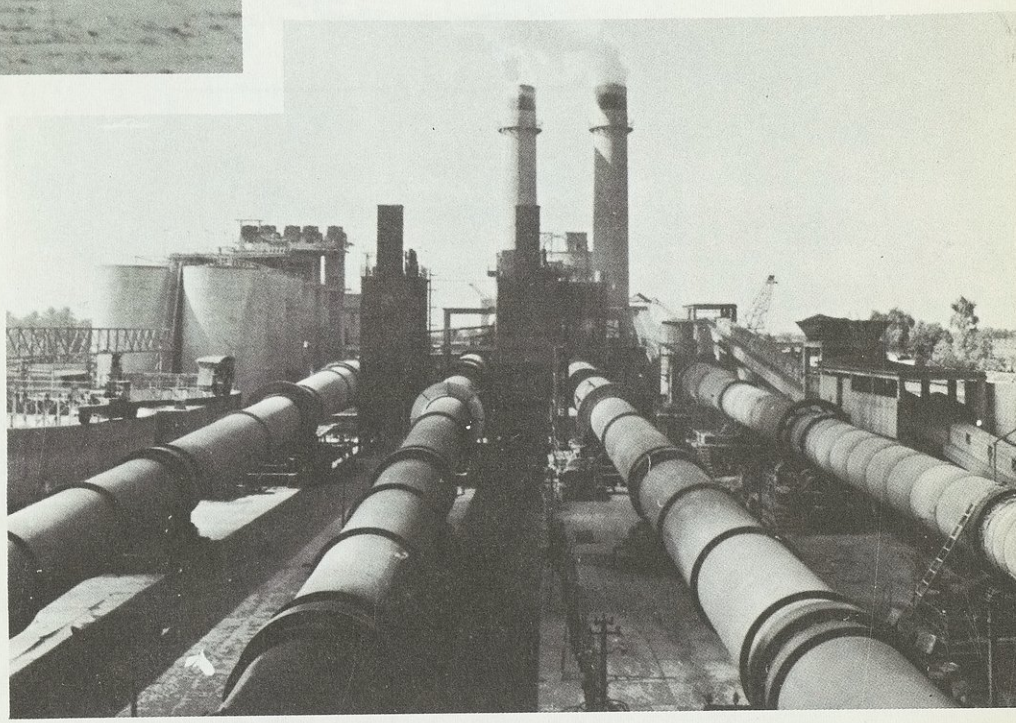

معمل السمنت التابع للشركة العامة للسمنت – بغداد

ـ سيارات صلاح الدين ـ انتاج معامل الاسكندرية

ما هي الركائز التي يستند اليها التخطيط الصناعـــي في العـراق ؟

ما هي اهداف هذا التخطيط وما هي الخطة الخمسيةللتصنيع ودور الصناعة بالنسبة للاقتصاد الوطني ؟

ما هي المشاريع التي تحققت في عهد ثورة ١٧تموز والمشاريع التي هي قيد التنفيذ ؟

ان الركائز الاساسية التي يستند اليها التخطيط الصناعـي في العراق قد حددتها خطة التنمية القومية للسنوات ٩٧٠ ـ ٩٧٤ وذلك بتحقيق الاهداف الاستراتيجية التالية :

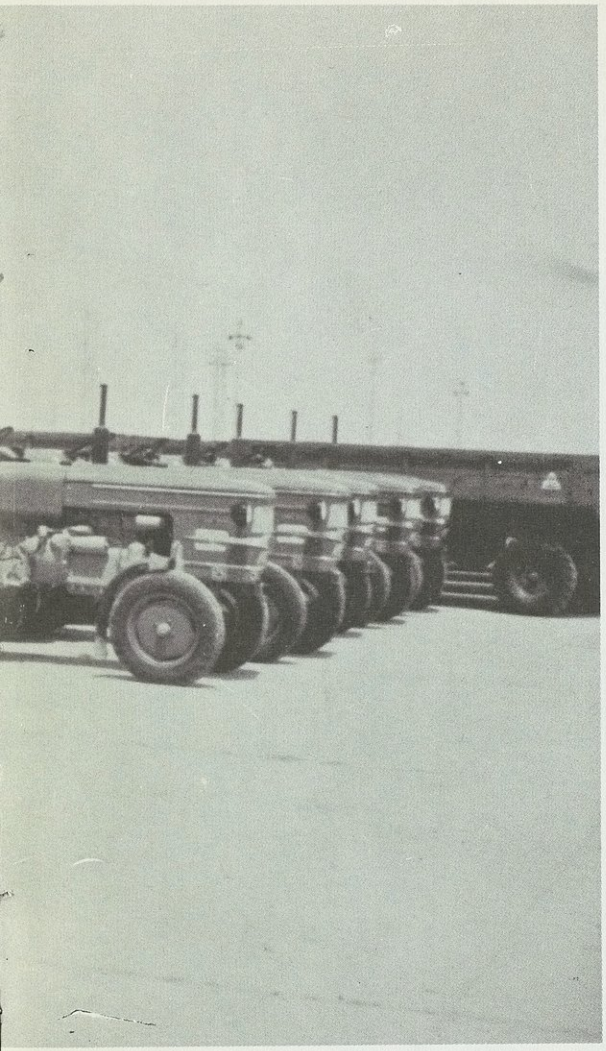

التخطيط الصناعي

تابع

١ ـ تنمية قطاع الصناعة بمعدل مركب سنوي قدره ١٢ بالمئة ٠

٢ ـ الوصول بالمشروعات المباشر بها والتي هي قيد التنفيذ الى مرحلة الانتاج باسرع وقت ممكن وذلك بتوفير جميع المستلزمات المطلوبة لها ضمانا لاسهامها في زيادة الانتاج الصناعي ٠

٣ ـ التركيز على رفع مستوى الانتاجية في مختلف فروع النشاط الصناعي وذلك بالتوسع في برامج التدريب المهني على مختلف مستوياته مع العمل على تحسين نوعية المنتجات واساليب الانتاج ٠

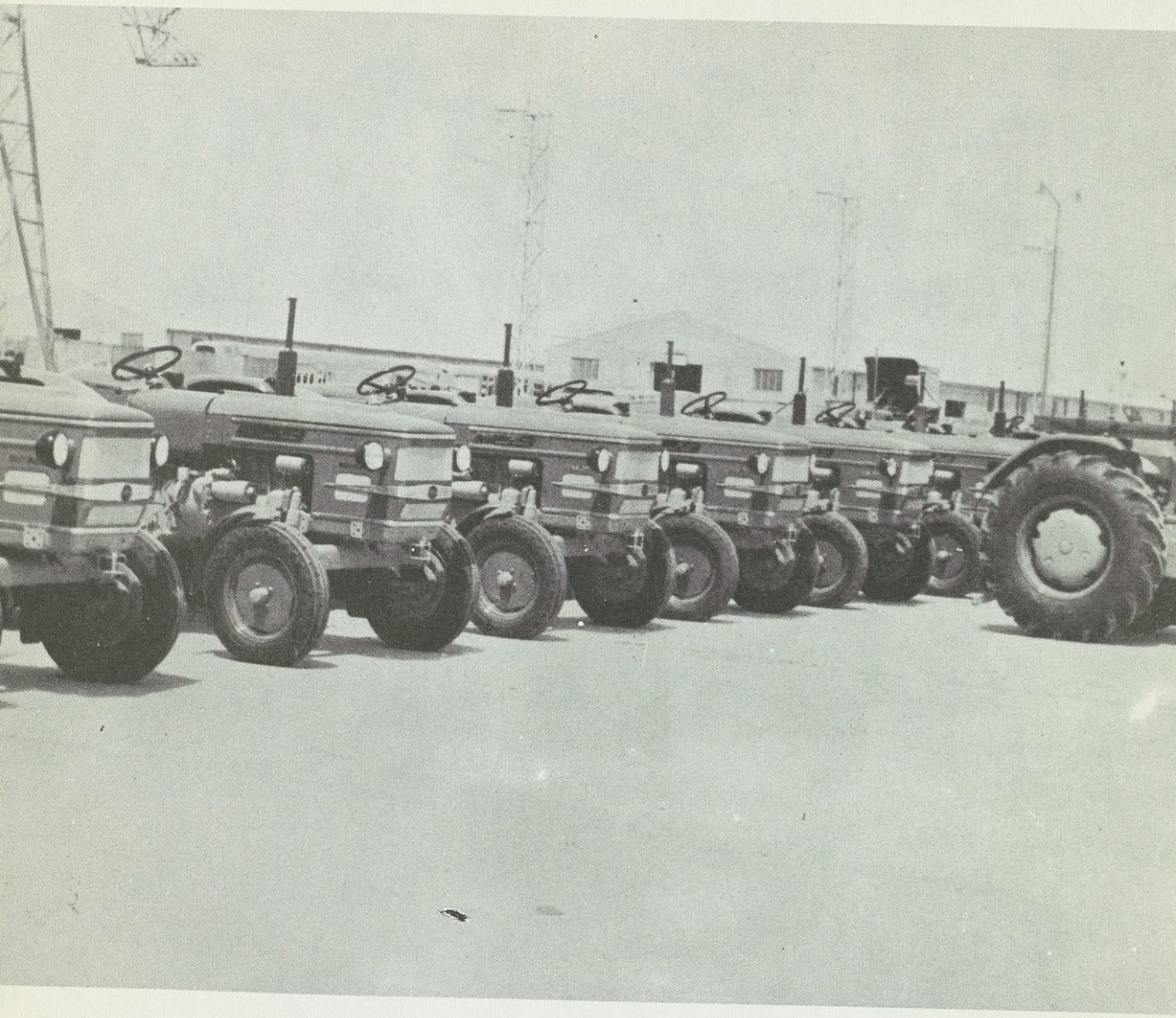

احدث انواع التراكتورات ماركة عنتر

٤ ـ استغلال الطاقات العاطلة والمتاحة في ضوء الظروف السائدة للطلب المحلي والخارجي على المنتجات الصناعية ٠

٥ ـ التوسع في صناعات التصدير التي يوجد على منتجاتها طلب خارجي متزايد والتي تتوافر لها المواد الاولية في العراق وذلك اسهاما في تحقيق الزيادة المستهدفة في الصادرات خلال سني الخطة ٠

٦ ـ مراعاة التوزيع الجغرافي للمشروعات الصناعية الجديدة على مختلف محافظات القطر وذلك في ضوء الاعتبارات الاقتصادية والفنية والاجتماعية التي تحكم تحديد مواقع هذه

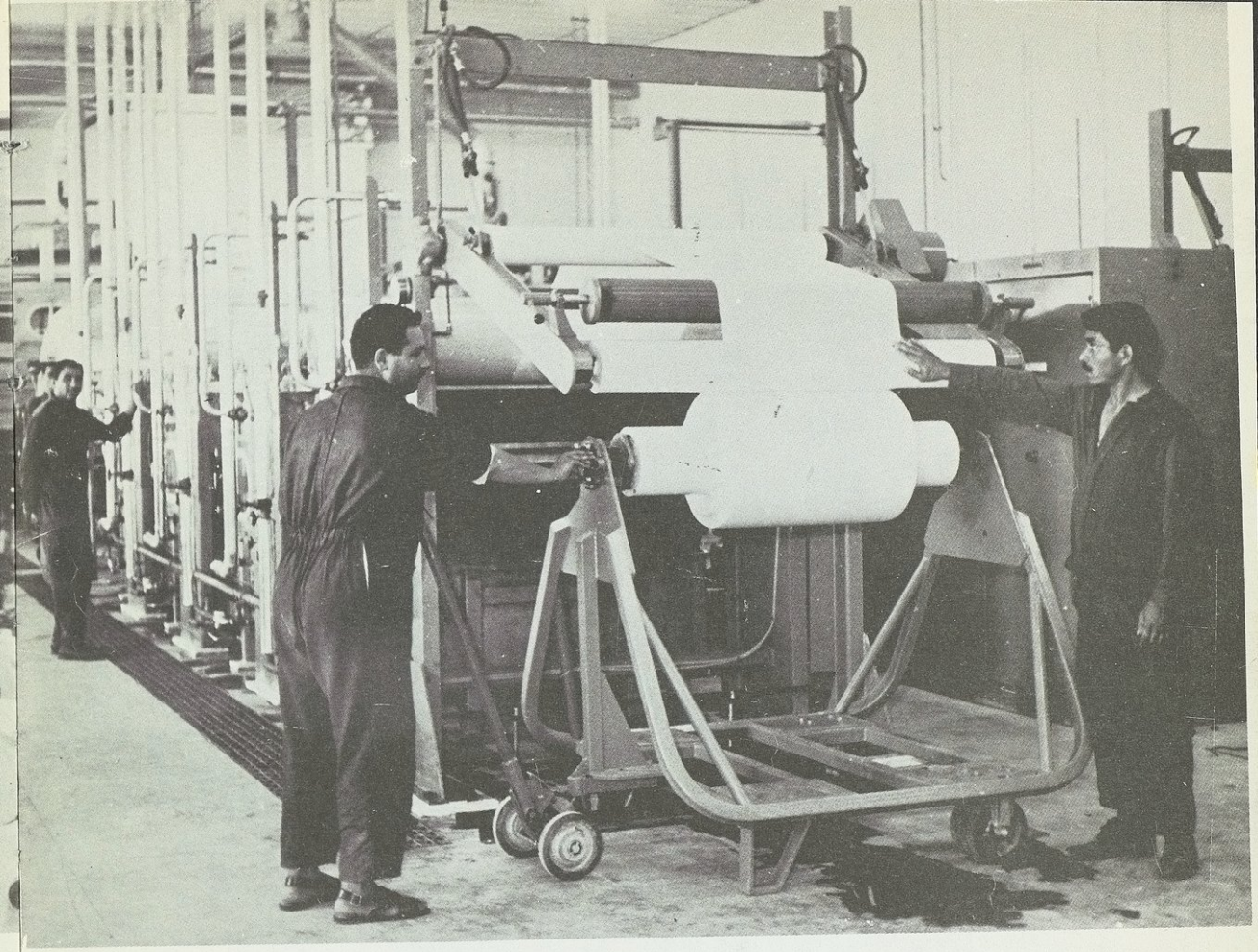

مصنع النسيج الناعم في الحلة

التخطيط الصناعي

تابع

المشروعات .

٧ ـ تحقيق اكبر نسبة ممكنة من الاكتفاء الذاتي في حدود الموارد المتوفرة وذلك بانتاج السلع الصناعية التي تتوافر مستلزمات انتاجها محليا تعويضا لاستيرادها من الخارج .

٨ ـ تحقيق التنسيق والتكامل الصناعي مع الدول العربية

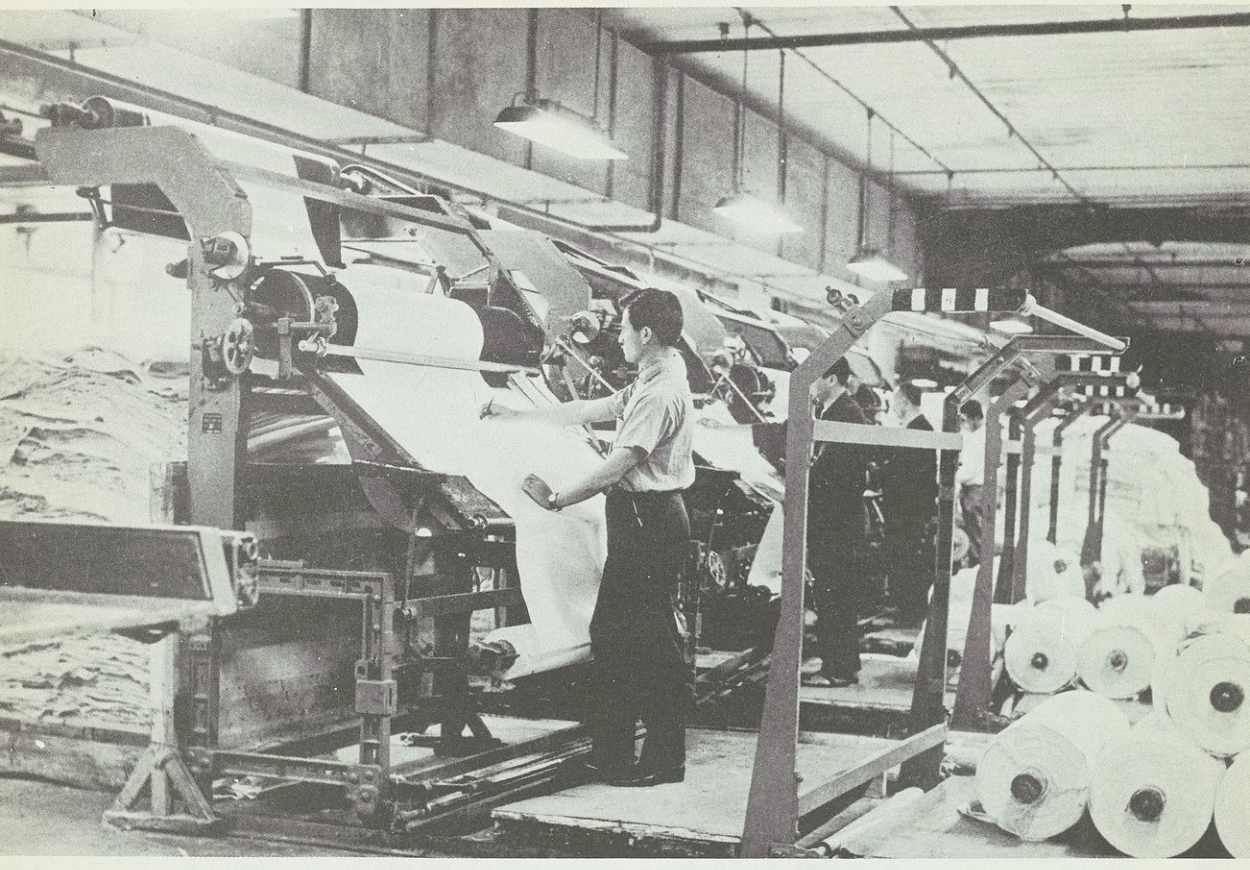

احد مصانع الشركة العامة للنسيج في الموصل

وخاصة للمشروعات الصناعية الاساسية ذات الانتاج الواسع وذات الكثافة العالية لرأس المال .

ان السياسات والاجراءات اللازمة لتحقيق الاهداف الاساسية لخطة التنمية القومية للسنوات ٩٧٠ ـ ٩٧٤ يمكن ايجازها بما يلي :ـ

١ ـ اعطاء الاسبقية لبعض فروع النشاط الصناعي توسعا في الصادرات وتعويضا عن الاستيرادات وسدا لاحتياجات السوق المحلي وقد اعطيت الاسبقية الاولى لقطاع انتاج النفط الخام بالاستثمار الوطني المباشر وكذلك الصناعات البترولية والبتروكيمياوية لغرض التوسع في استثمار الموارد الطبيعية المتاحة وتوفير متطلبات الانتاج للقطاعات الاقتصادية الاخرى كما اعطيت اسبقيات عالية للصناعات الغذائية لمقابلة الطلب المحلي

الفريق اول صالح مهدي عماش نائب رئيس الجمهورية يتفقد احد معارض المؤسسة العامة لصناعات الغزل والنسيج ويبدو الى جانبه رئيس المؤسسة الاستاذ حسن العامري ٠

المتزايد وتوسيع الطلب على منتجات قطاع الزراعة اسهاما من القطاع الصناعي في دعم وتطوير القطاع الزراعي وذلك بهدف تكامل القطاعين الانتاجيين الاساسيين في الاقتصاد العراقي ٠

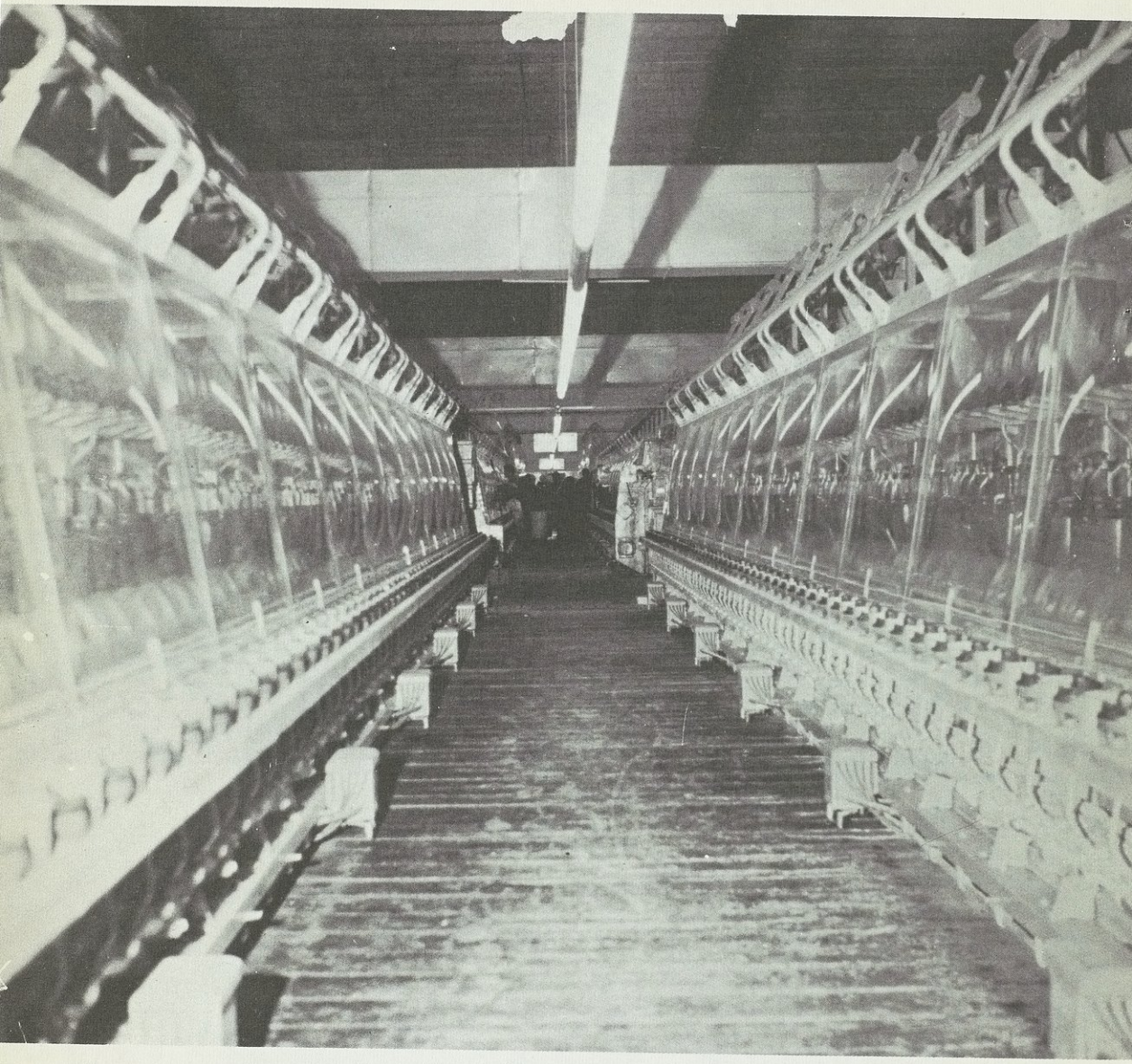

احد معامل الحرير الصناعي

هذا وتحتل قطاعات الصناعات الانشائية والهندسية اهمية نسبية مرتفعة في برامج التصنيع الحالي الذي تبنته الخطة ٠

٢ ـ تأمين كافة التسهيلات التي تمكن القطاع الصناعي الخاص من تأدية دوره في التنمية الصناعية وفي الحدود المرسومة له وذلك عن طريق دعم المصرف الصناعي لتوفير القروض اللازمة للمستثمرين الصناعيين في القطاع الخاص اضافة الى توفير ما

احدث مكائن الغزل في العالم

التخطيط الصناعي

تابع

تحتاج اليه مشاريع القطاع الخاص من مستلزمات الانتاج مع مراعاة النظر في الاجراءات والانظمة والتعليمات التي تنظم استثمارات القطاع الصناعي الخاص وخاصة فيما يتعلق بزيادة الحوافز التشجيعية ضمن قانون التنمية الصناعية .

٣ ـ تطوير كافة الاجهزة المنوط بها تنفيذ المشروعات الصناعية ودعمها وتطعيمها بالكفاءات الفنية العالية بحيث يتحقق الاداء السليم للوحدات الانتاجية بقطاع الصناعة والتغلب على ما قد يعترض سير التنفيذ من صعوبات ومشاكل .

مبالغ الاستثمارات

وعلى هذا الأساس فقد تضمن البرنامج الصناعي في خطة التنمية القومية للسنوات ٩٧٠ ـ ٩٧٤ الاستثمارات اللازمة لتحقيق اهداف النمو المخططة ويمكن انجاز مبالغ الاستثمارات التي اعتمدتها الخطة الصناعية للسنوات الخمس على النحو التالي :

١ ـ القطاع الحكومي المركزي : وهو القطاع الذي يمول بصورة مباشرة من اعتمادات الخطة فقد اعتمد له مبلغ (١٣٢) مليون دينار تم زيادتها مؤخرا الى (٢٠٧) مليون دينار ٠

٢ ـ القطاع العام الممول ذاتيا : وهو القطاع الذي يتضمن المشروعات التي تقوم بتنفيذها المؤسسات الانتاجية من توسعات في طاقاتها الانتاجية او تأسيس وحدات انتاجية جديدة من التراكمات المالية التي تحققها تلك المنشات وقد اعتمد له مبلغ (٢١٢) مليون

شركة الكوت

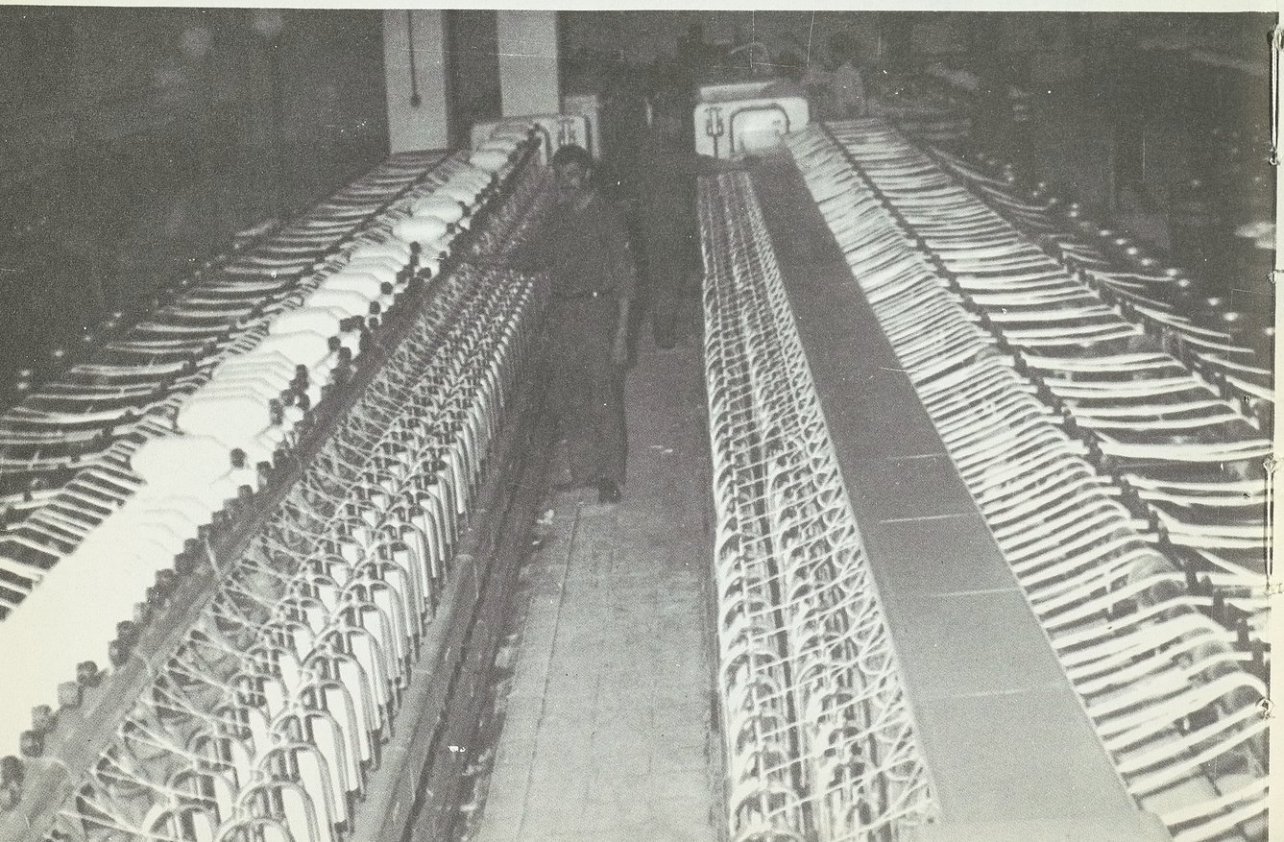

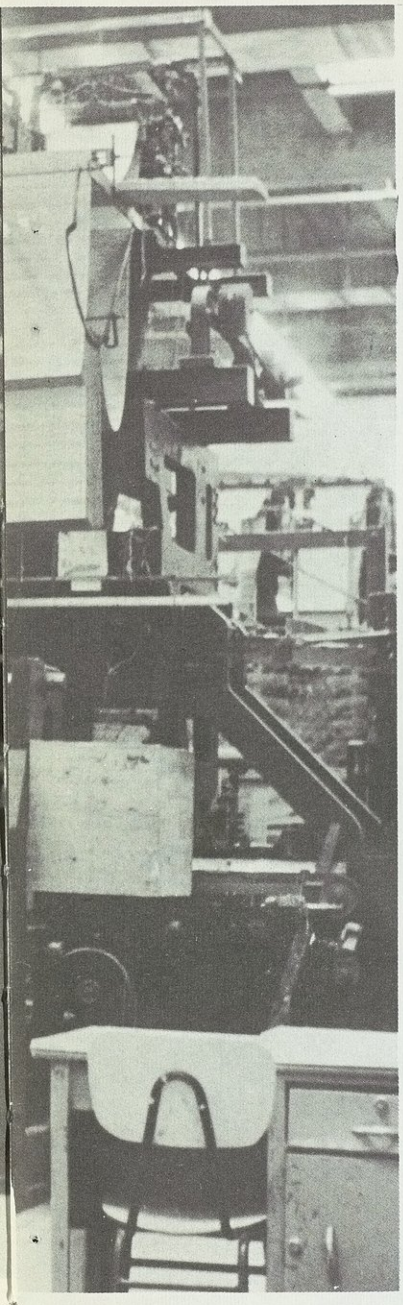

مشهد من معامل
الشركة العامة للسجاد

التخطيط الصناعي

تابع

دينار زيدت مؤخرا الى ٢٥٧ مليون دينار ٠

٣ ـ القطاع الصناعي الخاص : وقد خمنت استثماراته لسنوات الخطة بحدود (٥٠) مليون دينار ٠

ويتضح من ذلك ان مجموع استثمارات القطاع الصناعي خلال السنوات ٩٧٠ ـ ١٩٧٤ ستبلغ ٥١٤ مليون دينار وهذا

الرقم يعتبر اعلى استثمار في قطاع الصناعة في تاريخ العراق .
هذا وقد شملت الخطة المشاريع التالية في القطاع الحكومي المركزي : -

١ - مشاريع الصناعات البتروكيمياوية بكلفة قدرها ٥ر٥٢ مليون دينار .

التخطيط الصناعي

تابع

٢ ـ المشاريع الطبية بكلفة كلية قدرها ٧ مليون دينار ٠
٣ ـ مشاريع الصناعات الانشائية بكلفة كلية قدرها ٧ر١٥ مليون دينار ٠
٤ ـ مشاريع الصناعات الغذائية بكلفة كلية قدرها ١٣ر٦ مليون دينار ٠
٥ ـ مشاريع الصناعات المعدنية بكلفة كلية قدرهـــا ١١ر٢

الشركة العامة لمنتوجات الجوت

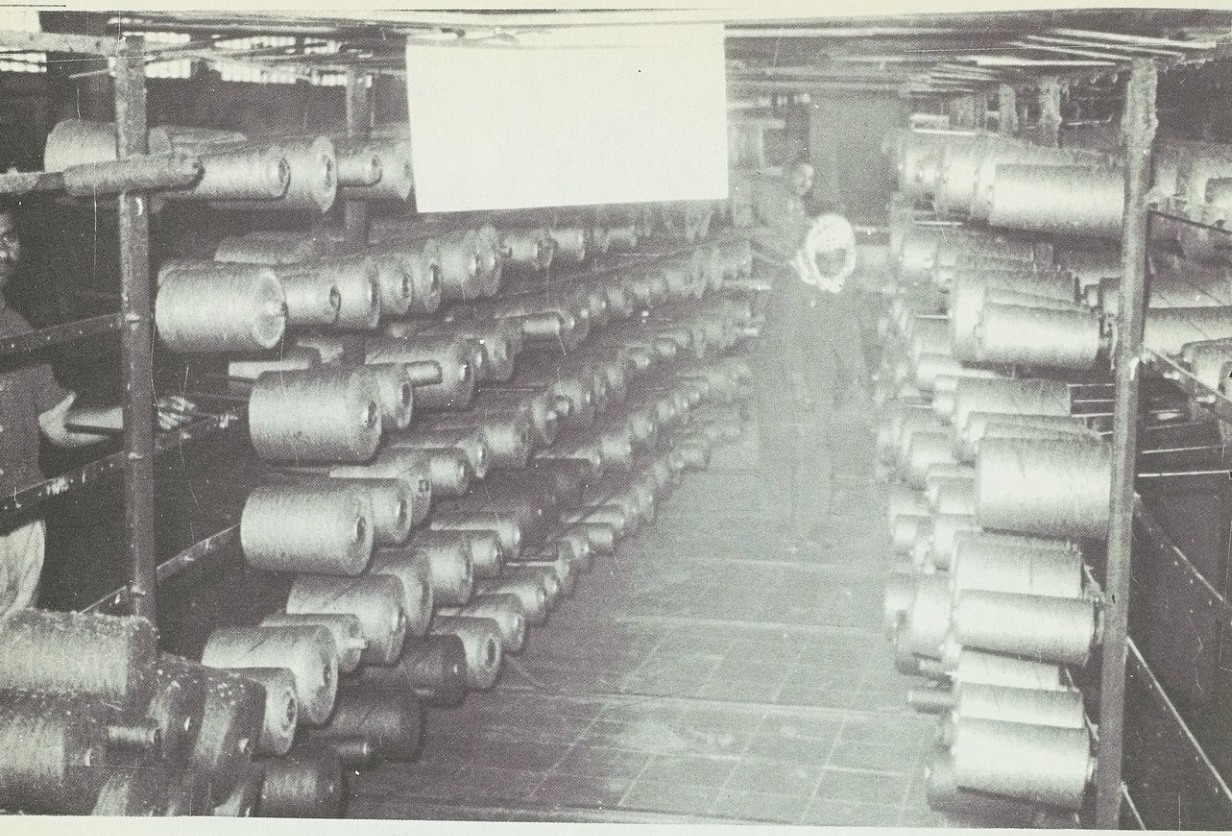

معمل الجـوت

مليون دينار ٠
٦ ـ مشاريع صناعات الغزل والنسيج بكلفة كلية قدرهـــا ٢٤ر٣٥ مليون دينار ٠
٧ ـ مشاريع النفط والغاز بكلفة كلية قدرها ـ ٣٨ مليـون دينار ٠
٨ ـ مشاريع توليد ونقل القدرة الكهربائية بكلفة كلية قدرها ٢٥ر١٥ مليون دينار ٠
٩ ـ مشاريع التدريب المهنيبكلفةكلية قدرها٢،٣ مليوندينار
١٠ ـ مشاريع الكهرباء الصغرى بكلفة كلية قدرها ـ ١٥ مليون دينار ٠
١١ ـ نفقات تشغيل المشاريع الصناعية المنجزة بكلفة كلية قدرها ٤ مليون دينار ٠
١٢ ـ مشاريع صناعية جديدة بكلفة كلية قدرها ١٨٤ر٣٣٥ مليون دينار ٠
١٣ ـ تسوية حسابات المشاريع المنجزة بكلفة كلية قدرهـــا ٨ر٥ مليون دينار ٠
المجموع٣٩٤،٧٨٥ مليون دينار
اما مشاريع القطاع العام الممول ذاتيا فهي :

التخطيط الصناعي

تابع

١ ـ استخراج النفط الخام والكبريت والفوسفات بكلفة كلية قدرها ٢٠١ مليون دينار ٠

٢ ـ الصناعات الاستخراجية الاخرى بكلفة كلية قدرها ٢ر٢ مليون دينار ٠

٣ ـ الصناعات الكيمياوية بكلفة كلية قدرها ٤ ـ مليون دينار ٠

مصلحة شهداء الجيش في الكوت

٤ ـ صناعات المواد الانشائية بكلفة كلية قدرها ٩٫٤ مليون دينـــار .

٥ ـ الصناعات الغذائية بكلفة كلية قدرها ٦،١ مليـــــون دينـار .

٦ ـ صناعات الغزل والنسيج بكلفة كلية قدرها ٥٫٥ مليون دينـار .

٧ ـ مشاريع صناعية اخرى بكلفة كلية قدرها ٨،١ مليون دينار

٨ ـ مشاريع النفط والغاز بكلفة كلية قدرها ٣٠٫٤ مليون دينـــار .

اما بالنسبة لمشاريع القطاع الخاص فقد خصص لها (٨٢٠)

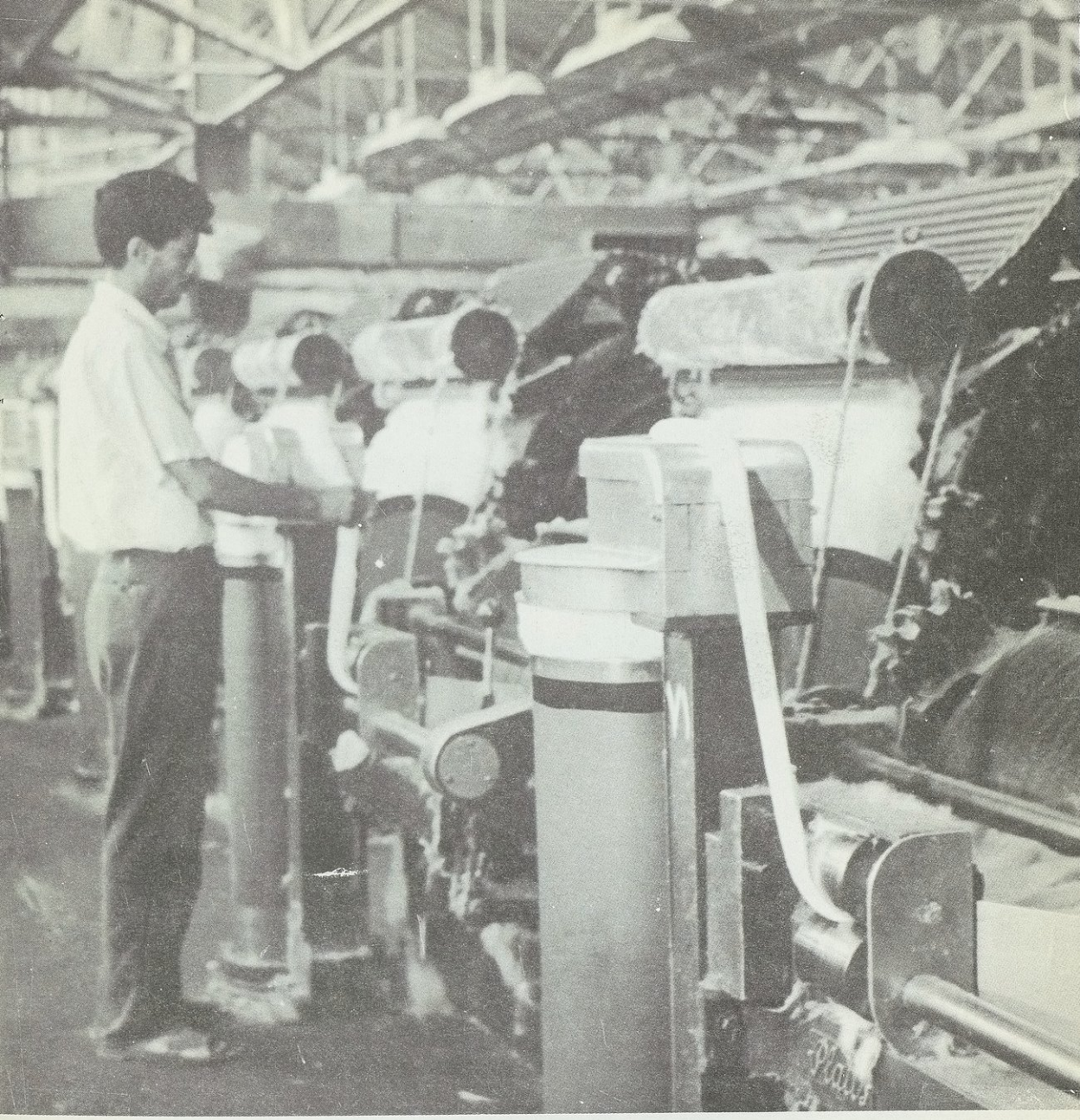

مصانع الغزل والنسيج في مصلحة شهداء الجيش

التخطيط الصناعي

تابع

مشروعا صناعيا في مختلف المحافظات حددت بموجب بيان السيد رئيس الجمهورية المهيب احمد حسن البكر وذلك تدعيما للقطاع الخاص وتحقيقا لمساهمته في عملية التنمية الاقتصادية التي تتطلب جهود كافة المواطنين ليس فقط من جانب القطاع العام بل وكذلك من قبل المستثمرين في القطاع الخاص والمختلط ٠

وفعلا بعد صدور بيان السيد الرئيس الذي رسم الخطوط الواضحة لفعاليات النشاط الصناعي في القطاع الخاص وحقق الدعم الكبير والاستقرار المنشود للمستثمرين الصناعيين فقد منحت وزارة الصناعة عددا كبيرا من اجازات تأسيس للمشاريع

ماكنة تصنيع البطانيات

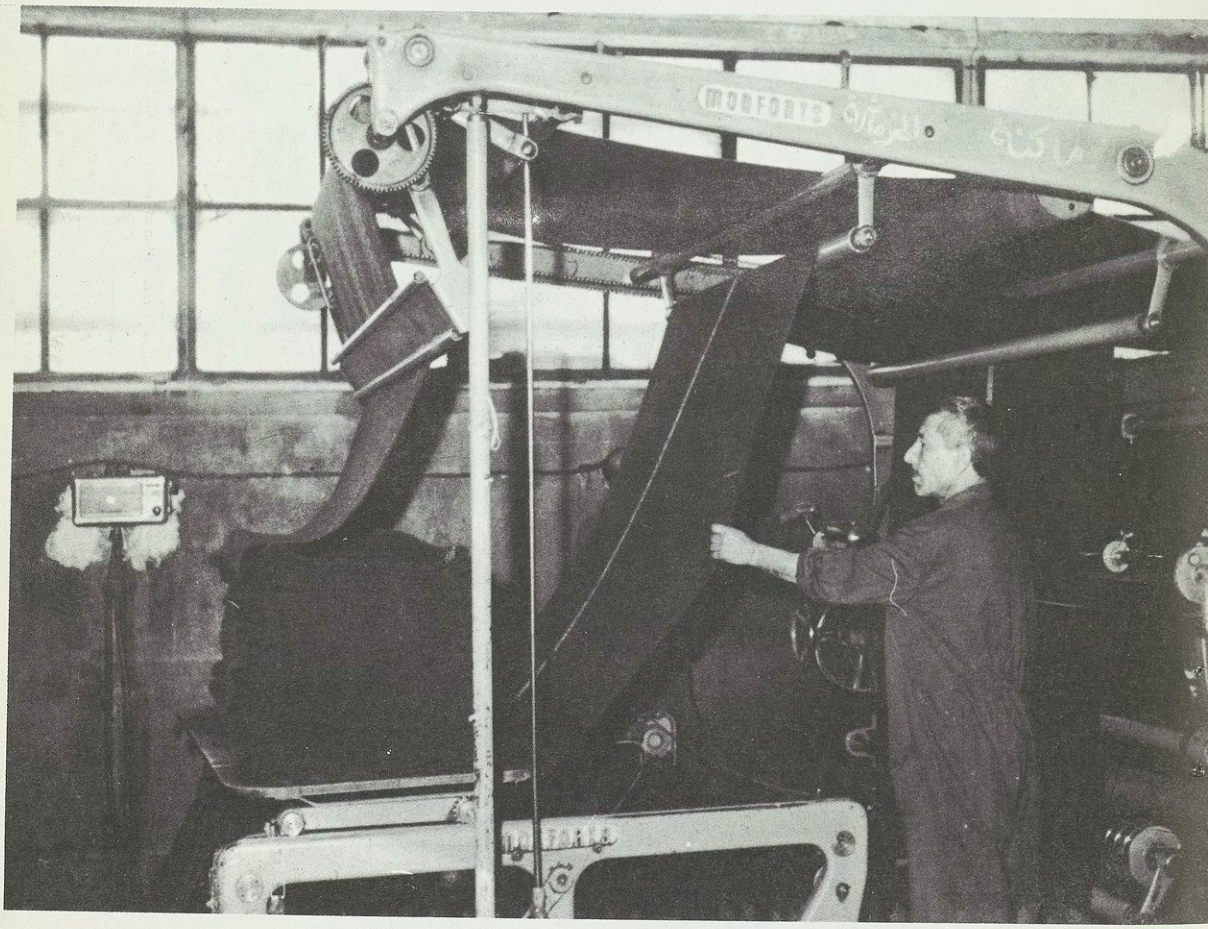

التخطيط الصناعي

تابع

الصناعية في القطاع الخاص وفي مختلف محافظات القطرتجاوزت افضل التوقعات المتفائلة ، وان دل ذلك على شيء فهو يدل على مدى التجاوب بين الصناعيين العراقيين مع السلطة الوطنية .

مشهد لمعامل الشركة العامة للخياطة

لقد استهدفت خطة التنمية القومية تحقيق زيادة في الدخل القومي بنسبة ٧،١ بالمئة سنويا ٠ كما حددت مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق ذلك الهدف بان تنمو سنويا بمعدل ١٢ بالمئة وذلك بهدف زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي الاجمالي ٠

ان عملية التصنيع تعتبر القاعدة الاساسية لاي تقدم

مشهد
لمعامل الشركة
العامة للخياطة

التخطيط الصناعي

تابع

اقتصادي واجتماعي في القطر العراقي ولذلك فقد اولت حكومة ثورة ١٧ تموز الصناعة ما تستحقه من اهمية بالغة وذلك تمشيا مع سياسة التحول الاشتراكي نحو خلق المجتمع الجديد .

ولا شك بان تنفيذ الاستثمارات الضخمه في البرنامج الصناعي التي اشرنا اليها ستؤدي الى نتائج ذات اهمية بالغة في تطوير

العراق وتحويله من بلد متخلف الى بلد متقدم ومزدهر .

وعند النظر الى هذه المشاريع ونوعيتها والمبالغ المرصدةلها والبالغة ٢٠٧ر٢٥ مليون دينار لراينا ان لها دورا كبيرا بالنسبة للاقتصاد القومي فهي اولا تستغل الخامات والمواد الاولية المتوفرة في البلد بالاضافة الى انعاش القطاع الزراعي الذي

خياطة حاشية البطانيات

التخطيط الصناعي

تابع

تعتمد الكثير من المشاريع الصناعية فيه على المواد الزراعية كمشاريع معجون الطماطا وتعليب الفواكه ومشاريع الجوت والزيوت النباتية والصابون والغزل والنسيج والسكر والورق وغيرها من المشاريع المماثلة بالاضافة الى تشغيل معظم ابناء البلد والقضاء على البطالة ورفع مستوى الفرد العراقي المعاشي والحفاظ على العملة النادرة ٠

تجاوز التخلّف

لقد كانت المشاريع الصناعية في خطط التنمية القومية قبل ثورة ١٧ تموز تتعثر في التنفيذ بدرجة كبيرة الا انها تمكنت خلال السنتين او الثلاث الماضية من تجاوز التخلف الذي كانت تعانيه اضافة الى انطلاقها الى افاق جديدة ليس فقط من ناحية اكمال تلك المشاريع التي بقيت متلكئة في مرحلة التنفيذ لسنوات عديدة بحيث تم انجازها وتشغيلها ولكن الاهم من ذلك هو المباشرة بمشروعات صناعية جديدة والتي من المتوقع انجازها عن قريب مما ستؤدي الى توسيع نطاق الانتاج الصناعي الوطني ووضع الاسس المتينة لنهضة صناعية جبارة في العراق . ومما لا شك فيه بان هذه القفزة الصناعية الكبيرة تحققت بجهود وزير الصناعة وعضو مجلس قيادة الثورة الاستاذ طه الجزراوي وتوجيهاته ومتابعته ودعمه المتواصل للمشروعات الصناعية .

معمل الالبان المركزي

منتجات الشركة العامة للمياه الغازية

التخطيط الصناعي

تابع

وفعلا تم انجاز المشروعات التالية : ـ

١ ـ مشروع النسيج القطني في الكوت ٠
٢ ـ مشروع الحرير الاصطناعي في سدة الهندية ٠
٣ ـ مشروع النسيج الناعم في الحلة ٠
٤ ـ مشروع الاسمدة الكيماوية في البصرة ٠
٥ ـ مشروع الورق في البصرة ٠
٦ـ مشروع استخلاص الكبريت في كركوك ٠
٧ ـ مشروع الالات الزراعية في الاسكندرية ٠
٨ ـ مشروع تجميع السيارات في الاسكندرية ٠
٩ ـ مشروعتجميع الجرارات الزراعية في الاسكندرية ٠
١٠ ـ المرحلة الاولى لمشروع الزجاج في الرمادي ٠
١١ ـ مشروع الادوية في سامراء ٠
١٢ ـ مشروع توسيع معمل النسيج القطني في الموصل٠

معمل الالبان في العمارة

١٣ ـ مشروع توسيع معمل السكر في الموصل ٠
١٤ ـ مشاريع السجاد اليدوي ٠
اما المشاريع الصناعية التي هي قيد التنفيذ حاليا فيمكن ذكر اهمها كما ليي : ـ
١ ـ مشروع معمل السكر في السليمانية ٠
٢ ـ مشروع معمل السكاير في اربيل ٠
٣ ـ مشروع معجون الطماطا في النعمانية ٠
٤ ـ مشروع الاطارات والانابيب المطاطية للدراجات الهوائية ٠
٥ ـ مشروع الاعمدة الكونكريتية ٠
٦ ـ مشروع سمنت الرمادي ٠
٧ ـ مشروع سمنت الكوفة ٠
٨ ـ مشروع توسيع معمل سمنت سرجنار ٠
٩ ـ مشروع توسيع معمل سمنت حمام العليل ٠
١٠ ـ مشروع طابوق بغداد ٠
هذا بالاضافة الى ان هناك مشاريع متعددة ومتنوعة تمت دراستها من الناحيتين الاقتصادية والفنية وهي في دور المصادقة على تنفيذها ٠

العمل الشعبي

شهد القطاع الصناعي في القطر العراقي اوسع تجربة للعمل الشعبي دعا اليها وتام برعايتها والمشاركة فيها وزير الصناعة وعضومجلس قيادة الثورة الاستاذ طه الجزراوي تحت شعار «العمل باستمرار من اجل زيادة الانتاج وتطويره » ٠

وحينما بادرت الثورة الى تعميم تجربة العمل الشعبي لم تكن تنطلق من حدود الحاجة للتجربة ، كوسيلة دفع لعملية البناء فحسب ، انما هي انطلقت من تصور موضوعي اشمل لهذه التجربة، باعتبارها تشكل جانبا من جوانب عملية التغيير الثوري في عموم القطر ، ذلك لان تجربة العمل الشعبي ، كما قال الاستاذ صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ونائب امين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي عند افتتاحه لمشروع الدور الاروائي : « لا تكمن اهميتها بمعانيها الاقتصادية ، انما تكمن اهميتها في معانيها واعتباراتها وتأثيراتها السياسية والاجتماعية الضخمة » ٠

ومن هنا فان حملات العمل الشعبي التي يشهدها العراق ،مع انها ذات قيمة قصوى من حيث دورها في تدعيم الاقتصاد الوطني وتمكين القطر العراقي من الاكتفاء ذاتيا ، فان لها ايضا قيمتها الاهم في مجال صقل الانسان المناضل نوعيا ، وجعله يتمرس على العمل الثوري الانجازي بروح جماعية وبدوافع طوعية ، تمكنه من خوض تجربة اشتراكية تطبيقية ، تنعدم فيها كل الحواجز الطبقية او البيروقراطية الوظيفية ٠٠ ومن جانب اخر تعمل تجربة العمل الشعبي على استقطاب كل الامكانيات البشرية المعطلة ، وبهذا تكون قد ساعدت والى حد بعيد في التخفيف من حدة البطالة غير المنظورة التي اوجدتها علاقات العمل السابقة وتركيبات الاجهزة الوظيفية الموروثة ٠

السيد نائب رئيس الجمهورية الاستاذ صالح مهدي عماش والسيد وزير الصناعة الاستاذ طه الجزراوي اثناء تفقد سير العمل في حملات العمل الشعبي في الشركة العامة للزيوت النباتية .

وفي ضوء هذه الحقائق بادر موظفووزارة الصناعةلتخصيص اسبوع للعمل الشعبي ٠

ولتجربة وزارة الصناعة هذه اهميتها المتميزة اذ انها تهدف الى تعريف موظفي وزارة الصناعة بطبيعة الاعمال التي تجري في الشركات الصناعية بيد ان هذا التعريف لا يتم من خلال جولات استطلاعية في المعامل والشركات ، وانما يتم من خلال مشاركة الموظفين للعمال في عمليات الانتاج وتحسينه ٠٠ ولهذه المشاركة العملية مدلولاتها الايجابية العديدة، اهمها قتل روح الاستعلاء البيروقراطي لدى الموظف، وجعل العامل يشعر بمشاركة اخيه الموظف له في العمل دونما حواجز ، وبالتالي اطلاع الموظف على طبيعة العمل ومشكلاته ومتطلباته ، كيما يكون على بينة من كلما يجري في المؤسسات الانتاجية مما سيجعله اكثر دراية بشؤون العمل والعمال وهو يزاول شؤون الادارة في مكتبه وفي هذا خدمة لاساليب العمل ، وتطوير ايجابي للعلاقة بين الموظفين والعمال الامر الذي سيكون له بالغ الاثر في تجاوز العديد من المشكلات ، وبالتالي لا بد سينعكس هذا الاثرعلى زيادة الانتاج وتحسينه ٠

وعندما يشارك الاستاذ طه الجزراوي عضومجلس قيادة الثورة ووزير الصناعة اخوانه موظفي وزارته في العمل ، فذلك دليل أكيد اخر على شعبية الثورة وتلاحم قيادتها بالجماهير كما انه دليل على مدى اهتمام الثورة الزائد بتجارب حملات العمل الشعبي ، وحرص قيادتها الصادق على ضرورة انجاحها ، وجعلها بمستوى متطلبات المرحلة الراهنة التي يمر بها القطر ، وهي مرحلة تتطلب تجنيد كل الامكانيات البشرية والمادية من اجل انجاز مهمات البناء التي تتطلبها عملية التحول بالمجتمع الراهن الى حيث تتحقق كل طموحات الجماهير في ظل مجتمع ديمقراطي اشتراكي موحد ، ترفرف فوقه رايات الوحدة والحرية والاشتراكية ٠

الصناعة والاستقلال الاقتصادي

تختلف دول العالم بعضها عن بعض بنظمها السياسية والاجتماعية ومستوى تطور قواها المنتجة وبنيتها الاقتصادية فضلا عن مواردها الطبيعية ·

ومهما اختلفت الظروف السياسية في كل بلد ، فان للنمو الاقتصادي فيه مكانا بارزا · اما حل المشكلة الاقتصادية فيختلف في نوعيته باختلاف نظام البلد رأسماليا كان ام اشتراكيا · وتتخذ هذه المشكلة الاقتصادية طابعا خاصا في البلدان التي تحررت مجددا من نير الاستعمار ·

ان الهدف الرئيسي الذي تتطلع اليه حركات التحرر الوطني في العالم ، بعد نيلها الاستقلال السياسي ، هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي· وفي مجال النضال من اجل الحصول على هذا الاستقلال، ليس ثمة سبيل غير الافادة من جميع القوى المنتجة في كل بلد من اجل مصلحة الوطن ·

ويتطلع العديد من الدول الفتية المستقلة الى بناء مجتمعاتها على اسس اقتصادية غير رأسمالية، والدول العربية المتقدمةولا سيما العراق في عداد البلدان التي تتجه نحوالاشتراكية · في حين نجد دولا فتية اخرى تحافظ على علاقاتها الوطيدة بالامبريالية على حساب مصالح شعوبها في الحرية والاستقلال ·

ويطلق على جميع هذه الدول ، كما هو معروف ، اسم الدول النامية حسب التعبير الاقتصادي · والتسمية مصطلح عليها ليس الا، ولكن ما يبرر استعمالها هي تلك الحاجة الملحة للدول المستقلة حديثا في تطوير اقتصادها بسرعة للالتحاق بركب التطور الاقتصادي الحديث · وما تأخر هذه البلدان ، على كل حال ، سوى نتيجة للضغط الاستعماري الذي مارسته الدول الامبريالية ·

وجدير بالذكر هنا ان معظم الدول النامية تتمتع بثروات طبيعية وبشرية ضخمة ، وبقدر ما يصبح الاستقلال الاقتصادي اكثر متانة والتحولات الديمقراطية اكثر رسوخا ، بقدر ما يحصل تقدم مهم في مجال الافادة من القوى المنتجة·

وهناك عدد متزايد من البلدان الفتية المستقلة التي تجد نفسها

الصناعة والاستقلال الاقتصادي

تابع

امام الاختيار بالنسبة للنمو · ويعمد بعض هذه الدول لترسيخ اسس القطاع الحكومي في الاقتصاد بتشجيع التعاون في المجال الزراعي ، وزيادة التعاون مع الدول الاشتراكية ، الامر الذي يمكنها من السير في طريق النمو اللارأسمالي ·

من ناحية اخرى ، اذا شئنا التطلع الى ناحية توزيع العمال، نجد ان ٥٠ بالمئة من عمال الكرة الارضية يعملون في الزراعة بينما يقل عدد العاملين في الصناعة عن العشرين بالمئة ، مع ان الدور الاساسي في الانتاج العالمي يعود للصناعة ولا ريب ، فما هو السبب؟ لان الصناعة هي التي تخلق وسائل الانتاج، وجميع المواد الاستهلاكية تقريبا ، وتحول معظم المنتوجات الزراعية ، كما تتميز بتفوقها في كمية الانتاج·

ثم ان الاهمية المتزايدة للمواد المركبة صناعيا تسمح للصناعة بتخفيض حاجاتها من المواد الاولية الزراعية · ويمكن الاعتقاد ان كثيراً من المواد الغذائية سيتم تركيبها صناعيا في المستقبل · هذا لا يعني بالطبع ان الزراعة ستفقد اهميتها الحيوية بالنسبة للانسان، لكن مستوى النمو الاقتصادي ومستوى حياة السكان سيبقى متعلقا بالصناعة وتركيبها ·

ان التقدم الصناعي هو حصيلة الانطلاقة العلمية والتقنية وهذا ما يجعل الصناعة متفوقة على الزراعة كما تبين في منتصف هذا القرن، ففي مجال الطاقة ، على سبيل المثال، نرى ان استعمال الطاقة الكهربائية يزداد باطراد كما اخذ يتسرب الى جميع المجالات· وفي مجال استهلاك المحروقات ، تفوق البترول والغاز على الفحم تفوقا كبيرا · وتلعب هاتان المادتان دورا مهما، ليس فقط في مجال المحروقات والطاقة، وانما في الصناعة الكيماوية حيث تستعملان في انتاج المواد المركبة صناعيا ·

كما ان خصائص التقنية الحديثة تشجع على انطلاق انتاج المواد الخفيفة ، غير الحديدية والنادرة · على انه في البلدان التي تتقدم صناعيا باستمرار تتطور فيها صناعة الفولاذ والصلب· كما سجلت الصناعة الكيماوية قفزات هائلة ، الامر الذي يحدث انعكاسا على سائر الفروع الصناعية وكذلك على كيفية انتاجها وتوزيعها ·

وبعد انهيار النظام الاستعماري بدأنا نشهد في البلدان النامية بعض التغييرات في انتاج الطاقة الى جانب العديد من الصناعات الخفيفة ، هذا فضلا عن التغييرات في المواد الاولية في صناعة التعدين الوطنية ·

كما بدأ العديد من هذه البلدان بارساء قواعد صناعتها الثقيلة·

أما من ناحية الزراعة فيمكن القول ان نموها لايتعلق بالظروف الطبيعية ومستوى التقنية والمكننة فحسب ، لكن هذا النمو يتعلق، قبل كل شيء ، بعلاقات الانتاج في هذا القطاع· لذلك نرى ان البلدان الساعية الى التحرر الاقتصادي تعمد لتطبيق قوانين الاصلاح الزراعي وتوزيع الاراضي على الفلاحين ·

ومن الملاحظ ان بعض الدعاة الرأسماليين في العالم ينصحون الدول النامية بعدم اللجوء لاعداد خطط صناعية لانها ليست بحاجة الى التصنيع · وفي هذا الصدد يقول الاقتصادي البريطاني ك· برادلي في كتابه عن اقتصاديات افريقيا « ان اقتصاد هذه القارة يرتكز دائما على زراعة الفلاحين ·» كما يقول خبراء السوق الاوروبية المشتركة في احد تقاريرهم « ينبغي ان يقتصر نشاط الدول النامية على استخراج الثروات المعدنية » · كل ذلك بالطبع لتبقى بلداننا سوقا لترويج البضائع الاجنبية وبالتالي لنهب ثروات شعوبنا ·

من ناحية اخرى يذهب بعض الخبراء الى القول بضرورة الاقتصار على الصناعات الخفيفة ، فطالما ان الحكم قد اصبح بيد الشعب، يجب التركيز على بناء المساكن وتحضير الالبسة والاحذية والمواد الغذائية والمخازن والمطاعم · كل هذه مسائل فردية ولا ريب، ولكن لماذا يجب الاقتصار عليها ؟

ينبغي ان يسعى كل بلد نام لتطوير صناعته الى ابعد الحدود والى اقصى ما تسمح موارده الطبيعية ذلك هو السبيل الوحيد لبناء صرح اقتصادي راسخ لصالح الشعب ·

أهمّية الصناعة في المجتمع الحَديث

بعد هذه اللمحة عن الاقتصاد الوطني ودور الصناعة فيه حري بنا ان نتناول اثرها على مختلف المرافق الاجتماعية الاخرى :

الصّنـــاعـة
والاستقلال الاقتصادي
تـابـع

بلغت شعوب العالم اليوم مراحل مختلفة في الحياة الصناعية ولو استعرضنا تاريخ الثورة الصناعية لوجدنا ان بريطانيا هي اول بلد دخلت حقبة التصنيع الحديث ، حيث انها كانت اول من اجتاز الحاجز الضخم الذي يفصل المجتمع الزراعي والتجاري عن المجتمع الصناعي ، ذلك لانها كانت اقوى دولة استعمارية في القرن التاسع عشر · ففي عام ١٨٣٠ كان في بريطانيا مجموعة ضخمة من العمال الصناعيين ، تم انتشرت حركة التصنيع في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الاولى من مركزها الد بطاني ، واتسعت حتى شملت العالم الغربي واليابان والولايات المتحدة الاميركية ·

وفي فترة ما بين الحربين طبق الاتحاد السوفياتي برنامجا ضخما للتصنيع السريع سنتناوله بالتفصيل فيما بعد لانه احد النماذج البارزة للتجربة الاشتراكية في العصر الحديث·

اما اساليب الوصول الى المجتمع الصناعي فتختلف باختلاف كل بلد وان كانت متشابهة في خطوطها العامة ، ولا بد ان يشهد القرن القادم تحولا عظيما في البلدان التي بدأت تسير على خط التصنيع ·

وللتصنيع اثر متفاوت على المجتمعات فهو اما ان يتغلغل فيها تغلغلا عميقا اوان يبقى سطحيا، كما تختلف درجة سرعته من بلد لاخر وذلك بمقدار سرعة التحول من المفاهيم القديمة الى المفاهيم الجديدة التى تخلقها علاقات الانتاج ·

ويمكننا ان نوضح اهمية الصناعة في المجتمع الحديث بعدة نقاط :

فالصناعة في المجتمع الحديث هي اولا ، محور النشاط الاجتماعي ، تتطلب عمالا واداريين ومشرفين ومهندسين ، ونمو الصناعة يوفر المزيد من مجالات العمل التي يحتاجها السكان · فتقدم الصناعة يعتمد التخصص ويكفل المهارة والاتقان في الانتاج.

من ناحية اخرى تتفاعل الصناعة باعتبارها ظاهرة اجتماعية مع الظواهر الاجتماعية الاخرى في المجتمع فتتأثر بها وتؤثر فيها · فالاسرة التي كانت عاملا من العوامل المنتجة اقتصاديا في العهد

اليوناني القديم مثلا، تحولت اليوم الى هيئة مستهلكة لا منتجة ، وحلت طبقة العمال الصناعيين محل الاسرة في الانتاج · كما لا ننسى اهمية الصناعة على السياسة ، فالنقابات لا تقف عند حد النطاق الاقتصادي لان النقابات تشترك بشكل اساسي في مجال النضال السياسي ·

ثم ان الصناعة لها اهمية في ذاتها باعتبارها نظاما خاصا لحضارتنا المادية العلمية التي ترمي لقهر قوى الطبيعة وتسخيرها لصالح الانسان · والصناعة نظرا لجمهورها الكبير اصبحت من مقومات الحياة الاجتماعية في العصر الحديث بل هي من ابرز مقوماته ·

فالصناعة الالية اليوم تطبع الحضارة المدنية بطابعها ولها اكبر الاثر في نظم المجتمع ومهنه وقيمه الاجتماعية ومثله العليا ·

كما يعلي المجتمع الصناعي من قدر العلم والمعرفة الفنية ،ويرفع من مقام العاملين على تقدم العلم وتطبيقه في العمليات الصناعية · ويساعد المجتمع الصناعي على ازالة الخرافات التي تعرقل التقدم الفني ويعلق اهمية كبرى على الروح العصرية التقدمية · ويمكن القول ان المجتمع الصناعي قادر في الغالب على زيادة عدد المثقفين بسبب توفر مستويات اعلى من التعليم العام· ويضطلع المثقفون بمهمة المؤالفة بين العملية الصناعية والنظام القديم . قصد اكتساح المفاهيم الرجعية البالية · وفي المجتمع المصنع تنمو العلوم الطبيعية والهندسية والطب وغيرها ···

وزادت الصناعة عدد العمال الذين باتوا اكثر وعيا لقضاياهم وتوصلوا للاستيلاء على السلطة في البلدان الاشتراكية · كل ذلك بعد ان كانت الصناعة في المجتمعات القديمة من المهن المعيبة . حتى ان احد حكماء الهند القديمة كان لا يجد فارقا بين الصناعيين والعاهرات!

وفي رأي اليوناني ابيدور انه لا يمحو الحر الذي تعاطى الصناعة عاره مالم تعمد الدولة لادارة مصنوعات يتولاها العبيد !

لنلاحظ اذن هذا الشوط البعيد الذي قطعته الانسانية منذ ذلك الحين· لقد ادت الصناعة لنضوج الوعي الاجتماعي والسياسي لدى الناس·

كما بلورت الصناعة الطبقات الاجتماعية . واوضحت مكانة طبقة العمال في المجتمع . واثرت على وظائف الاسرة فبعد ان كانت

كثيرة ومتعددة في العائلة الابوية الكبيرة تضاءلت كثيرا في ايامنا هذه ولم تعد مهمتها انتاجية · وعلى العكس تعتمد الاسرة في انتاجها واستهلاكها على المصانع من حيث الاجور التي يتقاضاها ارباب الاسر ومن حيث الحاجيات التي تستهلكها وتنتجها المصانع · وللصناعة بعد ذلك اهميتها بالنسبة للاسرة من حيث خروج المرأة الى ميدان العمل ومن حيث تشغيل الاطفال في المصانع · فقد تحرر نصف المجتمع اقتصاديا بمساواة المرأة مع الرجل في العمل ، واصبحت المرأة تعمل بجانبه في المصانع ، وادى ذلك لرفع مستوى الاسرة المادي ·

وازاح التقدم التكنولوجي الذي شهدته الصناعة الحديثة الكثير من الاعمال المرهقة عن كاهل العمال كما ان تحديد ساعات العمل ساعد على تنمية طاقات العامل الفكرية في اوقات الفراغ · وساعد التقدم التكنولوجي على زيادة الانتاج نتيجة للقوى الهائلة المستعملة من الالات ، كما ساعد على تحقيق الدقة في الصناعات التي تتولى ضبطها الالة ·

اضف الى ذلك ما حققه التقدم التكنولوجي في القرن العشرين في مجال المواصلات التي اضحت سريعة ورخيصة ومنتظمة ·

واخيرا اثرت الصناعة على شخصية الفرد ، حيث اصبحت البيئة التي تتكون فيها شخصيته · فخلقت لديه اهتمامات جديدة كما غيرت بشكل جذري في طبيعة حياته ووسائل معاشه ·

مجمل القول ان الصناعة تحتل مركز الصدارة في المجتمع الحديث ··

التخطيط الصناعي

هناك وسائل عدة للسفر ، اذ يمكن المسافر ان ينطلق في طريق معينة دون ان يدري الى اين يتجه او دون ان يضع هدفا نهائيا لرحلته ·

وتنتظر المسافر مفاجآت عديدة في تنقلاته العشوائية وتصبح الطريق بالنسبة اليه مضيعة للوقت وسبيلا للتلهي · لكن الحال يختلف اذا تحدد الهدف ، ودرست معالم الطريق بمساعدة بوصلة وخريطة ·

عندئذ يمكن انتظار افضل النتائج مهما صعب الدرب ٠

اليس كذلك حال الاقتصاد؟ فاذا سادته الفوضى تعرضت البلاد للانكماش والجمود والازمات ٠ اما اذا ارسي على اسس علمية فان البلاد تتقدم بخطى امنة بالغة اهدافها الواحد تلو الاخر ٠

ان مسألة اساسية تطرح امامنا كدول عربية متحررة ، كيف لنا ان نبلغ في اقصر المهل المدى الذي بلغته الدول المتقدمة اقتصاديا ، وكيف يرتفع المستوى الثقافي والحياتي لدى ابناء العروبة ٠

لطالما استغلت الاحتكارات الرأسمالية بلادنا ونهبتها بلا رحمة، والارقام تدل على ذلك بوضوح ٠ ففي بلدان العالم الثالث التي ننتمي اليها يعيش ٤٥،٧ بالمئة من سكان العالم ، في حين لا يزيد نصيبها من الانتاج الصناعي اكثر من ٧ بالمئة فقط ٠ اما البلدان الرأسمالية المتقدمة فتعد ١٩،١ بالمئة من سكان الكرة الارضية وتعطي ٥٥ بالمئة من الانتاج العالمي ٠ ومعدل انتاج الصناعة الثقيلة لكل شخص في البلدان النامية اقل بثلاثين مرة من البلدان الرأسمالية ، اما صناعة التعدين فتقل خمسين مرة عن هذه البلدان٠ وبينما نجد في اكثر من اربعين بلدا من بلدان العالم ان دخل الفرد الواحد لا يتجاوز المئة دولار في السنة ، نلاحظ ان هذ الدخل يرتفع في ٢٧ بلدا متقدما الى ٧٥٠ دولارا٠ كما تملك هذه البلدان المتقدمة ٧٥ بالمئة من ثروة العالم٠ وفي الولايات المتحدة يبلغ دخل الفرد ٢٧٠٠ دولار في العام ٠

في سنة ١٩٦٥ كان هناك ٣٣٣ مليون بشري من اصل ثلاثة مليارات في كرتنا الارضية لا يستهلكون اكثر من ٩٠٠ وحدة حرارية في اليوم ، اي انهم في درجة الفقر المدقع ٠

على ان البلدان الفتية التي ناضلت طويلا ضد الاستعمار وحققت استقلالها السياسي وفي طليعتها البلدان العربية التقدمية هل تستطيع ان تتطور وتنمو في غير اطار التخطيط ؟٠

فليس من قبيل الصدفة اذن ان تكون قضايا الادارة الاقتصادية هي التي تستحوذ اليوم على اهتمام الرأي العام في البلدان النامية٠ فالتحولات الاجتماعية العميقة التي تجري فيها تؤدي لتغييرات جذرية في الطابع الاجتماعي والاقتصادي ، على ان نظام الادارة الاقتصادية ليس واحدا بالنسبة لجميع الاشكال الاجتماعية والاقتصادية ، فلكل درجة من درجات التطور الاجتماعي نظام ادارة ملائم ٠

الصناعة والاستقلال الاقتصادي

تابع

كان النظام الاستعماري منظما بحيث يمتص ثروات البلدان الخاضعة للسيطرة الاستعمارية عن طريق استغلال وحشي لاهل البلاد. وبعد ان طردت الشعوب الحرة الاستعمار من بلادها لايسعها الا ان تكسر طوق العنف والاستغلال ان هي شاءت السير في مجالات التقدم ، وبكسر هذا الطوق تستطيع هذه البلدان ان تجد لنفسها نظاما تدير بواسطته اقتصادها الوطني ، في ضوء الاختبارات التي جرت في العالم . فالقضية تطرح اذن على صعيدين فاما فوضى الانتاج الرأسمالي واما التنظيم العلمي لاقتصاد وطني مخطط .

في البلدان التي تبني الاشتراكية ، تضبط الدولة مجمل الحياة الاقتصادية ، ويعمل مئات الملايين من البشر حسب خطة موضوعة لتطوير الصناعة والزراعة والنقل والتجارة والخدمات العامة والبناء والثقافة والعلم والتربية والصحة العامة . فليس ثمة اقتصاد سليم يبنى بمعزل عن التنمية المنظمة وبدون خطط علمية تعتمد على اساس الحسابات الاقتصادية .

واهم شرط سياسي للتخطيط هو وجود سلطة ديمقراطية اصيلة تضع المصالح العامة لمجموع الشعب فوق جميع المصالح الخاصة . ولانجاح الخطة ، تعمد السلطة لتعبئة جميع المصادر الانتاجية واليد العاملة بنوع خاص .

كما ينبغي كذلك ، لتخطيط الاقتصاد الوطني ، توفير ظروف التنظيم ، اي ايجاد مجموعة من مؤسسات الادارة الاقتصادية والتخطيط تشكل ـ معظم الاحيان ـ جزءا مهما من الة الدولة .

ويظهر الاقتصاد المخطط في فترة معينة من فترات نمو العلاقات الاقتصادية بنقل الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج . فمن الواجب مبدئيا ، ان تؤمم الصناعة باطراد لان تخطيط الاقتصاد الوطني لا يتلاءم والملكية الخاصة لوسائل الانتاج . مع مراعاة ظروف كل بلد بالطبع .

ثم ان احتكار الدولة للتجارة الخارجية شرط اساسي من شروط التخطيط لانه يضمن الاقتصاد الوطني ضد جميع المحاذير . كما يحمي هذا الاحتكار الحكومي السوق الداخلية من التأثيرات السيئة للازمات التي تتعرض لها البلدان الرأسمالية ذات الانظمة الاقتصادية المترجرجة .

ويتم التخطيط في ظل الاشتراكية انطلاقـــا من معرفة القوانين الاقتصادية الموضوعية وتنفيذها بدقـــة ، حيث ان تطـور الاقتصاد الاشتراكي المخطط عملية معقدة ، وللقوانين الاقتصادية اهمية حاسمة في وضع التخطيط موضع التنفيذ ٠

ان القانون الاقتصادي الاساسي للاشتراكية ، وقانون زيـــادة وسائل الانتاج واعطائها الاولية ، وقانون النمو المتناغم والمتناسق ، وقانون الزيادة المستمرة لانتاجية العمل ، وقانون التوزيع حســـب العمل ، وقانون القيمة، جميع هذه القوانين الاقتصادية تتناول كـــل فروع النمو الاقتصادي ووجوهه، كما تتناول مجمل مراحل البنـــاء الاشتراكي لكل البلدان التي تبني الاشتراكية ، ذلـــك انها تشكـــل الاساس الموضوعي للتخطيط ٠

فالقانون الاقتصادي الاساسي يعبر عن طبيعة نمط الانتـــاج الاشتراكي الذي يمكن تحديده في ضوء النمو المستمر والمطرد للانتاج الاجتماعي على اساس التقنية الجديدة وذلـــك من اجل سد حاجات المجتمع قدر الامكان ٠ كما يحدد هذا القانون الاساسي هدف الانتاج الاشتراكي،واتجاه التخطيط المتطلع لسد حاجات المجتمع الاشتراكي٠

هذا المطلب الموضوعي الذي يفرضه القانون الاقتصادي الرئيسي يتناول جميع قطاعات التخطيط ٠ ومخالفته تحمـل انعكاسات سلبيه عديدة ٠فاذا عمدت بعض المصانع مثلا الى انتاج البسة او احذيـــة لا تتلاءم ومتطلبات الجمهور وذوقه فان هذا سيؤدي الى عدم ســـد حاجة السكان وكذلك لتراكم المخزون الفائض الذي لا قيمة لـــــه وبهذا تتضاءل قيمة التخطيط وجدواه مما يسبب اعاقة الانتاج٠

كما يفرض القانون الاقتصادي الاساسي للاشتراكية تطـــور الانتاج الاجتماعي وتحسنه المستمر على اساس الافادة من التقنيـــة الجـــديدة ٠

وحين تراعى متطلبات هذا القانون الاساسي ، يتحقق التوازن بين الحاجات المتزايدة ومستوى الانتاج ٠ ان نسبة الحاجات الـــى الانتاج يدفع لزيادة هذا الانتاج بلا هوادة ٠ ولا يمكن اعداد خطـــه لنمو الاقتصاد الوطني الا على اساس العلاقة الصحيحة بين الحاجات والانتاج ٠ فاذا استلهمنا في اعداد الخطة عنصر الحاجة او عنصـــر الانتاج وحده فان الخطة لن تكون واقعية باية حال ٠ والعلاقة بـــين

انتاج المواد الاستهلاكية وحاجات السكان تقتضي مراعاتها بدقة ·

ومن اجل سد حاجات الشعب بشكل افضل من الضروري دفع الانتاج الى حدوده القصوى · لكن توسيع الانتاج يتطلب زيادة في التراكم· وتزايد الانتاج يتعلق قبل كل شيء بالاستثمارات الضرورية لتوسيعه · لذلك فان استخدام جزء من الدخل القومي لاغراض الاستثمار وزيادة الاموال المتداولة من الحاجات الضرورية للمجتمع الذي يبني الاشتراكية ·

كذلك فان الصلة بين مختلف نسب الانتاج تشكل قوة منظمة تحدد هذه النسب بشكل صحيح · بحيث ان تعديل حجم الانتاج في فرع من الفروع يعقبه تعديل حجم الانتاج في سائر الفروع التي تتعلق به · وهكذا فان زيادة انتاج الصناعات الكيماوية تؤدي لزيادة انتاج الانسجة ذات الخيوط الصناعية · وزيادة انتاج الاسمدة المعدنية تؤدي لزيادة انتاج الحبوب او القطن وسائر المنتوجات الزراعية ·

وينبغي الا ننسى ان البنية الانتاجية للفروع الصناعية تتعلق ايضا بالمؤشرات التقنية والاقتصادية · فمعيار استهلاك المحروقات لانتاج كيلوواط طاقة كهربائية مثلا على علاقة بحجم استخراج المحروقات المستخدمة في انتاج هذه الطاقة ·

ويظهر قانون النمو المتناغم والمتناسق ويفعل فعله بعد اقامة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وتحقيق علاقات الانتاج الاشتراكية وفي الظروف المشار اليها، يقضي القانون بتطوير متناسق لانتاج وسائل الانتاج والمواد الاستهلاكية في المجال الصناعي والزراعي وتوزيع الاستثمارات بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني وما الى ذلك ·

وفي ظل الاشتراكية يتطور الاقتصاد بشكل متناسب بحيث ان جميع الحقول تنمو جنبا الى جنب ، ويعني عدم التناسب تأخر نمو فرع عن اخر ، تأخرا من شانه اعاقة الدخل القومي · واذا كان عدم التناسب من معضلات الاقتصاد الرأسمالي بشكل عام فان الاقتصاد الاشتراكي قد يتعرض لقضايا عدم تناسب جزئية نتيجة خطأ في التخطيط · او نتيجة ظروف طبيعية طارئة كالجفاف وغيره في الزراعة · ولتلافي عدم التناسب بين القطاعات تعمد الهيئات المخططة لدراسة مختلف فروع الاقتصاد الوطني وتظل على اتصال بالاجهزة

المحلية، وتراقب بدقة كيفية تنفيذ الخطط · ومهمة التخطيط في النهاية تأمين نمو مرتفع للانتاج الصناعي والزراعي وانتاجية العمال وتخفيض سعر الكلفة ·

على ان النسب الرئيسية في الاقتصاد الوطني ليست ثابتة ويتم تعديلها باتجاه محدد · فنصيب الاستهلاك من الدخل القومي مثلا اكبر من نصيب التراكم ، لكن تفوق الاستهلاك على التراكم يختلف بين مرحلة ومرحلة ، فلفترة طويلة يلاحظ ان معدل زيادة الانتاج الصناعي اعلى من زيادة الانتاج الزراعي ، ولكن تبلغ الزراعة في بعض الاحيان معدلا يفوق الصناعة ·

وفروع الانتاج لا تنمو جميعا تبعا لمعدل واحد، فالانشاءات الميكانيكية تنمو بأسرع من الانتاج الصناعي بمجمله · وانتاج الطاقة الكهربائية يزداد بمعدلات اعلى · كما ان صناعات التحويل تتقدم على نحو اسرع من صناعات المواد المستخرجة ·

ثم ان لاقتصاد الوقت اهمية كبرى في تخطيط الاقتصاد الوطني، ذلك لان اقتصاد الوقت مصدر اساسي لزيادة الانتاج ·

ومهما يكن من امر فان جميع القوانين الاقتصادية لا تتجلى وتتمثل الا في الطاقة الانتاجية عند البشر · فما من قانون اقتصادي يتحقق بعيدا عنهم · ولا يمكننا ان نعتبر ان التخطيط يقتصر على القوانين الاقتصادية الموضوعية ليس الا ، كما انه لا يمكننا ان نعتبره مجرد انعكاس لارادة البشر، لكنما هو نتيجة عضوية لهذين العاملين· ذلك هو مضمون التخطيط العلمي · فالتخطيط هو التعبير عن ارادة منظمة لدى المنتجين تهدف لتنسيق وتطوير جميع فروع الاقتصاد الوطني الى ابعد الحدود وفقا للقوانين الاقتصادية ، وذلك من اجل اشباع الحاجات المادية والثقافية عند الشعوب ·

العنصر الحاسم

والصناعة عنصر حاسم من عناصر الانتاج المادي · فهي التي تؤمن الطاقة الكهربائية او تقدم الاليات والتجهيزات والمنتوجات الكيماوية والمحروقات ومواد البناء اللازمة سواء لنموها او لنمو الزراعة ، الى جانب النقل والبناء وسائر قطاعات الاقتصاد الوطني· والصناعة تقدم المعدات الجديدة لجميع فروع الاقتصاد الوطني

من اليات متطورة ، وماكينات واجهزة وتوربينات كهربائية ومحركات ومضخات وحصادات الخ ·· بدون هذه المعدات لا يمكن للاقتصاد الوطني ان ينطلق بخطى سريعة ·

كما تلعب الصناعة دورا مهما في نمو الاقتصاد الاشتراكي لان درجة التأميم فيها مرتفعة · فمعظم المؤسسات الصناعية ملك للدولة اي لجميع ابناء الشعب · وفي الصناعة ايضا يعمل اكبر عدد من العمال ·

وتعنى الصناعة ايضا بتحويل الحبوب والخضار والاثمار واللحوم والحليب والقطن وسائر المواد الزراعية الاولية التي تحضر منها معظم الالبسة والاحذية والمواد الغذائية · والصناعة ايضا هي التي تنتج الاثاث والتلفزيونات والثلاجات والساعات والدراجات والالات الموسيقية والكتب ·مجمل القول ان مستوى الاستهلاك منوط بخطة التنمية الصناعية · وتشكل الصناعة الثقيلة الاساس المادي لتقوية الدفاع الوطني حيث تؤمن المعدات العسكرية الحديثة ·

ثم ان جميع فصول ومؤشرات الخطة الاقتصادية مرتبط بعضها بالاخر، وخطة الانتاج الصناعي تهم جميع الفصول الاخرى في البرنامج الاقتصادي ، فهي التي تلعب الدور الحاسم في الاقتصاد الوطني للبلاد ·

اولا ، تهدف الخطة الصناعية الى تزويد جميع فروع الصناعة بحاجاتها من المحروقات والمواد الاولية والمعادن والخشب والطاقة الكهربائية والاليات والتجهيزات ·

ثانيا، تهدف الخطة الى تزويد الزراعة بالالات والمحروقات ومواد البناء وسائر وسائل الانتاج ·

ثالثا ، تعنى الخطة بتأمين وسائل النقل بمختلف انواعها وكذلك بتزويد البلاد بالطاقة الكهربائية ·

رابعا ، كما تهدف لتقديم المواد الضرورية للورش ·

خامسا ، وتهدف الخطة الى حسن توزيع السلع في داخل البلاد، اما خطة التجارة الخارجية فهي منوطة بحجم الانتاج الصناعي وللخطة الصناعية ايضا علاقة وطيدة بالخطة الزراعية وخطة الاستثمارات وغيرها ·

وهكذا نرى ان اهداف التخطيط الصناعي عديدة ، تتغير حسب

المستوى الاقتصادي في كل بلد وتبعا لظروفه · والاساس في الخطة الصناعية هو تحديد حجم الانتاج وسرعة تزايده ومعدلاته ·

الصّناعة في التجارب الاشتراكية

تعتمد الخطة الاشتراكية تأميم وسائل الانتاج في مختلف المرافق · لكننا سنرى ان عملية البناء الاشتراكي تختلف بين بلد واخر تبعا لظروفه واوضاعه الخاصة · ان استعراض التجارب الاشتراكية في مختلف البلدان من شأنه ان يغني البحث ويبين بصورة عملية ونظرية معا مناحي التطور الاقتصادي ·

في الاتحاد السوفياتي عشية ثورة اوكتوبر الكبرى كان الاختيار الاقتصادي الاول هو تأميم الصناعة الثقيلة · لانها كانت معدة لذلك باعتبار التطور الذي لحق بها في العهد القيصري · ان النزاع بين القوى المنتجة الاجتماعية وبين علاقات الانتاج الرأسمالية قد تفاقم الى حد فظيع نتيجة تسخير الرأسماليين لوسائل الانتاج في اهداف بربرية ابان الحرب العالمية الاولى · وبلغ التناقض اشده بين قوة العمل ورأس المال وكان من الضروري انتزاع وسائل الانتاج من ايدي الرأسمالية ·

واصدر لينين وقتئذ قراره بالتأميم في الوقت الذي كانت تجربة انتزاع ملكية وسائل الانتاج مجهولة النتائج · لقد كانت تجربة رائدة قام بها الحزب البلشفي · لكن العملية كانت مدروسة من قبل وجاءت نتيجة لنضوج الظروف التي فرضتها ·

وقضت الاوضاع التي عاشتها الثورة في اشهرها الاولى بتأميم اهم المؤسسات الاقتصادية · والذي زاد في سرعة التأميم مقاومة البرجوازية الضارية للتدابير الثورية · اذ كان من الضروري وضع حد لتخريب الرأسماليين وتطويق الاضطراب في الانتاج ·

وفي الوقت الذي بدأت فيه الحكومة الثورية بتأميمات جريئة كانت تعد العدة لاصدار قرارات بتأميم الصناعات الثقيلة · وساعدت الهدنة التي اقرت السلام بموجب معاهدة برست ـ ليتوفسك على متابعة العمل وصدرت قرارات التأميم الشاملة في ٢٨ حزيران ١٩١٨ · ولم يبلغ العام نهايته حتى كانت كل الصناعة الثقيلة في ايدي السلطة الشعبية ·

الصناعة والاستقلال الاقتصادي

تابع

بدأت عمليات التأميم اولا في بتروغراد وموسكو والاورال والتركستان · ثم انتقل التأميم الى المناطق السوفياتية الاخرى ·

وحصل ان بعض مناطق البلاد قد جرى احتلالها من قبل اعداء الثورة او نتيجة

التدخل الاجنبي الامر الذي اعاد المؤسسات الى سابق عهدها · وبعد التحرير اعيد تأميمها من جديد · وهذا ما اثر على سرعة تاميم وسائل الانتاج · ففي جيورجيا حيث تأخر قيام سلطة السوفيات نفذ التاميم بين ١٩٢١ و١٩٢٢ ضمن ظروف جديدة وفقا لخطة الدولة الاقتصادية ·

وجرى التأميم في بيلوروسيا السوفياتية بدون دفع التعويضات ، ولم يتلق اصحاب المؤسسات السابقون اي مقابل · ذلك لا يعني ان الاشتراكية ترفض دفع بعض التعويض . فقد اشار لينين بالتعويض جزئيا على مالكي المؤسسات السابقين شريطة ان يتعاونوا مع السلطة الجديدة · وفي كريميا وليتونيا عام ١٩١٨ و١٩١٩ جرى دفع تعويضات لاصحاب المؤسسات الصغيرة التي لم تشترك في التخريب ولم تناهض السلطة · اما حين كانت البورجوازية ترفض التعاون مع السلطة السوفياتية وتشترك في حبك المؤامرات ضدها وتذكي نار الحرب الاهلية ، فكان التأميم يتم بدون اي مقابل ·

وفي فترة الاستعداد للتأميم سعت السلطة لتجميع المؤسسات الصغيرة التي يملكها الرأسماليون في اتحادات تعمل باشراف السوفيات ·فروسيا كانت في ذلك الحين في مستوى متوسط من النمو الرأسمالي وكان فيها الى جانب الاحتكارات الكبرى الاف من المؤسسات الصغيرة · الامر الذي جعل من الممكن اعتماد رأسمالية الدولة مؤقتا عن طريق جمع هذه المؤسسات، ولكن الخطة لم تنجح في روسيا في حين انها نجحت فيما بعد في الديمقراطيات الشعبيه ·

وابتداء من النصف الثاني من عام ١٩١٨ ، كان على السلطة السوفياتية ان تتابع تحولاتها الاشتراكية على الصعيد الاقتصادي في نفس الوقت الذي تواجه فيه الحرب الاهلية والتدخل الاجنبي · وحمل الموقف العسكري السلطة السوفياتية على تركيز وسائل

الانتاج وجميع الجهود الفعالة الى هدف واحد هو سحق التدخل والثورة المضادة · نجم عن ذلك بين ١٩١٩ و ١٩٢٠ تأميم الصناعة المتوسطه بالاضافة الى جزء كبير من المؤسسات الصغيرة ·

وجل ما استطاع السوفيات تنفيذه في تلك الفترة : تأميم وسائل الانتاج الرئيسية ، تنظيم الادارة العمالية للمؤسسات والفروع الصناعية ، حساب الانتاج ومراقبته وتوزيع المنتوجات ، وضع نظام جديد للعمل · هذه التدابير كانت وراء الصمود وسحق التدخل الخارجي ·

بعدها بدأت علاقات انتاج جديدة هي العلاقات الاشراكية تظهر الى الوجود · ونشأت قوانين اقتصادية جديدة جاءت لتحل تدريجيا محل القوانين القديمة · ومنذ ذلك الوقت اصبح هدف الانتاج الاجتماعي تلبية حاجات الشعب ·

وكانت فترة التأميمات التالية بين ١٩٣٩ و١٩٤٠ في الجمهوريات السوفياتية الجديدة · وجرت هذه التأميمات في ظروف مختلفة عن الماضي · حيث قلب شعب البلطيق حكومته البرجوازية في الوقت الذي كان فيه الجيش الاحمر يتمركز في بلاده ، وجرى التأميم في الايام الاولى للاستيلاء على السلطة ·

وفي اوكرانيا وروسيا البيضاء جرى التأميم بسرعة · فاذا كانت السلطة في روسيا السوفياتية قد احتاجت لسنة كاملة لتحقيقه ، فالعملية لم تستمر اكثر من ثلاثة اشهر فيهما · وقد عجل في سرعة التأميم انضمام هاتين المقاطعتين للاتحاد السوفياتي الذي كان التطبيق الاشتراكي قد بدأ فيه ·

اما مسألة التعويضات فكانت تدفع او لا تدفع بنسبة الولاء للسلطة الجديدة · وعلى العموم كان صغار مالكي المؤسسات يتقاضون تعويضاتهم ·

وفي الجمهوريات التي انضمت فيما بعد تم فيها التأميم بسرعة لان السلطة السوفياتية اصبحت مركزة · حيث ارسلت الخبراء والفنيين من مهندسين واقتصاديين وتقنيين واطباء ومدرسين وميكانيكيين ليمدوا اليها يد العون في جميع المجالات ·

واذا كانت هذه خطة السوفيات فان الامر لم يجر بالضبط على هذا النمط في سائر الديمقراطيات الشعبية باعتبار التجربة

الخاصة بكل بلد وفي هذا الصدد يقول لينين : جميع البلدان ستبلغ الاشتراكية ، وهذا امر لا مرد له ، لكنها لن تصل جميعا على نحو واحد ، فلكل بلد طابعه الديمقراطي الخاص · ومن المضحك اعتبار جميع التجارب الاشتراكية ذات لون واحد ·

ان عملية تأميم وسائل الانتاج في الديمقراطيات الشعبية اتخذت اشكالا مختلفة بفعل الظروف الملموسة للتطور التاريخي والاقتصادي لكل منها ، وكذلك نتيجة الوضع الداخلي والخارجي الذي كان يسود تلك البلدان في فترة تحولها نحو الاشتراكية

بدأ جميع هذه البلدان بمصادرة ممتلكات المحتلين الالمان والايطاليين واليابانيين ومجرمي الحرب والبرجوازية المتواطئة معهم · ففي بولونيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا والبانيا صادرت السلطة الشعبية اموال هؤلاء · اما الاملاك الالمانية والايطالية في هنغاريا ورومانيا فاعطيت للروس كتعويض · كما قضت المحاكم بحجز ومصادرة ممتلكات جميع المتعاونين والمتواطئين مع المحتل · وقد ساهمت المصادرة بالقضاء على البقية الباقية من سلطة الفاشية وأدت لتقوية الاستقلال الوطني · اما سرعة التأميم فكانت تختلف بين بلد واخر ·واعتمد مبدأ التعويض على ملكية البرجوازيين الذين لم يتعاملوا مع الاجنبي · كما دفعت التعويضات عن الملكيات المؤممة التي تخص البلدان الحليفة او مواطنيها ·

لكن هذه التدابير لقيت مقاومة عنيفة من قبل البرجوازية العميلة التي سعت للعودة الى نمط الانتاج الرأسمالي ·

اما الصناعة الخفيفة فلم يجر تأميمها في الديمقراطيات الشعبية ، اذ نص الدستور على الابقاء على بعض وسائل الانتاج الصغيرة · فقد رأت السلطة ان من الضروري الافادة من رأس المال الخاص والمبادرة الفردية لبناء الاستقلال الوطني وتحقيق ازدهاره · ويعلن الدستور البلغاري مثلا انه « من اجل النمو الجذري للاقتصاد الوطني وارتفاع مستوى رفاهية الشعب »تستخدم الدولة ايضا الاقتصاد الخاص ·

وفي القطاع الصناعي لا يزال هناك قطاع خاص لكنه لا يلعب دورا ذا شأن ·

وفي بعض الديمقراطيات الشعبية الاخرى كألمانيا الديمقراطية

والصين الشعبية والفيتنام الديمقراطية لجأت السلطة الى رأسمالية الدولة · وقد اكدت تجربة هذه البلدان على اهمية استخدام رأسمالية الدولة لتحويل المؤسسات الرأسمالية لمؤسسات اشتراكية بالطرق السلمية · لقد دلت التجربة ان رأسمالية الدولة اعطت نتائجها في البلدان المتخلفة صناعيا كما في البلدان المتقدمة ،وفي الدول الكبيرة او الصغيرة على حد سواء ·

على ان المؤسسات الخاصة في الفيتنام والصين الشعبية ابدت الكثير من التردد في قبول التعاون مع السلطة الديمقراطية على الصعيد الاقتصادي · وسعت في البداية لتلعب دور رب العمل بكل معنى الكلمة ، لكن الطبقة العاملة حملتها على الرضوخ لاشراف الدولة · وهكذا دلت التجربة ان مرحلة رأسمالية الدولة مرحلة ناجحة في اطار الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ·

تلك باختصار مجمل التجارب التي مرت بها الدول الاشتراكية بالنسبة للصناعة وهي تجارب ولا شك مفيدة للبناء الاقتصادي في بلادنا ·

اما في البلدان العربية فان النشاط الصناعي يختلف بين دولة واخرى ، وكان مؤتمر وزراء العمل العرب الذي عقد بمقر الجامعة العربية في القاهرة سنة ١٩٦٧ قد اصدر توصيات مهمة بشأن الصناعة · وقد ورد في المقدمة :

ان التصنيع يجب ان يحتل المكان الاول وان يسير باقصى معدلات ممكنة باعتباره اهم وسيلة لزيادة الدخل القومي والتشغيل الكامل للقوى العاملة ورفع مستوى المعيشة ·

كما اصدر المؤتمر عدة توصيات اهمها :

ـ انشاء او تعزيز مركز للتخطيط الصناعي في كل دولة عربية يعمل في اطار التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية ويقوم بدراسة المشاريع الصناعية ·

ـ ان تضع كل دولة السياسة التصنيعية التي تتناسب مع مواردها الطبيعية والبشرية وتتفق مع ظروفها واحوالها الاقتصادية ·

ـ ان لا يدخر اي بلد عربي جهدا للوصول الى مرحلة النمو الصناعي الذي يضمن في نطاق الاقتصاد المتوازن اكبر انتاج

اقتصادي ممكن للسلع التامة الصنع واستخدام القوى العاملة المحلية ٠

ـ التوسع في برامج التنمية الصناعية التي تحتاج الى ايد عاملة كبيرة العدد ومراعاة تفصيل الاساليب الفنية التي تعتمد على زيادة تشغيل القوى العاملة وذلك وفقا لظروف كل بلد ٠

ـ العمل على تشجيع الصناعة الوطنية الناشئة عن طريق الحماية الجمركية واعفاء الالات اللازمة للصناعة من الرسوم الجمركية ومنح المنشآت الصناعية الاراضي اللازمة التي تملكها الدولة بدون مقابل وانشاء صناديق دعم خاصة ببعض الصناعات ومنح اعانات تصدير للسلع الوطنية ٠٠

اما على صعيد التمويل :

ـ فتقوم كل دولة عربية بحملات التوعية للحث على الادخار على نطاق واسع والقضاء على الاسراف والحد من الاستهلاك سواء على مستوى الدولة او مستوى الهيئات والافراد ٠

ـ تقوم الحكومات بتنظيم واستخدام المدخرات في القطاعين العام والخاص وتوجيهها نحو ميادين الاستثمار التي تتمشى مع احتياجات التنمية الصناعية كتحويل اتجاه الجانب الاكبر من المدخرات الاستثمارية في الميادين التقليدية كاقتناء الاراضي والعقارات الى ميادين الصناعة ، وذلك بتهيئة الجو الملائم حول الاستثمار في هذا الميدان ٠

ـ اتباع سياسة مالية تساعد على التنمية الاقتصادية كمحاربة التضخم وتحقيق العدالة وتوزيع الدخول عن طريق تطوير الاجهزة والانظمة الضريبية والاخذ بنظام الضريبة التصاعدية او تطويرها ٠

ـ انشاء وتعزيز البنوك الصناعية لتنظيم منح القروض للمنشات الصناعية التي تتطلبها حاجة البلاد ٠

اما بالنسبة للابحاث والمواصفات الصناعية فيوصي المؤتمر :

ـ بوضع خطة للبحوث الصناعية لمقابلة احتياجات خطة التنمية ٠

انشاء مراكز للبحوث الصناعية وتزويدها بالخبراء

والباحثين بما يتفق واحتياجات الصناعة والعمل على استخدام التكنولوجيا المناسبة للظروف والاوضاع المحلية ٠

ـ العمل على تنميط السلع الوطنية بناء على مواصفات قياسية حتى يمكن التحكم في مستويات انتاجها ومدىجودتها ٠

ـ ايجاد رقابة فنية على الخامات والمواد التي تستخدمها الصناعة وتحديد مدى تفاوتها وذلك بغية المحافظة على مستوى الصناعة المحلية ٠

وبالنسبة للتسويق :

ـ يجب ان يصاحب برامج التنمية الصناعية الاهتمامبدراسة التسويق كوسيلة هامة لتحقيق هذه البرامج ٠

ـ العمل على تنظيم الاسواق الوطنية وسبل التوزيع وذلك بتنظيم تجارة الجملة والتجزئة وتخفيف تكلفة التوزيع وتشجيع الموزعين على تصريف اكبر قدر من المنتجات ٠

ـ تشجيع تصدير المنتجات الوطنية وتهيئة السبل امامها لتواجه المنافسة الاجنبية سواء في الاسواق العربية او في الاسواق الخارجية ٠

وبالنسبة للتعاون على صعيد العالم العربي :

ـ انشاء مراكز للتنمية الصناعية لخدمة الدول العربيةّ تعمل على دفع عجلة التصنيع في هذه الدول باسداء المشورة وتقديم المعونة الفنية وتنسيق الجهود بين الدول العربية بما يؤدي الى التكامل الاقتصادي والعمل على تبادل المعلومات والخبرات ٠

ـ من المرغوب فيه ان تقوم الدول العربية فيما بينها بتنسيق استثماراتها ٠

ـ التنسيق بين اجهزة الاستخدام على مستوى الدولالعربية وذلك على اساس تبادل معلومات العمالة بينها على فترات دورية ٠

ـ توفير فرص الاستخدام بتسهيلانتقال اليد العاملة بين ارجاء الوطن العربي وفقا لاحتياجات هذه الاقطار وشروط العمل بها ٠

ـ تشجيع نشرالصناعات الصغيرة وخصوصا في الريف ٠٠٠ الخ ٠

في هذا الكتاب

الموضوع	الصفحة
بيان الرئيس البكر لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في المجال الصناعي	٦
دور القطاعين الخاص والمختلط في التنمية القومية	١١
الصناعة واثرها في دعم الاقتصاد الوطني	٢٥
لمحة تاريخية عن وزارة الصناعة	٢٩
الثورة الصناعية في العراق	٤٠
العراق يشهد تحركا في النمو الصناعي يتجاوز النسب العالمية المعروفة	٤٤
التخطيط الصناعي	٤٩
العمل الشعبي	٧٦
الصناعة والاستقلال الاقتصادي	٧٩

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE
CU58007580
HC497.I7 T45
Thawrah al- sin a i

HC-497-.I7-T45